E71
CLA
297

تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقهـــا

- OLABI A.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتـــاج الحيـــواني
المصلحة الاقتصادية والتجارية

تطـــور صـــادرات لبنـــان
من المنتجات الحيوانية واســـواقها

بقلـــم
رئيس دائرة الدراسات الاقتصادية

الدكتور عـــادل علبـــي

الجمهوريّة اللبنانيّة
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

دائرة الدراسات الاقتصادية

E 71
0 LA
997

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتـــاج الحيـــواني
المصلحة الاقتصادية والتجارية

تطـــوّر صـــادرات لبنـــان
من المنتجات الحيوانية واســـواقها

بقلـــم
رئيس دائرة الدراسات الاقتصادية

الدكتور عـــاطف علبـــي

دائرة الدراسات الاقتصادية

MFN: 555

L FI
O LA
297

محتويـــات الدراسة

		صفحـة
تمهيـــــــد	: الاطار النظرى ـ العملي لزيادة الصادرات .	١ ـ ٢
القسم الاول	: تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية .	٣ ـ ٧
	ـ مركز صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية .	٣ ـ ٤
	ـ وتائر نمو صادرات لبنان من المنتجـــات الحيوانيـــة .	٤ ـ ٧
القسم الثـــاني:	تركيب صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية .	٨ ـ ١٤
	ـ التركيب الاجمالي لصادرات لبنان من المنتجات الحيوانية .	٨ ـ ١١
	ـ التركيب المفصّل لصادرات لبنان من المنتجات الحيوانية .	١١ ـ ١٤
القســـم الثالث:	اسواق صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية .	١٥ ـ ٣٣
	ـ سوق البلدان العربية .	١٥ ـ ١٧
	ـ سوق البلدان الغربية .	١٧ ـ ١٨
	ـ سوق البلدان الشرقية .	١٨ ـ ٢٠
	ـ السوق العربية المشتركة .	٢٠ ـ ٢٦
	ـ سوق البيض اللبناني .	٢٦ ـ ٣٣

صفحـة

خاتمـــــة : اضواء نظرية ـ عملية على التصدير واقتراحات لزيادة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية . ٣٤ـ٤٦

ـ فذلكة نظريـة . ٣٤ـ٣٦
ـ من اجل زيادة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية . ٣٦ـ٣٩
ـ تدخل الدولة . ٣٩ـ٤١
ـ نوعي الصـادرات . ٤١ـ٤٢
ـ ظروف التصدير من لبنان . ٤٢ـ٤٤
ـ السياسات التجارية والتصدير . ٤٤ـ٤٦

الجداول الاحصائية . ٤٧ـ٦٠
المخططات البيانية . ٦١ـ٦٧
الملاحـق . ٦٨ـ٨١
المراجـع . ٨٢ـ٨٤

تطوّر صادرات لبنان مـــــن
المنتجات الحيوانية واسواقهـا

تمهيـد : الاطار النظري ـ العملي لزيادة الصادرات

ان أهمية الصادرات وزيادتها بالنسبة لميزان التجارة اللبناني المتّصف بالعجز المزمن المتزايد ، وخصوصا فيما يتعلق بالمواد الغذائية الرئيسية كالحبـــــوب ومنتجات الثروة الحيوانية ، باستثناء البيض والفروج ، أمر لا يحتاج الى شرح وتفصيل . هذا مع الاشارة بالمناسبة الى ضرورة عدم الوقوع في المركنتيلية الصرف ، في حـال معالجة الوضع ؛ بل البقاء في اطار المتاجرة الحرة ، انما بشكل لا يتعارض وانماء القطاعات المنتجة في البلاد ، والتي تشكّل الضمانة في المستقبل لتأمين حاجات المواطنين الغذائية والمعاشية المختلفة وتأمين التطور المتوازن لاقتصاد غيـــر محفوف بالمخاطر حاليا وفي المستقبل ، أي اقتصاد مستقل وغير تابع ، يتطـــوّر وفق مصلحة الوطن كمجموع . كما ان ذلك لا يعني بالطبع الاستعاضة عن تـوازن الميزان التجاري بتوازن ميزان المدفوعات المرتكز ، الى جانب الميزان التجاري ، على اسس غير ثابتة من تنقّل رؤوس الاموال والعملات الصعبة ، ان بقيت هي صعبة اليوم بعد الهزات العديدة والعنيفة التي انتابتها ، وحركة الذهب والخدمات المنظورة وغير المنظورة ، وبالتالي غير متين وعرضة لفقدان التوازن بسبب ردود الفعل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، سواء كانت محلية أم اقليمية ام عالمية ؛ مـــع العلم ان هناك ترابطا فيما بين ثلاث انواع هذه المؤثرات ومنطلقاتها الجغرافيـــة ايضا وكما هو الوضع بالنسبة للبنان .

لذلك لا بد من الاهتمام بزيادة الصادرات للانتقال من الاعتماد على توازن ميزان

المدفوعات دون الميزان التجاري الى توازن الميزان التجاري ، الذي يستند الى الانتاج المحلي بشكل خاص . وبالتالي تصبح اهمية مايصدر من الانتاج المحلي أهم بمراحل مما يصدّر بشكل اعادة تصدير ؛ الامر الذي سوف نتدبره ونسلط عليه الضوء فيما يلي من البحث . يضاف الى ذلك ماللتصدير من أهمية لارتباطه بالانتاج وبالتالي العمالة ، التي يصبح التصدير محاولة للحفاظ عليها كاملة ماأمكن .

كما تجدر الاشارة الى ان العجز في الميزان التجاري اللبناني لو كان مرحليا ، أي موقتا ويعود لاستيراد كبير لسلع ترسملية ، لكان مقبولا ، على اعتبار انه في سبيل عملية انماء الاقتصاد وبالتالي من اجل القطاعات المنتجة التي سوف ينتج عنها التوازن المفقود والمنشود بين قطاعات الاقتصاد ، وليس كما هو الوضع الآن ، حيث العجز ناتج عن تطوّر وحيد الجانب يؤدّي الى انكشاف مستمر للاقتصاد اللبناني ، بحيث لايكون مضمونا تجاه التقلّبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الاقليمية منها والعاملية وحتى الداخلية .

بعد هذا التمهيد الموجز كل الايجاز والذي يضع الخطوط العريضة للاطر النظرية ـ العملية لأهمية التصدير وضرورة زيادته من ناحية الانتاج المحلي ، انما دون اهمال وحتى المساس ، بل العكس زيادة ناحية اعادة التصدير وتطويرها وتحديثها ماأمكن ، وكذلك الترانزيت ؛ بعد ذلك نتناول بالعرض الاجمالي والمفصّل صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها خلال خمس سنوات ، أي خلال الفترة الزمنية الممتدّة مابين ١٩٦٧ — ١٩٧١ .

القسم الاول : تطوّر صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية

مركز صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية —

لقد ازدادت نسبة صادرات المنتجات الحيوانية الى مجموع صادرات لبنان من المنتجات الزراعية خلال خمس سنوات (١٩٦٧—١٩٧١) حوالي ٥٪ (انظر الجدول رقم —١—) ، وذلك بعد أن ارتفعت الى ٣٨٪ في سنة ١٩٦٩ ثمّ الى ٤٠٪ في كل من سنتي ١٩٧٠ و١٩٧١ ، بالغة ماقيمته حوالي ٨١ مليون ليرة لبنانية في سنة ١٩٧١ . هذا وقد غطّت هذه الصادرات من المنتجات الحيوانية في نفس السنة ١٩٧١ حوالي ٤٣٪ من المستورد منها ، رافعة بذلك نسبة التغطية بالنسبة لسنة ١٩٦٧ حوالي ١٤٪ . وقد كانت قيمة هذه الصادرات تغطي ايضا حوالي ١٦٪ من المستوردات الزراعية في سنة ١٩٦٧ فأصبحت تغطي حوالي ١٩٪ منها في سنة ١٩٧١ . أمّا بالنسبة لمجموع التصدير فالصورة عكس ماعرضنا بالنسبة للمنتجات الزراعية ، حيث أنّ نسبة صادرات المنتجات الحيوانية الى مجموع التصدير انخفضت ، خلال نفس فترة الخمس سنوات المذكورة ، من حوالي ١٣٪ الى حوالي ١٠٪ . وبالامكان رد ذلك ، الى حد ليس بالقليل ، الى نمو الصادرات الصناعية . وبالطبع فان نسبة ماتغطيه هذه الصادرات من المنتجات الحيوانية من مجموع مستورداتنا اقل بكثير مما غطّاته من مستوردات حيوانية وكذلك زراعية ، اذ بتيت تتأرجح حوالي ٣٪ طيلة فترة السنوات الخمس المذكورة ، وذلك بسبب تفوق وتائر الاستيراد عندنا على وتائر التصدير. وللمعرفة الدقيقة والمفصّلة لما عرضنا من نسب بالامكان مراجعة الجدول رقم —١— .

هذا كما أن ضعف التصدير بالنسبة للاستيراد ، في نهاية المطاف ، يعود لضعف القطاعات المنتجة في اقتصادنا الذي يعتمد على القطاع الثلاثي ، عنينا التجارة والخدمات ، في حين انه يفترض ان يعتمد على القطاع الاولي والثنائي ،

عنينا الزراعة والصناعة ، الى جانب اعتماده على التجارة والخدمات ، اذا ماأردنا الوقوف على الصخر اقتصاديا وليس على الرمال المتحركة ، سواء كان حاليا أو في المستقبل ، واذا ماأردنا الاستقلال الاقتصادي لا التبعية الاقتصادية واذا ماأردنا تأمين تغذية ابنائنا سواء كان حاليا او في المستقبل ، خصوصا وان المجاعة قائمة في بعض بلدان العالم الثالث وشبحها يهدد باقي هذه البلدان ، كما تنبّه الى ذلك باستمرار المؤتمرات العديدة للغذاء والتغذية التي تعقد في بلدان العالم الثالث وآخرها المؤتمر الاقليمي الثاني للغذاء والتغذية الذي عقد في بيروت أواخر شهر ايلول ١٩٧٣ .

وتاثر نمو صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية —

هذا وان القاء نظرة سريعة ، بل حتى خاطفة ، الى الجدول الاجمالي لصادرات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها (انظر الجدول رقم —٢— والملحق رقم —١—) وكذلك مخطّاه البياني رقم —١— كافية لمعرفة وتلمّس وتاثر التطوّر السنوي والاجمالي لهذه الصادرات خلال فترة الخمس سنوات موضوع البحث . فالقيمة الاجمالية لهذه الصادرات بقيت شبه مستقرة فترة اربع سنوات لترتفع بأكثر من الثلث في السنة الخامسة ، بالغة اكثر من مرة وثلث المرة في سنة ١٩٧١ ماكانت عليه في سنة ١٩٦٧ . وهذا التغيّر الفجائي ، أو القفزة في التصدير في سنة ١٩٧١ ، يعود ، الى جانب ازدياد قيم تصدير كل مجموعات سلع الجدول رقم —٢— (الاعمدة —١—،—٢— ٠٠٠٠ —٨—) بشكل عام ، يعود بشكل خاص اولا الى ارتفاع قيمة مجموعة الطيور الدواجن ومنتجاتها (عامود —٧—) مابين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧١ بحوالي ٤٠٪ أو ماقيمته حوالي عشرة ملايين ليرة لبنانية والذى يفسّر بتطوّر صناعة الدواجن الهائل في البلاد ، بغض النظر عن الصعوبات التي تلاقيها في عملية التصريف ، سواء كان في السوق الداخلية أو الخارجية بصورة خاصة ؛ وثانيا الى ارتفاع قيمة مجموعة صادرات الحليب ومشتقاته (الالبان) حوالي الاربعة عشرة مرة أو ماقيمته حوالي تسعة ملايين ليرة لبنانية ، خلال نفس فترة الخمس سنوات المذكورة ١٩٦٧ — ١٩٧١ والذى يفسر باعادة التصدير بالطبع .

هذا وان نظرة سريعة الى الجدول الاجمالي لقيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها (الجدول رقم —٣—) تدعم ماوردنا من تفسير ، على اعتبار ان استيراد الطيور الداجن ومنتجاتها تراوح ، خلال فترة الخمس سنوات هذه ، مابين حوالي المليون والمليونين من الليرات اللبنانية ، هي في غالبيتها الساحقة ثمنا لصيصان من فئة ابن يوم وبالتالي فهي بمثابة مواد اولية ، بغض النظر عن أن نسبتها الى مجموع الاستيراد شبه ثابتة اذ شكلت حوالي مابين النصف والواحد بالمئة من مجموع قيمة الاستيراد طيلة الخمس سنوات التي نحن بصددها (انظر ايضا الملحق رقم —٢—) . هذا في حين ان استيراد الحليب ومشتقاته (الالبان) قد ارتفعت نسبته من حوالي الخمس الى حوالي الثلث . ومعظم المصدّر من الحليب ومشتقاته لا يعود الى الانتاج المحلي ، وهو مركز في مشتقات الحليب من الزبدة والسمن والجبن ، باستثناء القليل للغاية من الحليب المجفف (انظر الجدول رقم —٤— والملحق رقم —٣—) . والدليل على ذلك ان الزبدة والسمن والجبن يفوق الاستيراد منها التصدير (انظر الملحق رقم —٣—) بشكل مطلق وقد بلغ هذا الفرق في التفوق لمجموعها في سنة ١٩٧١ / ٢٣ر١٧٥/ مليون ليرة لبنانية وليس هناك منها انتاج محلي بالمقابل معروف بالضبط مع العلم اننا أخذنا نصدّر بشكل خاص الجبن المحلي مؤخرا . لذلك بالامكان القول ان معظم مايعود الى الحليب ومشتقاته من المصدّر هو في حيز اعادة التصدير الصرف (١) .

هذا واذا مانظرنا الى الجدول رقم —٤— نرى ان هذه السلع الثلاث (الزبدة والسمن والجبن) اصبح لها ، لاسيما في سنة ١٩٧١ ، نسبة تستحق الذكر ويشكل مجموعها ١١ر٧٦ ٪ (٥ر٤٢ ٪ للزبدة و٤ر٢٠ ٪ للسمن و٢ر١٤ ٪ للجبن) من مجموع صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية ، بلغت قيمتها ٩ر٥٤٤ مليون ليرة لبنانية (٤ر٣٩٤ مليون ل.ل. للزبدة و٣ر٤١١ مليون ل.ل. للسمن و١ر٧٣٩ مليون ل.ل. للجبن) ، أى مانسبته ٩٩ ٪ من مجموع قيمة المصدر من مجموعة الحليب ومشتقاته البالغ ٩ر٦١٤ مليون ليرة لبنانية .

---

١) أى مما لم يجر عليه تعديل تصنيعي يذكر .

بالاضافة الى ذلك فان درجة الاكتفاء الذاتي ، أى النسبة المئوية للانتـــاج الى الاستهلاك ، فيما يتعلق بالحليب ومشتقاته (بالحليب المعادل بالطبع) قد انخفضت خلال الفترة ١٩٦٧—١٩٧١ /٩٪/ . فقد كانت سنة ١٩٦٧ /٣ر٣٥٪/ وقبلا سنة ١٩٦٦ /٤ر٤١٪/ ، انما في سنة ١٩٦٩ اصبحت /٣ر٢٩٪/ ولا بد انها انخفضت فيما بعد ، انما لتعود الى الارتفاع بسبب استيراد الابقار الحلـــوب الى لبنان . فقد استورد ، حسب معلومات مكتب الانتاج الحيواني ، في السنوات الاخيرة حوالي خمسة آلاف بقـرة حلوب موصلة . وبذلك فلابد ان يكون الاستيراد قد زاد بهذه الفروقات في النسب واكثر بسبب زيادة السكان وتطور السياحة وارتفـاع مستوى الدخل ونشاط اعادة التصدير وغيرها من المؤثرات . اما بالنسبة للطيـور الدواجن ومنتجاتها فالوضع عكس ذلك تماما خصوصا بالنسبة للبيض ، حيث اصبحت درجة الاكتفاء الذاتي حوالي ٢٠٠ ٪ ابتداء من سنة ١٩٦٧ واليوم هي اكثـــر من ذلك ، وحسب معظم التقديرات للانتاج المحلي للبيض سوف تكون اكثر بكثيـر في السنوات المقبلة ، اللهم الاّ اذا حصل توازن في التوظيف مع القطاعات الحيوانية الاخرى كتربية الابقار الحلوب والعجول للحم مثلا وغيرها ، بسبب صعوبات التصريف الخارجية واستحالة الجدوى الاقتصادية من تصنيعه ـ البيض ـ بشكل بودرة حتى تاريخه . كذلك الامر بالنسبة للفروج والذى بلغنا فيه درجة الاكتفاء الذاتي بحوالي ١٠٠ ٪ ابتداء من سنة ١٩٦٤ ، انما صعوبات التصريف الخارجي بشكل خـاص ، حالت حتى تاريخه دون الاستمرار بتخطا كبير لدرجة الاكتفاء الذاتي هذه حـوالي ١٠٠ ٪ كما حصل للبيض .

هذا مع الاشارة الى تعرض مجمل صناعة الدواجن مؤخرا الى مهاوى الافلاس بسبب غلاء الاعلاف الهائل والتمركز الذى ينتابها بشكل يوصل الى الاحتكار . كما لابد من الاشارة الى ان الازمة المذكورة بالنسبة لصناعة الدواجن تعود بشكل رئيسي الى المعضلة الاساسية لمجمل الثروة الحيوانية ، عنينا الاعلاف ، والاتجاه الاحتكـارى الذى اخذ يسود قطاعها منذ مدة ، وايضا الى عدم التجمّع في تعاونيات ، وخصوصا بالنسبة لصغار المنتجين ، من اجل خفض كلفة الانتاج ، وايضا الى عدم القبـــول بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من اجل تثبيت الاسعار وتأمين الاعلاف . كـل ذلك قلب بالطبع التوقعات التي ذكرنا رأسا على عقب واصبحنا امام ازمة افلاسية

مازالت تفعل فعلها المدمّر في عملية العودة الى التوازن في اطار لعبة السوق الحرّة والتي هي اشد ايلاما ، في نهاية المطاف ، من تدخّل الدولة من اجل عقلنة لعبة السوق الحرة بغية تجنّب فعلها المدمّر والهادر للخيرات والثروات والمؤدّى في نهاية المطاف الى الاحتكار . ولا يستفربنّ بعد ذلك الغلاء .

هذا وللمزيد من التفاصيل والايضاحات لهذه النقاط المتعلقة بالاكتفاء الذاتي واستنتاجها المقابل ، عنينا الاستيراد ذى العلاقة العضوية بالتصدير ، خصوصا في حال ضعف الانتاج المحلي ، بالامكان مراجعة دراستينا حول " استهلاك الحليب ومشتقاته (المشاكل والحلول) " و " النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية البروتينية " ٢) .

اذن فازدياد مجموع التصدير بقيمة حوالي ٢٢ مليون ليرة لبنانية خلال خمس سنوات (١٩٦٧—١٩٧١) ، يعود بشكل رئيسي الى جانب ازدياد تصدير مخلفات وبقايا الذبائح بحوالي مليوني ليرة لبنانية والاسماك والحيوانات المائية بحوالي مليون ليرة لبنانية ، يعود بشكل رئيسي واساسي اولا الى ازدياد تصدير الحايور الدواجن ومنتجاتها بحوالي عشرة ملايين ليرة لبنانية وحيث للبيض حجر الثقل وحيث الاهمية تتركز في كون المصدّر هو من الانتاج المحلي بشكل مطلق وثانيا الى ازدياد تصدير الحليب ومشتقاته (الالبان) بحوالي تسعة ملايين ليرة لبنانية ، حيث قلة الاهمية نسبيا تعود الى كون الحليب ومشتقاته (الالبان) هو في غالبيته اعادة تصدير ، لم يجر عليها تصنيع يذكر (الزبدة والسمن والجبن)، أى اعادة تصدير صرف ، مع العلم اننا أخذنا نصدّر بشكل خاص الجبن المحلّي مؤخرا ، انما من الصعب معرفة كمياته بالضبط كما أشرنا الى ذلك .

---

٢) الاولى في ملحق النهار الاقتصادى والمالي ، اعداد الاحد في ١٢ و١٩ و٢٦ تشرين ثاني ١٩٧٢ والثانية في مجلة الطريق ، العدد الثالث ، آذار١٩٧٣ .

القسم الثاني : تركيب صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية

التركيب الاجمالي لصادرات لبنان من المنتجات الحيوانية —

وقد شكّلت هذه المجموعات الاربعة التي اتينا على ذكرها (المواميد —٥— و—٦— و —٧— و —٨— من الجدول رقم —٢—) في سنة ١٩٧٠ مع بعضها ٩٧٪ من اصل مجموع التصدير و٩٨٪ في سنة ١٩٧١ ، بعد ان كانت قبلا مابين ٩٨ و ٩٩ ٪ ، انما منها على التوالي ٩٤٪ و ٨٤٪ لمجموعتي مخلفات وبقايا الذبائح مع الطيور الدواجن ومنتجاتها (انظر الجدول رقم —٢— والمخطط البياني رقم —٢—) ، والفرق ١٠٪ في انخفاض المجموعتين معا عوض في زيادة نسبة الحليب من ٢٪ الى ١٢٪ أي ١٠٪ . انما لابد من الاشارة الى ان مجموعة مخلفات وبقايا الذبائح هي في حيّز اعادة التصدير ، لأن قيم المستورد منها تفوق المصدر ؛ فمثلا في سنة ١٩٧١ استورد منها بحوالي ٥٢ مليون ليرة لبنانية وصدّر بحوالي ٣٦ مليون (انظر الجدولين رقم —٢— و —٣—) .

انما لابد من الاشارة هنا الى اهمية الانتاج المحلي والذى يتداخل مع مايصدّر من المستورد . فمخلفات وبقايا الذبائح الناتجة عن الحيوانات المحليّة وكذلك المستوردة ، والتي تعتبر بمجموعها من الانتاج المحلي ، بلغت سنة ١٩٦٩ ،على سبيل المثال وكونها آخر سنة عرف فيها الانتاج المحلي حتى تاريخه ، بلغت ١٠٢٣٩[٣] طنا ، منها ٢٠٧٨[٤] طنا ناتجة عن الحيوانات المحلية والباقي ٨١٦١[٥] طنا ناتجة عن الحيوانات المستوردة . هذا في حين ان المستورد من مخلفات وبقايا الذبائح كان ٢١٤٢[٦] طنا والمصدّر ١٩٢٠٣[٧] اطنان . وبالتالي فقد كانت نسبة الانتاج المحلي الى المتاح للعرض لكلا السوقين الداخلية والخارجية في تلك السنة ٣٢٫٣٪ ، أى حوالي الثلث . بالطبع من الصعب معرفة نسبة المصدّر من الانتاج المحلي او من المستورد الى مجموع المصدّر . انما من

---

٣) ٤) ٥) ٦) ٧) جرى حساب مخلفات وبقايا الذبائح الناتجة عن الحيوانات المحليّة وتلك المستوردة على الاسس التالية المستقاة من : (انظر هامش الصفحة التالية).

وجهة النظر الاقتصادية وكون المصدّر دون المستورد فالمصدّر هو اعادة تصدير. هذا ومن الصعب الحديث عن كون المصدّر اعادة تصدير صرف ، أي لم يجر عليه تصنيع يذكر أو جرى عليه بعض التصنيع الاوّلي بغية الحفظ أو الجز مثلا او غير ذلك مما يدخلنا في تفاصيل من الافضل بقائنا بعيدين عنها ، لاسيما وانها لاتمس جوهر بحثنا التصدير للمنتجات الحيوانية .هذا ومن المعروف بهذه

تابع الهوامش ٣) ٤) ٥) ٦) ٧) (في الصفحة السابقة) .

Production and Supplies of Agricultural products in Lebanon , 1954-1966, prepared by FAO experts Khaled M. Abed and Abdus Sattar , Ministry of Agriculture , Beirut , May 1967 .

- تشكل فضلات الذبائح ٢٠٪ من اللحم بعظامه للحيوانات المذبوحة .
- كل جلد بقر يزن ١٠ كلغ .
- كل جلد خروف او ماعز يزن ٥ر٢ كلغ .
- كل خروف يعطي ٢ كلغ صوف في السنة .

فاستنادا الى هذه المعايير حوّلنا اعداد جلود الحيوانات المحلية المنتجة الى اوزان واضفنا اليها وزن الصوف المعطى وكذلك وزن فضلات الذبائح والتي استقيناها كلها من "الاحصاءات الزراعية في لبنان لعام ١٩٦٩ ، بيروت ، وزارة الزراعة ، سنة ١٩٧٠" ، فحصلنا على مخلفات بقايا الذبائح من الحيوانات المحلية . بعد ذلك وبالاستناد الى نشرتي " استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد الملفية للسنوات ١٩٦٧—١٩٧٠ ولسنة ١٩٧١ الصادرتين عن مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت" ، بعد ذلك حصلنا على ظافي استيراد الحيوانات الحية ، حيث بواسطة المعايير الآنفة الذكر حصلنا ايضا على مخلفات وبقايا الذبائح من الحيوانات المستوردة المذبوحة ، وقد قصرناها على الابقار والاغنام والماعز ، مهملين الخنازير التي بلغت ٨٩ طنا حية ليس الاّ وكذلك الخيول التي بلغت حية ايضا ٥٨ طنا . وبالتالي اصبح لدينا مخلفات وبقايا الذبائح المنتجة محليا . هذا كما ان نفس النشرتين المذكورتين والصادرتين عن مكتب الانتاج الحيواني اعطتانا الاستيراد والتصدير لمخلفات وبقايا الذبائح نفسها .

المناسبة ان لبنان بجمع الجلود الخام من مختلف البلدان والعربية منها بشـــكل خاص ليصدرها فيما بعد الى البلدان الاوروبية (الشرقية والغربية) والاميركية .

اما فيما خص الاسماك والحيوانات المائية فالاستيراد منها يفوق التصدير بمراحل والانتاج المحلي منها ضعيف وبالتالي فمعظمها في حيّز اعادة التصدير الصرف ، كما شرحناه آنفا . ومن الضرورى بالمناسبة الاهتمام بانماء الانتاج المحلي منها لا سيما وانه متاح ولا ينقصنا للحصول عليه سوى برمجة مشروع للصيد في عرض البحـــر وبشكل يجمع صغار الصيادين في تعاونيات .

والان اذا ماانتقلنا الى استعراض الثقل النوعي أو النسبة المئوية لكل مـــن هذه المجموعات الاربعة بالنسبة للمجموع من المصدرات نرى ان الاولى منهـــا ، عنينا الحليب ومشتقاته لم تأخذ نسبة تذكر الاّ في سنة ١٩٧١ ، على اعتبار انها تدرّجت من ١ الى ٢٪ خلال الاربع سنوات السابقة لسنة ١٩٧١ ، لتشكل فـــي نفس تلك السنة ١٢٪ من مجموع الصادرات من الحيوانات الحية ومنتجاتها ، مع الاشارة الى غلبة صفة اعادة التصدير الصرف عليها كما ذكرنا (انظر الجدول رقـم —٢— والمخطط البياني رقم —٢—) . اما الاسماك والحيوانات المائية فنسبتهـا لا تستحق الذكر كما يتّضح من الجدول رقم —٢— ومخططه البياني رقم —٢— ، على اعتبار انها كانت شبه لاشيء ثم اصبحت ١٪ وموخرا في سنة ١٩٧١ ٢٪ ، وتغلب عليها صفة اعادة التصدير الصرف ، كما مرّ معنا آنفا . أمّا مخلّفات وبقايا الذبائح فقد تذبذبت نسبتها ، حسب السنين ، مابين ٥٧ و٤٤٪ . وهنا ايضـــا تغلب صفة اعادة التصدير كما رأينا مع صعوبة معرفة مدى التحويل البسيط الـذى يمكن ان يجرى عليها بغية الحفظ .

تبقى اخيرا مجموعة الطيور الدواجن ومنتجاتها التي تراوحت نسبتها الى مجموع المصدّرات هنا مابين ٤٠ و٤٦٪ ، حسب ظروف التسويق الخارجي ، وبشـــكل خاص للبيض منها ؛ انما عادت في سنة ١٩٧١ الى ٤٠٪ ، وهي من الانتـــاج المحلي مئة بالمئة كما اسلفنا وتستحق لذلك منا الاهتمام اكثر من غيرها .

هذا واعادة التصدير التي رأيناها في ثلاث من اربعة مجموعات السلع التـــي استعرضنا نسبها والتي تشكل عمليا مجموع صادرات لبنان من المنتجات الحيوانيـــة ، اعادة التصدير هذه تعود بشكل رئيسي بالطبع الى مركز بيروت التجاري الفريد من نوعه بالنسبة للشرق بشكل عام والادنى منه بشكل خاص والبلدان العربية بشكل اخـــص ولازدهار تجارة اعادة التصدير والترانزيت عبر مرفئها ، ولبراعة ومهارة العنصـــــر البشـــري اللبنـــاني فيها ايضا .

التركيب المفصّل لصادرات لبنان من المنتجات الحيوانية —

حتى الان تحركنا في اطار مجموعات السلع ، فاذا ماردنا الدخول فـــي تفاصيل سلع المجموعات نفسها فعلينا باستعراض الملحق رقم —١— ؛ انمـــا اذا ماربطنا ذلك بتوزّع النسب على مجموعات السلع الذى اتينا عليه فيما سبق نرى انفسنا امام ضرورة استخلاص جدول تفصيلي لثلاثي مجموعات الحليب ومشتقاته (الالبان) ومخلفات وبقايا الذبائح والطيور الدواجن ومنتجاتها واجمال المجموعات الخمـــس الباقية في غيرها من المنتجات الحيوانية ؛ الامر الذى ينتج عنه الجدول رقم—٤— ، حيث اعتمدنا ترتيب السلع حسب اهميتها بالاستناد الى ثقلها النوعي بالنســـــبة لعام ١٩٧١ ، خصوصا وقد اصبح لمجموعة الحليب ومشتقاته حصة لا بأس بهـــــا في تلك السنة .

أول مايلفت النظر في الجدول المذكور رقم —٤— هو تفوق مركز البيض فـــي مجمل صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية وايضا شبه استمرارية التسلسل المرتب للسلع الاربعة الاولى في الجدول (البيض ، الصوف ، الجلود الخام ، المصارين ومعد الحيوانات) . فبالرغم من التذبذب لنسبة البيض مابين الارتفاع والهبـــــوط بحوالي ٧٪ كحد اقصى ، فقد انتهى الى تشكيل ٣٦٪ من مجموع هذه الصادرات في سنة ١٩٧١ ، منخفضا بذلك حوالي ٣٪ بالنسبة لسنة الانطلاق ١٩٦٧ . اما في سنة ١٩٧٠ فقد كان الانخفاض بالنسبة لسنة ١٩٦٧ حوالي ٦٪ . وهـــذا يعود بالطبع الى صعوبات التصدير الى الاسواق العربية ، السوق الطبيعية للبيض اللبناني ، من جرّاء المضاربة عليه فيها من قبل البيض الاجنبي . انما بالامكان القول:

ربطا بما اسلفنا من تفسير، ان اكثر من ثلث صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية هي من الانتاج المحلي ، عنينا البيض ، الذى سوف نعود اليه بشكل مفصّل نسبيا فيما بعد .

هذا واذا ما أعدنا الى الذهن التعليق على مجموعات السلع ، الذى اتينا عليه فيما سبق والقينا نظرة سريعة الى الجدول رقم —٤— ومخطاه البياني رقم—٣— مقرونة بالملحق رقم —٢— ؛ اذا ما فعلنا ذلك اتّضح لنا ان القسم الأعظم ايضا من المصدّر من الصيصان من فئة ابن يوم هو ايضا من الانتاج المحلي ، على اعتبار ان المصدّر من هذه الصيصان من فئة ابن يوم (حوالي ٤٪) والتي اطلقنا عليها تسمية مواد خام ، المصدّر منها يفوق المستورد (في سنة ١٩٧١ كان التفوق بما قيمته حوالي مليون ليرة لبنانية) ؛ وبالتالي نصبح امام حوالي ٤٠٪ من صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية عائد للانتاج المحلي ، الذى يتوجب العمل على تشجيعه وبرمجة انمائه بشكل علائقي مخطّط مع باقي فروع الثروة الحيوانية وكذلك القطاع الزراعي في اطار انماء مجمل الاقتصاد اللبناني عملا بالمبدأ الذى اشرنا اليه في تمهيدنا للدراسة .

بعد البيض يأتي الصوف في المرتبة الثانية مشكلا حوالي ١٦٪ في سنة ١٩٧١ بعد ان كان حوالي ٢٠٪ في سنة ١٩٧٠ واكثر من ذلك قبلها . ونظرة الى الجدول رقم —٤— مع مخطاه البياني رقم —٣— تظهر لنا بوضوح استمرارية الصوف في المرتبة الثانية بالرغم من تذبذب نسبته قبل سنة ١٩٧٠ مابين ٢٠و٢٦ و١٨و٢١ ٪ . وهذا التذبذب في النسبة ، الذى لم يؤثر على مرتبته التي بقيت ثانية ، يعود ، الى جانب التغيّرات التي تطرأ على السلع المصدّرة ، يعود الى كميات المخزون مابين سنة وأخرى والى الكميات المستوردة من الاغنام وكذلك الصوف وايضا حاجات السوق المحلّية .

هذا مع الاشارة بهذه المناسبة الى انخفاض الكميات المستوردة من الحيوانات الحية مؤخرا وحلول اللحوم المجلّدة محلّها . ففيما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠ انخفضت النسبة المئوية للحيوانات الحية من مجموع استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها من

٣٩ الى ٣٣ ٪ ،أى ٦٪ ، في حين زادت نسبة استيراد اللحوم المبردة أو المجلّدة خلال نفس الفترة من ٢ الى ٧٪ ، أى ٥٪ ؛ وهذا بالطابع يؤثر على كميات الصوف المنتجة محليا والناتجة عن ذبح الحيوانات المستوردة[٨] .

بعد البيض والصوف تأتي في المرتبة الثالثة في سنة ١٩٧١ وبنفس النسبة ١٩٪ تقريبا ، الجلود الخام للبقر والغنم والماعز . وقد كانت في المرتبة الثالثة في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٦٩ والرابعة قبلها في سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٧ . واسباب تقلبات نسبتها لمجموع صادرات البلاد من المنتجات الحيوانية هي نفس الاسباب التي اتينا عليها بالنسبة للصوف للعلاقة العضوية مابين الصوف والجلود .

وتشكّل هذه السلع الثلاثة الاولى : البيض والصوف والجلود الخام مع بعضها البعض حوالي مابين اكثر من ثلثي وثلاثة ارباع قيمة المصدّر من المنتجات الحيوانية اللبنانية ، كما يتّضح من جمع نسبها في الجدول رقم —٤— ومخططه البياني رقم —٣— والذى بلغ على التوالي خلال فترة الخمس سنوات المذكورة في الجدول : ٧٤٪ ، ٧١٫٠٢ ٪ ، ٧٧٫٦٠٪ ، ٧٧٫٧٨٪ ، ٦٨٫١٦ ٪ ؛ فبقيت بالتالي تشكّل حوالي ثلاثة ارباع المصدّر حتى سنة ١٩٧٠ ثم اصبحت اكثر من الثلثين في سنة ١٩٧١ . وهذا يعود بالطابع الى ارتفاع نسبة المصدّر من الزبدة والسمنة ابتداء من هذه السنة ١٩٧١ ، كما يتّضح من الجدول رقم —٤— نفسه .

يلي هذه المجموعة الثلاثية في المرتبة الصارين ومعد الحيوانات ، التي شكلت حوالي ١١٪ من مجموع صادرات المنتجات الحيوانية في سنة ١٩٧١ . وقد كانت حوالي ١٢٪ قبلها في سنة ١٩٧٠ . ونظرة الى الجدول رقم —٤— ومخططه البياني رقم —٣— تظهر تذبذب نسبتها التي تفسر بنفس اسباب تذبذب نسبتي الجلود الخام والصوف .

---

٨) د. عاطف علبي ، الاتجاهات العامة في واردات وصادرات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٠ ، مجلة الاقتصاد الزراعي اللبناني الصادرة عن مكتب الفاكهة العدد ١٠٧ ، حزيران سنة ١٩٧٢ .

فاذا ماأضفنا هذه النسبة الى مجموع نسب ثلاثي السلع الآنفة الذكر ، نصبح امام حوالي ٧٩٪ في سنة ١٩٧١ وحوالي ٨٠٪ في سنتي ١٩٧٠ و١٩٦٩ وحوالي ٨٧٪ في سنة ١٩٦٨ وحوالي ٩٠٪ في سنة ١٩٦٧ ، وذلك من مجموع صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية .

يلي ذلك ثلاثة سلع لها نفس النسبة تقريبا (مابين ٤ و ٥٪)وهي الزبدة والسمنة والصيصان من فئة ابن يوم . فاذا ماأضفنا مجموع نسبها الى مجمـــوع نسب السلع الاربعة السابقة نصبح امام حوالي ٩٣٪ في سنة ١٩٧١ كانت حوالي ٩٤٪ في سنة ١٩٧٠ وكذلك في سنة ١٩٦٩ و٩٠٪ في سنة ١٩٦٨ و٩٤ر٥٪ في سنة ١٩٦٧ من مجموع صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية . اذن باضافة هذه السلع الثلاث الى رباعي السلع الرئيسية السابقة نصبح امام اكثر من ٩٠٪ من المصدر من المنتجات الحيوانية من لبنان . والباقي لن نتعرّض له لضعـــف مركزه ، اما من اراد التعرف الى تفاصيله فعلية بالجدول المذكور رقم —٤— .

انما قبل استعراض اسواق هذه المصدّرات لابد من الاشارة الى ان عـدم التوافق في الزيادة والنقصان مابين الكميات والنسب المئوية في الجدول رقـم —٤— يعود الى تقلبات الاسعار نتيجة تغيّر ظروف التسويق الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسية وايضا زيادة او نقصان المصدّر من سلع اخرى كالحليب ومشتقاته مثـلا الذي زاد تصدير الزبدة والسمنة من مجموعته وكذلك كميات المخزون مابين سنة واخرى وتقلبات الانتاج المحلي والاستيراد وكذلك الاستهلاك ، كل هذه عوامـل توثر بشكل او بآخر على نسب وبالتالي على الثقل النوعي أو الأهمية النســـبية لما استعرضنا من سلع مصدّرة .

القسم الثالث : اسواق صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية

اذا ماألقينا نظرة خاطفة الى الجدول رقم —٥— بان لنا بوضوح ان السوق الطبيعية لصادراتنا من المنتجات الحيوانية هي السوق العربية ، التي تستحوذ على حوالي نصف هذه الصادرات ، يليها في المرتبة اسواق البلدان الغربية المختلفة التي تستحوذ على اكثر من الثلث وحتى حوالي ٤٠٪ احيانا ، فيبقى لأسواق البلدان الشرقية حوالي ١٠٪ . ولمعرفة تفاصيل النسب بدقة وتلمس تغيراتها التي لا تؤثر مع ذلك على وضعية المراتب المذكورة لكل منها بالامكان مراجعة الجدول رقم —٥— المذكور ومخططه البياني رقم —٤— .

هذا ولمعرفة تفاصيل اسواق الجدول المذكور رقم —٥— يتوجب علينا تدبر الجداول التالية ذات الارقام —٦— و—٧— و—٨— ، حيث اضفنا ، الى جانب النسبة المئوية لاجمالي الصادرات الى مختلف البلدان ، النسبة المئوية لاجمالي الصادرات الى كل من ثلاثي تجمعات البلدان ؛ الامر الذى يزيد من الايضاح ومن تبيان أهمية مركز كل دولة في اطار مجموعة البلدان التي تنتمي اليها .

سوق البلدان العربية —

وفي هذا الاطار فقد احتلت سوريا المرتبة الاولى من بين البلدان العربية في سنتي ١٩٧٠ و١٩٧١ بعد ان كانت في المرتبة الرابعة في سنة ١٩٦٩ والخامسة في سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٧ ؛ مستحوذة بذلك على التوالي ، مابين السنوات ١٩٦٧ و ١٩٧١ ، على النسب التالية من مجموع صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الى مختلف البلدان : ١٨ر٢٪ ، ٤٤ر٣٪ ، ٩١ر٧٪ ، ٧٧ر١٢٪ و ٢٢ر١٧٪ .
اما السعودية فقد احتلت المرتبة الثانية في سنة ١٩٧١ وقد كانت في الثالثة في سنة ١٩٧٠ والاولى في سنة ١٩٦٩ والرابعة في سنة ١٩٦٨ والثالثة في سنة ١٩٦٧ ، مستحوذة بذلك ايضا على التوالي ، خلال نفس تلك الفترة المذكورة ، على : ٢٧ر٩٪ ، ٢ر١٠٪ ، ٤٢ر١٤٪ ، ٨٧ر١١٪ و ٣٥ر١٣٪ من مجموع صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الى مختلف البلدان . واما الكويت فانه احتل المرتبة الثالثة في سنة ١٩٧١

بعد ان كان في الثانية في السنوات الاربع السابقة ، فاستعوذ بذلك ، ايضا على التوالي خلال السنوات المذكورة ، على ١١ر٦٢٪ ، ١٢ر٨٥٪ ، ١٣ر٣٩٪ ، ١٢ر٠٣٪ و٦ر٦٢٪ من مجموع صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الى مختلف البلدان . اما الاردن فقد احتل المرتبة الرابعة في سنة ١٩٧١ وكذلك في سنة ١٩٧٠ بعد ان كان في الثالثة في سنتي ١٩٦٩ و ١٩٦٨ ، والرابعة في سنة ١٩٦٧ ؛ حائزا على التوالي ، خلال نفس الفترة المذكورة ، على: ٤ر٦٢٪ ، ٢٠ر١٢٪ ، ٨ر٦٠٪ ، ٨ر٠٦٪ و٥ر٢٥٪ من مجموع صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الى مختلف البلدان . أخيرا العراق اصبح في المرتبة الخامسة ابتداء من سنة ١٩٦٩ بعد ان كان في الاولى قبلا في سنتي ١٩٦٧ و١٩٦٨ ، مستحوذا على التوالي ، مابين ١٩٦٧ و ١٩٧١ ، على : ١٤ر٠٢٪ ، ١٤ر٨٢٪ ، ٢٩ر٢٪ ، ١ر٩٣٪ و ٢ر٦٤٪ من مجموع صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الى مختلف البلدان ؛ الامر الذى يفسر بخسارة لبنان سوق البيض في العراق ، الذى كان يستحوذ على حوالي نصف صادراتنا من البيض الى البلدان العربية سنة ١٩٦٦ واخذ ينقص التصدير اليه حتى اصبح معدوما ابتداء من سنة ١٩٧٠ كما يتّضح من الملحق رقم —٤— العائد الى بيض الاكل لوحده دون بيض التفقيس . هذا وللمزيد من التفاصيل بهذه النقطة بالامكان مراجعة دراستنا عن تسويق البيض (المشاكل والحلول)[٩] .

اما باقي البلدان العربية فالنظر في مراتبها لا يستحق الذكر بالمقارنة مع ماعرضنا من نسب لخماسي الدول العربية المذكورة ، التي تستحوذ على حوالي ٩٥٪ من صادرات لبنان الى اسواق الدول العربية (انظر الجدول رقم —٦—) .

هذا وان شبه استقرارية نسب التصدير الى البلدان العربية ، بالرغم من التغيير في النسب لخماسي هذه الدول وبالتالي التسلسل لمراتبها الذى اتينا عليه ، لدليل على ان الصعوبات التي تلاقيها في سوق ، والتي تتركز بشكل اساسي في البيض كما سوف نرى ، يعوّض عنها او تمتص في سوق اخرى ، بحيث انها تبقى في القاع ولا تطفو على السطح بشكل استاتيكي . كذلك شبه هذه الاستقرارية في حصة

٩) ملحق النهار الاقتصادى والمالي ، الاحد في ١٨ حزيران سنة ١٩٧٢ .

الاسواق العربية من صادراتنا من المنتجات الحيوانية وحتى غيرها من زراعية، بالرغم من تزايد الارقام المطلقة بشكل شبه مستمر ، ومن صناعية متزايدة دون ريـــب ، كل ذلك يزيد من صحة ضرورة تقوية علاقات لبنان التجارية بالبلدان العربية لدرجـة دخول السوق العربية المشتركة ، حيث كان له واصبح ، خصوصا بعد نمو الصناعة مؤخرا وتزايد صادراتها المستمر ، اصبح له مصلحة لا تقبل الجدل . وللمزيـــد من التفاصيل في هذه النقطة المتعلقة بالسوق العربية واهميتها بالنسبة لصادرات لبنان ، خصوصا في مرحلة دخوله الانماء الصناعي واقعيا وبروز مشاكله بالنســـبة لرأس المال الاجنبي مؤخرا بشكل خاص (مذكرة جمعية الصناعيين الاخيرة) ، بالامكان مراجعة دراستنا "عود على بدء في مناقشة هادئة للمرسوم ١٩٤٣" (١٠).

سـوق البلدان الغربية —

اما فيما يتعلق بسوق البلدان الغربية لصادراتنا من المنتجات الحيوانية ، فاذا مانظرنا اليها على اساس الاسواق الاقليمية القائمة فيها ، نرى ان السوق الاوروبيـــة المشتركة تحتل المرتبة الاولى فيها ، يليها سوق دول منطقة التجارة الحرة ، بحيث تستحوذان معا على حوالي ثلثي هذه الصادرات الى البلدان الغربية، وبالضبط خلال السنوات الخمس على التوالي على : ٥٦ر٠١٪ — ٥٩ر١٨ ٪ — ٦٩ر٣٥ ٪— ٦٥ر٦٨ ٪ — ٦٧ر٩٩ ٪ .

هذا واذا مانظرنا الى الاسواق هنا على اساس البلدان نرى ان ايطاليـــا تستحوذ على حوالي ربع صادراتنا من المنتجات الحيوانية العائدة للبلدان الغربية محتلة بذلك المرتبة الاولى ، يليها الولايات المتحدة الاميركية ثم انكلترا . وللمزيد من التفاصيل بهذه الناحية بالامكان مراجعة الجدول رقم —٧— وملحقه رقم—٥— . انما المهم هنا والذى يستوجب الانتباه هو ان هذه الصادرات من المنتجات الحيوانية الى البلدان الغربية لا تشكل الا النذر اليسير اذا ماقورنت بمستوردا تنا منها ، وخصوصا

---

١٠) ملحق النهار الاقتصادى والمالي ، الاحد في ٢٨ تشرين ثاني وه كانون اول سنة ١٩٧٠ .

بلدان السوق الاوروبية المشتركة ، التي تخزو سوقنا اللبنانية بشكل اغراقي يعيـــق ويعرقل عملية انماء الثروة الحيوانية في البلاد ، بغية تأمين الاكتفاء الذاتي كليا بالحليب ومشتقاته على مراحل ولدرجة الوصول الى امكانيات التصدير الفعلـــي من الانتاج المحلي كليا ، وهذا ممكن وقد دلّت عليه دراسات مكتب الانتـــاج الحيواني ، لاسيما تلك المتعلقة باستيراد وتوزيع الابقار الحلوب(١١) ، كما بالامكان تأمين الحاجة الى اللحم جزئيا على الاقل . واذا ماوسعنا الحلقة كيما تستوعب قطاعات اخرى ، بحيث تدخل الزراعة ثم مجمل مستوردانتا ومصدراتنا نرى ان مجمل صادراتنا الى البلدان الغربية ، وبشكل خاص بلدان السوق الاوروبية المشتركة ،لاتغطـي الاّ القليل القليل من مجمل مستورداتنا منها ؛ الامر الذى يفسر تركّز عجز ميزاننـا التجاري معها ، وبشكل خاص بلدان السوق الاوروبية المشتركة منها ، ويفتـرض بالتالي سياسة تصديرية لمنتجاتنا الزراعية من الفاكهة ،بشكل خاص ، من اجـــل حمل هذه الدول على قبول قسم منها لقاء مستورداتنا منها ، الى جانب عـــقد المعاهدات الثنائية القائمة على المنفعة المتبادلة كما هو الامر مع سوق البلـدان الشرقية .

سوق البلدان الشرقية —

فالبلدان الشرقية تستحوذ على حوالي عشر مصدراتنا من المنتجات الحيوانية ، كما رأينا ، ويحتل الاتحاد السوفياتي من بينها المرتبة الاولى باستئثاره موخرا على حوالي مابين الثلثين ونصف مايصدر الى اسواق هذه البلدان ، يليـــــه يوغوسلافيا التي تستأثر بحوالي الربع ثم بلغاريا فبولونيا كما يفصح عن ذلك بوضوح الجدول رقم —٨— . أما اذا نظرنا هنا الى السوق الاقليمية ، والمدعوة بمجلـس التعاضد الاقتصادى ، أى السوق الاشتراكية المشتركة ، فنرى انها تستحوذ عـــلى حوالي ثلاثة ارباع صادراتنا من المنتجات الحيوانية الى البلدان الشرقية . وأهميـة هذه السوق الاشتراكية تكمن في كونها تقوم على اساس المقاصّـة ولا مجال للعجـز في ميزاننا التجاري معها ، واذا ماحصل فهو ليس بمضوى ناتج عن قسمة العمـــل

(١١) يراجع من اجل ذلك الهامش رقم ٢) ودراسة د . سلطان حيدر ، مواجهـة خطر تفاقم نقص مادة الحليب في العالم ، مشروع استيراد وتوزيع الابقار الحلوب ، بيروت ١٩٧٢ .

الدولية التي تحتّمه ، كما هو الامر مع الدول الرأسمالية (سوق البلدان الغربيـة) بل عرضي . كما انه ضعيف وبالامكان تلافيه في حال التطبيق السليم للاتفاقيات المعقودة ، وخصوصا في حال توسيع التعامل الاقتصادي بحيث لا يعود يقتصـر على التجارة بل يشمل المساعدات الفنية والمالية والانماء الصناعي ، سواء كـان للمشاريع القائمة او التي يمكن أن تقوم . وكل ذلك يكون بالطبع لمنفعة الطرفين . هذا والتعامل مع بلدان السوق الاشتراكية على اساس المقاصة لا يحوجنا الى النقد النادر ، كما انه يسهل مهمة تصريف انتاجنا الزراعي ، لا سيما الفاكهة منـه ، وبشكل خاص التفاح والحمضيات منها ، وبكميات متفق عليها سلفا وباسعار ثابتـة ولفترات طويلة من الزمن . كذلك التعامل مع هذه البلدان الاشتراكية يمكننـا من التصنيع ، بشروط سهلة ، لا سيما من الناحية المالية حيث القروض المنخفضـة الفوائد (من ٢ الى ٣٪) ولا يبتدء بحسابها الاّ بعد انجاز المشاريع وبدئهـا العطاء ، يمكننا من التصنيع في اطار انماء الاقتصاد الوطني بشكل ينسجم مـع ماعرضنا في التمهيد من ضرورة الوصول الى التوازن بين القطاعات وتشجيع القطاعات المنتجة ، وبالتالي فتح امكانيات التصدير من الانتاج المحلي ، وتأمين الاستقلال الاقتصادي غاية الغايات واساس الاستقلال السياسي .

هذا وتجدر الاشارة هنا بمناسبة الحديث عن الغلاء وكوننا بصدد انمـاء القطاعات المنتجة كما أشرنا ، تجدر الاشارة الى ان ضعف القاعدة الانتاجية في اقتصادنا اللبناني ، الى جانب كونه وعيد الجانب في نموه في اتجاه قطاع التجارة والخدمات ، هذه الهيكلية غير المتوزنة لقطاعات اقتصادنا مقرونة ايضا بنمـوه رأسماليا انما بصفة احتكارية ، هذين الوصفين للتركيب والتطوّر للاقتصاد اللبناني هما خلف كل اسباب الغلاء . فضعف الامكانيات الانتاجية يجعلنا نعتمد عـلى تجارة الاستيراد ونصبح تابعين ، في تأمين مانحتاج اليه ولا سيما من الغذاء ، تابعين الى العالم الخارجي ، الممسك بخناقنا حاليا ، بحكم هيكلية وتطـوّر اقتصادنا وتبعيته بالتالي ، حالّا بذلك محل المواد الخام في شفرة مقص الاسعار الامبريالي ، فتبقى الشفرة الثانية لاسعار السلع التي يرمي بها في بلادنا باسعار احتكارية في فترات الغلاء ، مصدرا لنا مع السلع ازماته النقدية وتضخماتهـا المالية ، وباسعار اغراقية لقتل المشاريع الصناعية والزراعية القائمة في بلادنا والتي

تنافسه او التي يمكن ان تقوم وتنافس منتجاته التي يرمي بها في اسواقنا والحليب خير مثال على ذلك . اذن لمحاربة الغلاء في المدى الطويل لابد من تغيير جذري في سياستنا الاقتصادية ينتج عنه تغيير في هيكلية اقتصادنا بحيث لايعود تابعا بل مستقلا فينتج التوازن في نموّه وانمائه لجهة تأمين وزيادة الانتاج الصناعي والزراعي ؛ الامر الذي يزيد من فرص التصدير ايضا .

بعد هذا الاستطراد السريع حول الغلاء والذي املته حدّة الظروف التي نعيش من جرّائه ، عنينا نار الغلاء الكاوية ؛ بعد هذا اذا ماعدنا الى تصفح نشرتي استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٠ ولسنة ١٩٧١ الصادرتين عن مكتب الانتاج الحيواني ، اذا ماعدنا الى فصل ذلك وركزنا النظر على اهم الصادرات الى البلدان العربية وكذلك الغربية والشرقية اتّضح لنا ان صادراتنا الى البلدان العربية تتركز في السلع الاستهلاكية (بيض ، دجاج مذبوح أو فروج ، الحليب ومشتقاته وبعض المنتجات من سمك وبسترما وغيرها) بشكل عام ،باستثناء الصيصان من فئة ابن يوم ، في حين انها الى البلدان الغربية تتركز في السلع من المواد الخام من جلود ومصارين مملحة وصوف وشعر ، وكذلك الى البلدان الشرقية حيث للجلود والصوف مركز الثقل بشكل خاص .

السوق العربية المشتركة —

وفي عود على بدء لابد منه بالامكان القول في ختام الحديث عن اسواق صادراتنا من المنتجات الحيوانية بشكل عام ، على اعتبار اننا سوف نتحدّث عن سوق البيض بمفرده بشكل خاص ، بالامكان القول مجددا بضرورة دخول السوق العربية المشتركة ، حيث الاعتماد الكبير لتأمين ، ليس فقط ، صادراتنا من المنتجات الحيوانية ، وحيث للبيض حصة الاسد — ثلث المصدّر ، بل الزراعية وايضا الصناعية ، أي مجمل صادراتنا . هذا مع الاشارة الى اهمية باقي البلدان العربية هنا . انما الامل ان يتّسع اطار هذه السوق العربية المشتركة في المستقبل بحيث يستوعب كل الدول العربية ، مع الزمن بالطبع ، وهذا ليس بمستحيل بل تفرضه ضرورات التكامل

الاقتصادى ، وبالتالي تتكامل المصالح الاقتصادية للدول العربية ، بحيث تصبح كلاً متكاملا على طريق الاتحاد الذى لاغنى عنه ، لاسيما بقاعدته الاقتصادية من اجل التفوق المستمر في سبيل النصر الدائم على العدو الصهيوني المفروز في وطننا السليب فلسطين . وبمناسبة حرب التحرير العربية القائمة مع اسرائيل المغتصبة ، بالامكان القول ايضا ان التعاون العسكرى والسياسي القائم كان بالامكان ان يكون اقوى بكثير مما هو عليه الان وأشمل ، عنينا لبلدان عربية أخرى ، فيما لو كان يستند الى قاعدة اقتصادية اكثر اتساعا وعمقا عنينا قوّة افقية وعامودية ، أى قائم على اسس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة وغيرها من متممات القاعدة الاقتصادية للانماء السياسي المنشود ، والذى يأخذ طريقه السياسي ـ القومي عبر الصمود بوجه التحدّى الاسترائيلي انما مفتقدا ، لسوء الحظ ، اسبقية او حتى موازاة تطور القاعدة الاقتصادية اللازمة لتطوّر البناء القومي السياسي ، عنينا الاتحاد . بعد ذلك وقيما نحن نعيش تزداد اهمية التدابير الفورية على طريق السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية لتكامل عوامل تمتين القاعدة الاقتصادية للتعاون السياسي والعسكرى في مواجهة التحدّى الاسرائيلي واعادة الحق الى نصابه .

وتذكيرنا هنا بالبلدان العربية ، الى جانب بلدان السوق العربية المشتركة ، بالنسبة لاسواق مصدراتنا من المنتجات الحيوانية وغيرها من نباتية وصناعية ، تذكيرنا هذا نابع من اهميتها القائمة حاليا قبل امكانية دخولها المستقبلي الى هذه السوق العربية المذكورة كما اشرنا . فالبلدان العربية خارج السوق العربية المشتركة تستحوذ على جزء كبير من صادراتنا الى السوق العربية المذكورة . فعلى سبيل المثال ، في سنة ١٩٦٨ كانت حصة البلدان العربية ، بما فيها بلدان السوق العربية المشتركة بالطبع ،حوالي الثلثين (٢٤ر٤ ٪ لبلدان السوق العربية المشتركة و٤١ر٥ ٪ لباقي البلدان العربية) من مجموع صادرات لبنان الى العالم والتي بلغت حوالي ٤٥٠ مليون ليرة لبنانية . ومن اصل هذين الثلثين ، في نفس تلك السنة ، ٣٧ ٪ ذهبت الى بلدان السوق العربية المشتركة والباقي ٦٣ ٪ ذهب الى باقي البلدان العربية . هذا وقد استحوذت مصدّرات لبنان من المنتجات النباتية والحيوانية الى بلدان السوق العربية المشتركة ، لمتوسط السنوات ١٩٦٦-١٩٦٨ ،

على ٥٥٪ من مجموع المصدّر فيبقى بالتالي ٤٥٪ للمنتجات الصناعية . اما البلدان العربية الاخرى فقد كانت حصتها على التوالي ٣٨٪ و٦٢٪ ؛ الامر الذى يعيد الى مركز الثقل دول السوق العربية المشتركة بالنسبة للمصدّر من المنتجات الزراعية (حيوانية ونباتية) .

هذا وان تاريخ حركة التبادل التجارى بين لبنان والبلدان العربية يشهد على النمو المطرد لهذه الحركة وعلى اعتماد لبنان في التصدير لمنتجاته الزراعية (نباتية وحيوانية) والصناعية على البلدان العربية التي تستحوذ على حوالي الثلثين من مجمل مصدراته الى العالم كما رأينا . وبالتالي فللبنان مصلحة بتقوية علاقاته التجارية مع البلدان العربية وبشكل خاص مع السوق المنظمة فيها، السوق العربية المشتركة حيث يتحتم عليه الدخول . وقد برهنّا على ذلك سابقا وحاليا وسوف نعود للبرهنة عليه مباشرة . كما ان طبيعة الاوضاع والظروف المناخية والجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية تحتم توسيع اطار العلاقات التجارية بحيث تصبح هذه الاخيرة جزءا من كل هو العلاقات الاقتصادية المعبّرة عن التكامل الاقتصادى للمنطقة عبر السوق والوحدة الاقتصاديتين . نقول هذا ولا سيما وان هناك فيض في بعض المنتجات الزراعية من نباتية (بشكل خاص الفاكهة) وحيوانية (بشكل خاص البيض) اعتمادها الاول والرئيسي هو البلدان العربية بما فيه سوقها المشتركة ، كما ان هناك امكانيات فعلية لزيادة انتاج هذه المصدّرات بسبب تفوقها النسبي كما سوف نرى .

هذا وللمزيد من التفاصيل فيما خص هذه النقطة المتعلقة بالسوق العربية المشتركة والدول العربية والتي اشرنا اليها فيما سبق من البحث بالامكان مراجعة الملحق رقم—٦— للاستئناس ليس الاّ ١٢) .

والى جانب ماذكرنا لابد ايضا من العمل الجاد من اجل توسيع رقعة اسواقنا جغرافيا ، لا سيما في افريقيا ، والافادة من التعامل مع الدول الاشتراكية من اجل

---

١٢) وايضا كتاب مصطفى النصول ، لبنان والسوق العربية المشتركة ، مطبعة مديرية الاحصاء المركزى ، بيروت ، لبنان .

التصنيع في عملية انمائنا الاقتصادى . اما الدول الغربية فلا بد من التعامـــل معها ، انما على اساس التمييز الجغرافي والسلعي وبشكل يخدم عملية تصديـــر منتجاتنا الزراعية ، لاسيما من الفاكهة ، وعملية انماء مجمل اقتصادنا .

بعد هذا بالامكان القول ان السوق العربية المشتركة ، كسوق اقليمية ، تعوّض عن صغر السوق المحلية اللبنانية المتأتي عن قلة السكان نسبيا وعن عدم العدالة في توزيع الدخل ، مع عدم نسياننا بالطبع باقي البلدان العربية كاحتياطي مستقبلي لهذه السوق ، وتعوّض ايضا عن صعوبات التصريف في الاسواق الخارجية ، لاســيما الغربية منها . وللمزيد من البرهنة على ان من مصلحة لبنان دخول هذه السوق ، نورد فيما يلي وباقتضاب كلي بعضا من الاستنتاجات الاحصائية الاقتصادية لدراســة حديثة صدرت عن مركز الابحاث الاقتصادية في الجامعة الاميركية بتكليف من وزارة الزراعة اللبنانية ١٣) .

لقد دلّت الدراسة المذكورة ، وبالنسبة للمنتجات الحيوانية ليس الاّ ، عـــلى ان للبنان افضلية نسبية (في اطار مجموع الدول العربية) في المنتجات الحيوانية ، انما اقتصرت هذه الافضلية على صناعة الدواجن وبشكل خاص البيض ، هذا مـــع الاشارة الى اعتماد هذه الصناعة في الوقت الحاضر على شراء الحبوب العلفية مـــن الاسواق الخارجية . لذلك وفيما يتعلق بالقطاع الحيواني ليس الاّ ايضا ، على لبنان ان يتخصّص ، في المدى الطويل ، بانتاج تلك السلع التي تمكن مـــن تصديرها بأفضلية نسبية الى أى من بلدان المنطقة ، أى البيض ثم الفـــروج بالنسبة لما نحن بصدده . وبالتالي فان التأثير ، الذى يحدثه دخول لبنـــان السوق العربية المشتركة ، على اقتصاده الزراعي ، يتوقف على مدى اعتماد صادراتـه الزراعية على اسواق المنطقة . وقد تم قياس مقدار هذا الاعتمـاد استنـــادا

---

١٣) د.رى.و. نينتنفل وطلعت س. الدادا . التقرير النهائي لدراسة عن دخول لبنان السوق العربية المشتركة وتأثيره على القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني ، بيروت ، ٢٣ شباط ١٩٧٣ .

الى كثافة تصدير[١٤] لبنان للمنتجات التي تبيّن ان له فيها افضلية نسبية في المنطقة . واظهرت كثافة التصدير هذه ان لبنان تجاه الاختيار بين التصدير الى خارج المنطقة او السوق العربية المشتركة ، عمد الى تنمية صادراته مع بلدان المنطقة بشكل اقوى . لذلك فاذا مابادرت بلدان السوق العربية المشتركة الى فرض تعرفة جمركية خارجية أو على الارجح فرض قيود ادارية[١٥] لحماية اقتصادها الزراعي ، فان عدم دخول لبنان السوق العربية هذه من شأنه ان يلحق باقتصاده الزراعي الضرر البالغ .

كما دلّت الدراسة نفسها على ان دخول لبنان السوق العربية المشتركة هو امر ملحّ للغاية فيما لو قرّرت بلدان عربية اخرى (بلدان شبه الجزيرة العربية) دخول هذه السوق ، وهذا حاصل لابد مع مرور الزمن وقد اشرنا اليه آنفا ، وذلك لأن كثافة التصدير اللبناني الى جميع الاسواق العربية (فيما يعود لتلك المنتوجات التي تبيّن ان للبنان فيها افضلية نسبيّة في المنطقة ومن جملتها البيض والفروج اللذين يهماننا هنا) ليست بأقل شأنا من كثافة التصدير الى السوق العربية المشتركة . وبالمناسبة فكلما زادت كثافة التصدير بالنسبة لصادرات لبنان الى السوق العربية المشتركة كلما تبيّن ان التكوين الزراعي للبنان والسوق متمم لبعضه ، وكلما تبيّن ان هناك المزيد من التقارب الجغرافي والتاريخي

---

١٤) اوجد مفهوم كثافة التصدير لقياس مدى الاعتماد القائم بين البلدان لتسويق منتوجاتها المعدة للتصدير . فاذا مازادت كثافة التصدير (او قلّت) عن المئة فهذا يدل على ان البلد المعني يصدر اكثر (أو اقل) الى بلد (أو بلدان) معيّن مما تشير اليه حصة هذا البلد الاخير في مجموع المستوردات العالمية . وقد جرى تحديد درجة كثافة الصادرات اللبنانية على اساس انها معدل لفترتين متتاليتين من الزمن (١٩٦٥-١٩٦٧ و١٩٦٨-١٩٧٠) وبالنسبة لفئتين من البلدان (السوق العربية المشتركة والبلدان العربية الاخرى) . وجرى تحديد كثافات التصدير للفترتين المتتاليتين المذكورتين من اجل معرفة ماذا كان الانماء (...) في الماضي قد اظهر هبوطا اسريعا في كثافة التصدير ، الامر الذي يدل على ان (...) تحولا صغيرا في صادرات لبنان . اما تحديد كثافات التصدير الى البلدان العربية فقد تم لمعرفة الوضع الذي قد ينجم عن توسيع السوق العربية المشتركة . (لتفاصيل معادلة قياس كثافة التصدير راجع د . ري . و . نينتنفل وطالعت س . دادا : التقرير النهائي لدراسة عن دخول لبنان السوق العربية المشتركة واثره على القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني ، بيروت ، ٢٣ شباط ١٩٧٢ ص ١٨٩-١٩٢) .

١٥) المقصود بالقيود او الموانع الادارية رخص الاستيراد والتصدير والكوتا التي تحدد حجم التجارة .

وحتى الثقـــافي[١٦] .

هذا وزيادة على ماسلف فقد اظهرت نفس هذه الدراسة التي مازلنا بصددها ، اظهرت بالاستناد الى الارقام القياسية النسبية[١٧] لقيم صادرات بلدان المنطقة للمنتوجات الزراعية المنتقاة في هذا البحث انه يتوجب على لبنان التخصّص فـــي انتاج : التفاح والموز والحمضيات والبطاطا وصناعة الدواجن (حيث البيـــض بشكل خاص ثم الفروج وهما المهمان بالنسبة لدراستنا) والمنتجات الزراعية الصناعية. كما اظهرت اوضاع التجارة ضمن المنطقة بان صادرات لبنان من المنتجات المشـار اليهما اعلاه كانت قدرتها التنافسية قويّة في اسواق المنطقة .

لقد أردنا باستعراضنا الخاطف لهذه الدراسة المزيد من تسليط الضوء علـى ضرورة دخول لبنان السوق العربية المشتركة ، حيث له مصلحة ،اصبحت في قناعة عدد لابأس به من الاقتصاديين اللبنانيين وسوف يزداد عددهم ويتبعهم او حتـى يسبقهم اصحاب المصلحة من التجار والصناعيين والزراعيين اللبنانيين بقدر مايزداد عدد الدول العربية الاعضاء في السوق العربية المشتركة المذكورة . فحتى تاريخه في السوق الاردن والعراق والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربيـــة . اذن فالمجال رحب لدخول باقي الدول العربية . وهذا رهن بالزمان وتطـــوّر الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه البلدان العربية وكذلك تعديل شرط الدخول المسبوق بتوقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، على اعتبار انه حال في واقع الحال ، حتى تاريخه ،دون دخول الكثيرمن الدول العربية ومنها لبنان .

١٦) وللمزيد من التفاصيل المتعلقة بكثافة التصدير هذه بالامكان مراجعة دراســـة مركزالابحاث الاقتصادية في الجامعة الاميركية التي اشرنا اليها في الهامشـــين السابقين رقم —١٣— و—١٤— ،ص١٨٩ — ١٩٢ .

١٧)تحدد هذه الطريقة الفنية الافضلية النسبية للوضع في كل من البلدان المعنيـة وتشير الى الدول التي لها قدرة المنافسة بالنسبة للمنتوجات التجارية موضـــوع البحث . اما المعلومات التي استعملت في هذه الطريقة فهي القيمة الســـنوية لصادرات كل من هذه المنتوجات في كل بلد ، والقيمة السنوية للصادرات الزراعية المقابلة لدى البلدان ذاتها . (وللمزيد من التفاصيل لاسيما المتعلقة بالمعادلة التي اعتمدت هنا بالامكان مراجعة ص٦٧ — ٧٠ — من دراسة مركز الابحـــاث الاقتصادية في الجامعة الاميركية التي اشرنا اليها سابقا في الهوامش رقم ١٣)و ١٤) و١٦)و ١٧) .

انما لابد من الاشارة وبالمناسبة الى ان السوق العربية المشتركة بوضعها الحالي هي أقرب مايكون الى منطقة تجارة حرة منها الى سوق مشتركة ، وذلك لافتقارها الى السياسات التنسيقية للزراعة والصناعة وغيرها ، على غرار ماهو الوضع في السوق الاوروبية المشتركة ومجلس التعاضد الاقتصادي (بين بعض الدول الاشتراكية) ، الى جانب تنوع الانظمة الاقتصادية للبلدان الاعضاء فيها ولغير الاعضاء ايضا . وبالتالي ففوائدها اقتصرت بشكل عام على نمو حجم الاتجار في المنتجات الزراعية والصناعية ليس الاّ . لذلك املنا ان تكون الظروف التي يمر فيها العالم العربي حافزا على اعادة النظر بهذه السوق وبشرط الدخول فيها ، سيما وقد حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية في المنطقة من شأنها ان تسهّل ماكان صعبا فيما مضى .

والان بعد هذا العرض السريع لهذه السوق الاقليمية القومية ، وبعد ان عرفنا مراتب الاسواق التي تصدر اليها منتجاتنا الحيوانية ، لابد من عود على بدء لما سبق من استعراض لأصنافها ، حسب الثقل النوعي ، بغية الوقوف عند أهمها وحجر الثقل فيها والمرجح للمراتب التي اتينا على ذكرها بالنسبة للاسواق ، على اعتبار انه يستحوذ على اكثر من الثلث من مجموع قيمة الصادرات للمنتجات الحيوانية اللبنانية ، عنينا البيض .

سوق البيض اللبناني —

أول مايلفت النظر في الجدول رقم —٩— هو ازدياد مجموع قيمة المصدّر من البيض اللبناني ، بالرغم من التذبذب الذي انتابه ، بحوالي النصف ، اذ ازداد في سنة ١٩٧١ ٤٨٪ بالنسبة لسنة ١٩٦٧ . وهذا بالطبع يعود لتطوّر صناعة الدواجن الكبير في لبنان ودخولها ميدان المكننة والتحديث .

هذا وان نظرة ثانية الى الجدول المذكور رقم —٩— تظهر لنا بوضوح كلّي ان السعودية احتلت المركز الاول في سنة ١٩٧١ ، مستحوذة على حوالي ثلث صادراتنا من البيض الى البلدان العربية وغير العربية . تتلا السعودية سوريا ، التي استحوذت على ربع المصدر من البيض ثم الكويت على اقل من الربع والاردن على اكثر من ١٠٪ فالعراق

على حوالي ٣٪ . وكانت بالتالي حصة هذه البلدان العربية الخمسة المذكورة مع بعضها البعض حوالي ٩٥٪ من مجموع المصدّر من البيض اللبناني . اما في سنة ١٩٧٠ فقد اختلفت مراكز هذه البلدان الخمس المذكورة . فالسعودية التي كانت في المركز الاول اصبحت في الثالث متخلّية عن المركز الاول للكويت الذي تلته سوريا في المركز الثاني ، اما الاردن فقد بقي في المركز الرابع والعراق في الخامس كما كان . وبلغت حصة هذه البلدان العربية مع بعضها البعض حوالي ٩٨٪ من مجموع المصدّر من البيض اللبناني في تلك السنة ١٩٧٠ . كما لابد من الاشارة هنا الى شبه كون السعودية وسوريا في نفس المركز تقريبا على اعتبار ان الفرق بين نسبتيهما هو ١٧ر٠ ٪ . اما في سنة ١٩٦٩ فنرى ان الكويت هي التي كانت في المركز الاول يليها السعودية بفارق بسيط هو ١٣ر٠٪ ثم الاردن فسوريا فالعراق ، مشكلين مع بعضهم البعض بالتالي حوالي ٩٨٪ من مجموع المصدر من البيض اللبناني . لن نستكمل العودة الى الوراء لتبيّن تفاصيل هذه المراكز ، فالجدول رقم —٩— يتضمّنه التطور والهيكلية للمصدّر من البيض اللبناني الى مختلف الاسواق العربية وغير العربية يغنينا عن ذلك ، لاسيما وان مجموع حصة هذه البلدان الخمس المذكورة وصل كما رأينا الى حوالي ٩٨٪ من مجموع المصدر من البيض اللبناني ؛ انما لابد من وقفة استنتاجية لخماسي هذه البلدان العربية .

فسوريا التي ازدادت حصتها خلال الخمس سنوات المذكورة بشكل مستمر من حوالي ٣٪ الى حوالي ٢٥٪ برهنت مجددا على انها السوق الطبيعية والاقرب والافضل للمنتجات اللبنانية سواء كانت حيوانية ام زراعية ام صناعية وانها اقرب مايكون الى لبنان في عملية التكامل الاقتصادي المنشود ، والتي يعمل لها بين البلدان العربية بشكل موضوعي قسري متسلسل عبر الذاتيات الرافضة حاليا والتي سوف تقبل في المستقبل تلقائيا ويرضى ، على اثر ازدياد وضوح المصلحة الذاتية في هذا التكامل ، الذي لابد وان يسبقه بالطبع الدخول في السوق العربية المشتركة القائمة . اما العراق فالوضع عكس ذلك تماما بالنسبة اليه ، اذ انخفضت حصته من حوالي الثلث الى حوالي ٣٪ ، وذلك يعود لكلفة الانتاج المرتفعة لدينا بالنسبة للبيض الاجنبي المضارب لنا في الاسواق العربية . واما الاردن فهبوط

حصته متذبذب واقل بكثير حدة من العراق ، مع الاشارة الى ان الاردن في المستقبل غير البعيد سوف يستغن عن بيضنا ، بسبب المشاريع الملحوظة في خطاته الثلاثية فيما يتعلق بتطوير وانماء صناعة الدواجن بشكل يصبح في امكانه حتى التصدير في المدى الطويل . نفس الشيء بالنسبة للكويت الذي اخذ يستورد البيض الاجنبي المضارب لبيضنا بسبب رخصه ، وان كانت حصته بقيت أرفع بكثير من حصة الاردن .

هذا ومن الملاحظ ان التغيير في هيكلية هذه الاسواق المذكورة لم يؤثر على مجموع الارقام المطلقة للمصدر من البيض والتي زادت بحوالي ٥٠٪ كما رأينا (١٠٠٪ سنة ١٩٦٧ اصبحت ١٤٨٪ سنة ١٩٧١) ؛ الامر الذي يفسر بالترابط الوثيق القائم بين نمو الانتاج وتوفر الاسواق من جهة وبتطوّر صناعة الدواجن الهائل في الهائل في البلاد وبلوغها مستوى رفيعا من المكننة بفضل عملية التحديث المستمرة لها من جهة ثانية . يضاف الى ذلك ان الصعوبات التي يلاقيها تصدير بيضنا الى البلدان العربية المذكورة وغيرها لا تافو على السطح وتظهر بشكل استاتيكي لأنها تمتد فيما بين الاسواق المذكورة القديمة (الكويت ، السعودية ، سوريا) وكذلك الجديدة ، وان بنسب اضعف بكثير (ابو ظبي مثلا) ، كما يفصح عن ذلك تغيّر هيكليتها او تركيبها (انظر الجدول رقم —٦— والمخططين البيانيين رقم —٥— و —٦—) .

هذا والتغيّر في الهيكلية ناتج ايضا عن تفاوت وتائر عملية الانماء لصناعة الدواجن في مختلف البلدان العربية المذكورة وعن المضاربة التي يلقاها بيضنا اللبناني من قبل البيض الاجنبي في اسواق هذه البلدان العربية ايضا . فالعراق مثلا يستورد معظم بيضه باسعار هي حوالي ٣٠٪ [١٨] دون اسعار بيضنا ويعمل جاهدا في نفس الوقت على انماء صناعة الدواجن في بلاده . وهو —العراق— السوق الوحيدة التي خسرناها بالفعل ، على الاقل حتى تاريخه ، بسبب ما أشرنا اليه من مضاربة من قبل الدول الاجنبية بشكل عام والشرقية منها بشكل خاص وبلغاريا

---

١٨) انظر الملحق رقم —٧— .

بشكل اخص من بين هذه الاخيرة . فالبيض اللبناني يباع بأسعار هي حوالي ٣٠٪ ١٩) أكثر من البيض الاجنبي . يضاف الى ذلك عدم الاهتمام نسبيا في السوق العراقية ، على مايبدو ، بمميزات بيضنا ، عنينا الجودة والطازاجة . اما الاردن فخلال سنوات سوف يصبح لديه الاكتفاء الذاتي في البيض نتيجة الانماء المبرمج لديه لصناعة الدواجن كما أشرنا آنفا . واما الكويت فعلى بيضنا في سوقه مضاربة كما في العراق من قبل البيض الاجنبي ، ويبدو اننا على اعتاب خسارته كسوق لبيضنا ، على اعتبار ان هناك تقهقرا ملموسا في حصته من المصدر من البيض اللبناني (انظر الجدول رقم —٩—) بالرغم من شبه استقرارية قيمه . انما كمياته فقد انخفضت ،في سنة ١٩٦٨ صدر الى الكويت ٧٦ر٦ مليون بيضة من بيض الاكل وفي سنة ١٩٧٠ صدر ٦٥ر٣ مليون بيضة ، وبالتالي بلغت نسبة الانخفاض حوالي ١٥٪ خلال سنتين (انظر الملحق رقم —٤—) . واذا ماأضفنا الى ذلك المعلومات التي وردت الى مكتب الانتاج الحيواني من الكويت في السبعينات حول الفرق في الاسعار بين البيض اللبناني والاجنبي والروماني منه بشكل خاص مؤخرا أي سنة ١٩٧١ (انظر الملحق رقم —٧—) ، أصبحنا امام واقع مرير للغاية . يبقى سوريا التي تعمل على انماء هذه الصناعة — صناعة الدواجن —،لديها ، انما دون مستوى وتائر وتنظيم انمائها في الاردن . اخيرا السعودية ، على غرار الكويت ولنفس الاسباب اخذت تستورد البيض من الدول الشرقية بشكل خاص وان كان على المستوى الضعيف كما هو الامر بالنسبة للكويت ، على اعتبار ان لبنان في سنة ١٩٦٩ بقي يستحوذ تقريبا على ٣/٤ مستوردات الكويت من البيض كما يتّضح من الملحق رقم —٨— ، بيد ان ذلك ليس بنذير خير ، خصوصا اذا ماأضفنا ، الى هذا الواقع الذي انتهى اليه الامر سنة ١٩٦٩ ، المعلومات التي وصلت في السبعينات الى مكتب الانتاج الحيواني من الكويت كما يتّضح من الملحق رقم —٧— المشار اليه آنفا ايضا . لذلك اصبح مؤخرا على السعودية الاعتماد الاول بعد ان كان قبلا على العراق .

الواقع بعد هذا العرض السريع لتطوّر هيكلية اسواق البيض اللبناني ،والذي يمكن استكماله بالتفصيل بمراجعة الجدول رقم —٩— وكذلك بمراجعة دراستنا "تسويق

---

١٩) انظر الملحق رقم —٧— .

وزارة الزراعة
مديرية الشؤون الزراعية
الفنار

البيض " (المشاكل والحلول)" [٢] ، بعد ذلك بالامكان القول ان الحفاظ على هذه الصناعة ـ صناعة الدواجن ـ ضرورة لابد منها من اجل الحفاظ على ثلث المصدّر من المنتجات الحيوانية والبالغ مؤخرا ، في سنة ١٩٧١ ، حوالي ٣٠ مليون ليرة لبنانية،لاسيما ايضا وان البيض من السلع التي على لبنان ان يتخصص بها ، لما له فيها من افضلية نسبية في البلدان العربية بما فيه سوقها المشتركة . هذا الى جانب مالها من ايجابيات من ناحية تأمين الطلب الداخلي على هذه المادة البروتينية الرئيسية الممتازة والاساسية والبديلة للحم وغيره من المصادر البروتينية ، في حدود القابلية الصحية بالطبع ، في عملية تغذية الفرد اللبناني ؛ وكذلك في عملية الحفاظ ، والزيادة في حال النمو ، على الصحة .

هذا وقد رأينا اثناء استعراضنا للتركيب المفصّل لصادراتنا من المنتجات الحيوانية ان البيض يستحوذ على حوالي ثلث قيمة المصدر منها واحيانا اكثر حسب السنين ، في حين ان الفروج (الدجاج المذبوح) لا يستحوذ حتى على الواحد بالمئة . ففي سنة ١٩٦٠ كانت حصته ٥٤ر٠ ٪ واخذت تتدنى حتى اصبحت ١٤ر٠ ٪ في سنة ١٩٧٠ . وهنا لابد من الاشارة الى ان شبه انتفاء تصدير الفروج ، وخصوصا الى بعض بلدان الخليج العربي كالكويت مثلا يعود ، بشكل اساسي ، لنفس الاسباب التي اخذت تفعل فعلها في تقليص تصدير البيض الى بعض البلدان العربية ، عنينا سعر الكلفة المرتفع . فالفروج اللبناني تتراوح الزيادة في سعر كلفته حوالي ٣٠ الى ٤٠ ٪ [٢] عن سعر كلفة الفروج الاجنبي ، الامر الذى ليس يستغرب بعده ان يصبح تصديره شبه معدوم .

كذلك فان الجودة التي يمتاز بها البيض اللبناني والعائدة لكونه طازجا بشكل خاص بسبب قرب المسافة ،تجعله يباع بأسعار تفوق اسعار البيض الاجنبي بحوالي ٣٠ ٪ ، في الاسواق العربية ، كما رأينا . انما لابد من التنبيه الى ان هذه الميّزة ليست باحتكار طبيعي ، بل هي نسبية ويمكن اللحاق بها من قبل البيض

٢٠) طحق النهار الاقتصادى والمالي ، العدد في ١٨ حزيران سنة ١٩٧٢ .

٢١) انظر دراستنا الاتجاهات العامة في صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية ، مجلة الاقتصاد الزراعي اللبناني " الصادرة عن مكتب الفاكهة ،العدد ١٠٤ ، كانون الثاني ، شباط ،آذار ،سنة ١٩٧٢ .

الاجنبي ، لاسيما وان ظروف الانتاج في البلدان الاجنبية المزاحمة المذكـــورة افضل بكثير من ظروف الانتاج في لبنان ، من حيث التحديث والعقلنة . هذا الى جانب ضخامة الانتاج فيها بحيث تبقى اسعارها ، حتى بعد لحاقها بالجـــودة اللبنانية دون اسعار البيض اللبناني . اما مسألة المسافة فظروف الشـــحن الحديثة ووسائله السريعة التطوّر بشكل مذهل ، بفضل تطوّر التكنلوجيا الهائل ، كفيلة ايضا بمزاحمة هذا الاحتكار الطبيعي بالنسبة للبيض اللبناني ، عنينا قصـــر المسافة ، الموصل البيض طازجا غير مشمّع .

لكل ذلك علينا التحرّك الأسرع والمباشر من اجل الابقاء على الاســواق العربية ، المستهلك العملي الوحيد لبيضنا ، على الاقل حتى تاريخه ، وخصوصا بعد ان خسرنا السوق العراقية ، التي لابد ايضا من العمل الجاد لاعادتهـــا الى نطاق اسواق مصدراتنا من البيض ، الى جانب المحاولة الجديّة للحفـــاظ على السوق الكويتية وكذلك السعودية ؛ الامر الذي لن يكون الا اذا تمكّنا مـــن مضاربة البيض الاجنبي المزاحم لنا في هذه الاسواق العربية ، التي هي سوقنـــا العملي والطبيعي دون ادنى ريب . وما جرى بالنسبة للفروج بشكل عام وللبيض مع العراق بشكل خاص يفترض ان يكون درسا يستفاد منه من اجل الافادة مـــن استمرارية تطوّر ونمو صناعة الدواجن في البلاد بغية تلبية حاجات السوق المحلية اولا ثم العربية ثانيا والاجنبية ثالثا ؛ الامر الذي يفترض تسجيل بعض اقتراحات نرى فيها الكثير من الفعالية ، اذا ما طبّقت ، لتجاوز المضاربة على البيض وكذلـك الفروج ولتأمين استقرارية تطوّر هذه الصناعة الرائجة في البلاد والتي شكلـــت منتجاتها (بيض الاكل مع بيض التفقيس ولحم الفروج) في السبعينات حوالي ٦٠٪ / من مجموع قيمة المنتجات الحيوانية ، (وبالضبط ٥٧٫٤ ٪ لمتوسط السنوات ١٩٦٧/٦٦ وقبلا لمتوسط ١٩٥٦/٥٨/ ٤٥٫٨٪ / (انظر الجدول رقم —١٠—) ، والمؤمنـــة العمل لعدد لا يستهان به من العمال على مدار السنة . نقول هذا بالرغم مما تعرضت له وتتعرض هذه الصناعة حاليا من افلاس يتبعه تركز بفعل عملية التطور الرأسمالي ، ناتج عن قلة الاعلاف وغلاء اسعارها أولا ثم قلة التعاونيات وضعفها ثانيا وعدم قبول تدخل الدولة لتأمين الاعلاف وتثبيت الاسعار على مدار السنة ثالثا . هذا ونـــرى ان تناط بمكتب الانتاج الحيواني ، انما بعد توسيع صلاحياته بالطبع ، عملية تنفيذ

هذه الاقتراحات ، التي نوردها ، في محاولة سلم اوليات ، فيما يلي :

أولا = تأمين الاعلاف للمزارع باسعار معقولة وثابتة ما امكن على مدار السنة ، وذلك اما بواسطة مكتب الانتاج الحيواني بمفرده او بالمشاركة مع مكتب الحبوب والشمندر السكري .

ثانيا = العمل بالمشاركة مابين مكتب الانتاج الحيواني ومصلحة التعاون في وزارة الزراعة ، على خلق الجو الملائم والمشجع لقيام المزيد من التعاونيات في ميدان مزارع البيض وكذلك الفرون ، ومن ثم بالمناسبة ، في ميادين تربية الحيوانات (للحم والحليب) ؛ الامر الذي هو في حيّز التنفيذ ، انما البطيء للغاية ، ويفترض ان تتسارع خطاه ، لاسيما بالنسبة لصغار المزارعين بغية حمايتهم من الافلاس .

ثالثا = تحديد الانتاج وكذلك الزيادة فيه ، بواسطة خطة مدروسة لاستيراد امهات الدجاج ، بحيث تتأمن الحاجة المحلية وكذلك الخارجية ، وذلك بواسطة مكتب الانتاج الحيواني .

رابعا = تنظيم عملية تصريف البيض وكذلك الفرون في الاسواق الخارجية بواسطة مكتب الانتاج الحيواني أو هيئة ما ، انما تحت اشرافه ، وذلك للترابط الوثيق بين عمليتي الانتاج والاستهلاك (المحلي والخارجي أو التصدير) .

خامسا = تشجيع تصنيع البيض بشكل مجفف ، أي بودرة على غرار الحليب ليستعمل في الاكل والمعجنات المختلفة ، انما بعد الدرس العميق بالطبع ، مع الاشارة بالمناسبة الى ان هناك معمل صغير قيد الاعداد في البلاد . وهذا بالطبع يخلق احتياطي للتصدير في المستقبل في حال تراكم البيض اثناء ازمة ما ، وكما كان الحال لأشهر خلت ، وفي الحالات الاخرى الطبيعية يرفع من نوعية المصدّر من البيض الطازج .

سادساً: اشتراك المكتب في الاتفاقيات والزيارات والمباحثات المختلفة التي تجرى مع الدول العربية بشأن تصدير المنتجات الحيوانية خصوصا البيض .

انما ريثما يتم ذلك وبغية الحفاظ على الاسواق العربية القائمة ، لابد من التحرّك المباشر بواسطة انشاء جهاز يدعم التصدير . بالطابع الحديث والاقتراحات هنا هي عن الزمن العادي وليس عن ايام الحرب التي نعيش والتي بالفعل كان يخدمها البيض المصنّع بشكل بودرة كل الخدمة او تأمن،لكنه لا يزال في حيز القوة لسوء الحظ ولن يكون في حيزالفعل الا بعد فترة من الزمن . لذلك نستمر في الحديث وبايجاز عن هذا الاقتراح الفوري ،المتعلق بجهاز الدعم للتصدير والذي نعطيه صفة معنوية تحت تسمية " صندوق الدعم " .

يكون "صندوق الدعم هذا بعهدة مكتب الانتاج الحيواني ، وعليه تحديد سعر الجملة باب المزرعة للبيض الذي يستهلك في السوق الداخلية ، وكذلك نسبة الدعم فرسعر البيض الذي يصدّر للخارج ، انما بشكل يؤدي الى سد الخسارة التي يمكن ان يتحمّلها صغار المنتجين . اما واردات صندوق الدعم هذا فيمكن ان تتكون من رسم صغير على امهات الدجاج المستوردة ، مثلا ليرة لبنانية واحدة على كل دجاجة ، وكذلك الادوية وايضا زيادة سعر الجملة على البيض المحلي .

هذا ومن المفيد ان ننبه الى ان حديثنا عن تنظيم عملية انتاج البيض هو في صميم عملية التصدير ، على اعتبار انه لاتصدير بدون انتاج ، ماخلا اعادة التصدير بالطبع . كما لابد من التذكير ان استيرادنا هذا بالنسبة للبيض الذي هو جزء من كل من صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية يعود لثقله النوعي (ثلث المصدر تقريبا وحوالي ٤٠٪ من الصيصان من فئة ابن يوم) ولكونه من الانتاج المحلي كليا ،وبالتالي في نطاق عمليات الانماء التي يفترض ان تكون لاجل محاولات الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ولاجل تركيز الاقتصاد اللبناني على اسس ثابتة قوية تمكّنه من التخلّص من التبعية والاستيراد في محاولات الاكتفاء الذاتي للحليب وهو ممكن ومن ثم للتصدير وكذلك جزئيا للحم .

خـــاتمة : اضواء نظرية ــ عملية على التصدير واقتراحات لزيادة صادرات لبنـان من المنتجات الحيوانية .

فذلكة نظريـــة ــ

تجدر الاشارة في هذه الخاتمة الى ان توسع تجارة التصدير في المـــاضي حول الاقتصاد اللبناني من اقتصاد طبيعي او من الانتاج الزراعي بغية الاكتفـاء الذاتي ليس الاّ الى الانتاج البضاعي او السلعي بغية المتاجرة ، أي من اجـل السوق والربح (في الزراعة ، الفواكه ، حيث التفاح والحمضيات بشكل خـــاص وكذلك الزيت والزيتون) . انما لابد من الاشارة هنا الى العلاقة العكسية الممثلة بتأثير الانتاج نفسه على التصدير . وبالتالي فالعلاقة بينهما ــ الانتاج والتصديرــ علاقة جدلية . هذا واتساع تجارة التصدير أدى ، عبر جدلية النمو والتطـــور الاقتصاديين وعلاقتهما بالسوقين الداخلية والخارجيـة ، أدّى الى دخول الرأسمالية الى الزراعة في شقّيها النباتي والحيواني ، فبرزت حدائق التفاح والحمضيـــات وكذلك مزارع البيض والفروج والابقار الحلوب ، حيث أخذ التحديث مجـــراه بفعل العقلنة والعصرنة والمكننة على مختلف المستويات .

هذا وبالمناسبة فان تصدير المنتجات الحيوانية في لبنان لا يزال في حيّـــز السوق الملموسة (Marché Concret) ولم يدخل بعد حيّز السوق المجـــردة (Marché abstrait)[٢٢] ، كما انه من المستبعد ان تدخلها هـــذه المنتجات الحيوانية حتى بعد فترة طويلة من الزمن ، وذلك بسبب نوعية سلعها بشكل رئيسي حتى تاريخه .

---

٢٢) تفترض السوق الملموسة ، الى جانب وجود السوق او البورصة وجود العنابر لتكديس البضائع . انما كلما سمحت الظروف المادية للسلعة تم الانتقـــال من السوق الملموسة الى السوق المجردة ، حيث يجرى التداول في البورصـة في غالب الاحيان وعلى اساس الترتيب وفق نماذج معترف ومقر بها عالميا مع عدم وجودها الملموس ، كما هو الامر بالنسبة للقطن مثلا وكذلك القمح والارز والسكر الخ ..... .

كما تجدر الاشارة هنا ايضا الى ان تجارة السلع الغذائية والزراعية في لبنان ، ومن ضمنها بالطبع المنتجات الحيوانية ، لاتزال تلعب دورا رئيسيا في تأميـــن المتاح للعرض من اجل استهلاك البلاد . وبما ان وتائر نمو الانتاج الزراعي قـد فاقت وتائر نمو السكان في البلاد (خلال الفترة مابين متوسط السنوات ٥٦/١٩٥٤ ومتوسط السنوات ٦٦/١٩٦٤) ، فقد نتج عن ذلك فيض في بعض الانتاج (لا سيما الحيواني في بعض اقسامه — البيض والفروج — وبعض الفاكهة كالتفاح والحمضيات بشكل خاص) ، الذي يتطلب التصدير ، وذلك حتى بعد حساب ماهو ضروري ، الى حد ما ، من اجل تلبية ارتفاع مستوى مداخيل وبالتالي معيشة السكان فـــي البلاد . فخلال الفترة الزمنية الممتدة من متوسط السنوات ٥٦/١٩٥٤ الى متوسط السنوات ٦٦/١٩٦٤ ، خلال هذه الفترة ازدادت قيمة الانتاج الزراعـــــي ، بالاسعار الثابتة لباب المزرعة ، من ٢٢٢ر١ مليون ليرة لبنانية الى ٣٩٦ر٧ مليون ليرة لبنانية ، مما شكل متوسطا سنويا للنمو هو حوالي ٦٪ ، في شـــق كبيرة منه متأت عن تطوّر صناعة الدواجن الهائل في البلاد ، هذا في حين ان الزيادة في السكان كانت حوالي ٢ر٥ ٪ . والدليل على كبير اثر الثروة الحيوانية وبشكل خاص صناعة الدواجن في النمو للمنتجات الزراعية ان انتاج الثـــــروة الحيوانية على حدة ، كانت وتائر نموه السنوية خلال فترة السنوات المذكورة حوالي ١٢٪ ، اصبحت حوالي ١٦٪ ابتداء من سنة ١٩٦٢ ؛ هذا في حين كانـــت وتائر نمو منتجات الثروة النباتية حوالي ٤٪ اصبحت حوالي ٦٪ ابتداء من ١٩٦٠[٢٣] ؛ وقد زاد انتاج الفروج والبيض خلال هذه الفترة الزمنية حوالي ٩ مرات ، الامر الذي يزداد وضوحا باستعراض الجدول رقم —١٠— ، حيث تتلمس ازدياد الثقل النوعـــي لمنتجات صناعة الدواجن ، مابين الخمسينات والسبعينات ، عبر تغيّر هيكليـــة منتجات الثروة الحيوانية في البلاد . ففي متوسط السنوات ٥٦/١٩٥٤ شكلـــت منتجات صناعة الدواجن من البيض والفروج مما ١٤ر٨ أو حوالي ١٥٪ اصبحـــت ٤٥ر٨ او حوالي ٤٦٪ في متوسط السنوات ٦٦/١٩٦٤ و٥٧ر٤٪ في متوســـط السنوات ٦٩/١٩٦٧ ، وذلك من مجموع منتجات الثروة الحيوانية في البلاد .

(٢٣ Production and Supplies of Agricultural products in Lebanon, 1954-1966, prepared by FAO experts Khaled M. Abed and Abdus Sattar , Ministry of Agriculture , Beirut , May 1967 .

كما تجدر الاشارة ايضا ،بهذه المناسبة ، الى ان العديد من النشـاطات الاقتصادية المتأتية عن الزراعة ، حيث الثروة الحيوانية بالطبع ، بشكل مباشـــر او غير مباشر ، كالنقل والتخزين والتبريد وتجارة الجملة والمفرق والتصديـــر ، موضوع بحثنا ، والاستيراد ، الخ ....، العديد من هذه النشـــاطات يمتص جزءا لابستهان به من العمالة .

من اجل زيادة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية ـ

هكذا كان الوضع في الماضي غير البعيد . اما اليوم فقد ازداد الانتـــاج اكثر من ذلك بكثير ، كما تفصح مؤشرات الاكتفاء الذاتي التي اتينـا عـــلى ذكرها آنفا ، كما اصبح لصناعة الدواجن ، وخصوصا شق البيض منها ، مركـــز الثقل في صادراتنا من المنتجات الحيوانية كما رأينا . واذا ماتخذت سـياسة لانماء الانتاج الوطني للثروة الحيوانية في البلاد ، فلا بد ان يزداد التصديـر للبيض ويتبعه الفروج في المدى مابين القصير والمتوسط ، وان يزداد التصدير للحليب او الاصح مشتقاته ومنتجاته ومخلفات وبقايا الذبائح من الانتاج المحلي ، وذلك في المدى الممتد مابين المتوسط والطويل .

هذا وتوقعات العرض في سنة ١٩٧٥ وكذلك سنة ١٩٨٥ ، من اجل تلبية الطلب المماثل تزيد من قوة ماأوردنا من تفاؤل النمائي ممكن يستند الى ماكـان مابين الخمسينات والسبعينات من نمو أشرنا اليه وفصله الجدول رقم ـ١٠ـ بشكل أخاذ . فاذا ماقارنا ذلك بمفصل التوقعات (انظر الجدول رقم ـ١١ـ) ثم قرناه بمقابلة وتائر النمو للماضي والمستقبل ، أي مابين الخمسينات والستينات بالمستقبل للسبعينات والثمانينات، نحصل على نتائج وتائر عكسية معتدلة ومعقولة في المستقبل ومؤيدة لامكانيات النمو المتفائل المشار اليه آنفا والمفسح المجـــال لامكانيات التصدير بالتالي .

ففي مابين متوسط السنوات ٥٦/١٩٥٤ ومتوسط السنوات ٦٦/١٩٦٤ كانت وتيرة النمو لمنتجات الثروة الحيوانية ٩٥٪ ، اما مابين متوسط السنوات ٦٦/١٩٦٤ وسنة ١٩٧٥ فأصبحت مابين ٥٣ و ٥٥٪ وفي سنة ١٩٨٥ بالنسبة لسنة ١٩٧٥ بالطبع فقد

اصبحت مابين ٣٧ و ٤٦٪ [٢٤] . هذا في حين ان نسبها — منتجات الثروة الحيوانية — الى مجموع منتجات الزراعة بقيت شبه ثابتة ، فقد كانت لمتوسط السنوات ٦٦/١٩٦٤ ٢ر٤٠٪ فأصبحت في سنة ١٩٧٥ مابين ٣ر٤١ و٥ر٤١ ٪ وفي سنة ١٩٨٥ مابين ٢ر٤٢ و٥ر٤٢ [٢٥] ، وهذا مايفسر ايضا وتيرة النمو النازلة لهذه المنتجات الحيوانية .

وتطبيق هكذا سياسة انمائية لابد وان يؤدي الى التصدير وفي الوقت نفسه الى زيادة العمالة في الداخل وتقليص العجز في الميزان التجاري الزراعي ، بشكل هام ، بما ينتج محليا وما يصدّر من بيض وفروج وكذلك من حليب ، من السهل بلوغ الاكتفاء الذاتي به كما مر معنا ، ومن مشتقات الحليب ومنتجاته الى حد ليس بالبعيد عن الاكتفاء الذاتي ، وايضا من لحم وسمك الى حد اكثر بكثير بعدا عن الاكتفاء الذاتي [٢٦] ، وبالتالي يتقلص العجز في الميزان التجاري بشكل عام نتيجة لما ذكرنا . وتنبغي الاشارة هنا بالمناسبة الى اهمية لحم الفروج الابيض في سد الثغرة الاحتياجية الى اللحم الاحمر في البلاد ، سيما وان لحم الفروج الابيض وكذلك البيض من المصادر البروتينية الحيوانية الرئيسية والاساسية في عملية التغذية بشكل عام والتغذية البروتينية بشكل هام .

وبالرغم من الازمة القائمة والتي سببها الاحتكار بشكل رئيسي واساسي في كل من الاعلاف وانتاج الفروج والبيض وتصريفهما ، الى جانب الغلاء العالمي للاعلاف ، بالرغم من ذلك فآفاق صناعة الفروج عريضة ومنفرجة وتفاؤلية ، خصوصا في حال تأمين قاعدتها العلفية ، في اطار الانماء الشامل للثروة الحيوانية ، وشملها بالاطار التعاوني وقبول تدخل الدولة لتنظيمها وتخطيط انتاجها وتسويقه . هذا مع الاشارة هنا مجددا الى مشكلة العلف ، التي عليها تتركز كل التدابير الانمائية من اجل الاستهلاك المحلي وكذلك التصدير والتي ذكرنا والتي لايمكن تجسيدها

---

(٢٤) Prospective demand for food and Agricultural products in Lebanon , 1975 & 1985 , prepared by FAO expert Khaled M. Abed and Joseph Chami, Ministry of Agriculture Beirut , December 1967 .

(٢٥) Idem, table N° 13 P. 24 .

(٢٦) للمزيد من التفاصيل بهذه النقطة المتعلقة بالاكتفاء الذاتي راجع دراستينا اللتين اشرنا اليهما في الهامش رقم ٢) .

بدون تأمين العلف ، عبر سياسة علفية ، تكون بمثابة القاسم المشترك الاكبر لكل منتجات الثروة الحيوانية وايضا بمثابة حلقة الوصل المفقود مابين الشق النباتي والشق الحيواني من القطاع الزراعي ، وكذلك الجسر الواصل جزئيا لكل من قطاعي الصناعة والتجارة في اطار مجمل الاقتصاد اللبناني . وهذا كاف للدلالة على مالهذه النقطة الانطلاقية ، عنينا الاعلاف ، من اهمية بالنسبة للعمالة وعلاقة الثروة الحيوانية بباقي قطاعات الاقتصاد اللبناني ، فكيف اذا ماانتقلنا الى الثروة الحيوانية نفسها وانتهينا منها الى المنتجات النهائية ، عنينا منتجات تصنيع المواد الخام للثروة الحيوانية . لم يعد هناك من ريب اليوم في ان تطوير وانماء الثروة الحيوانية في بلدان العالم الثالث ، والتي منها لبنان ، ضرورة ليست فقط ملحّة بل حياتية تستوجب الاولوية والمحورية في تناول قطاعات الاقتصاد بشكل علائقي في عملية الانماء الشامل المتكامل .

هذا وان النجاح الذى لاقاه الاقتصاد اللبناني في تجربة صناعة الدواجن لدليل على امكانيات النجاح فيما يتعلق بباقي منتجات الثروة الحيوانية من الحليب ومشتقاته ومنتجاته ، بشكل جازم ومن اللحم جزئيا . نقول هذا بالرغم من الازمة التي تمر بها حاليا صناعة الدواجن والتي تعود الى المشكلة العلفية التي نوهنا عنها والتي هي مشكلة بسبب احتكارها قبل اى شيء آخر ، وايضا لاتجاه هذه الصناعة نفسها نحو التمركز وبالتالي الاحتكار المكثّف وكذلك لعدم تدخّل الدولة الجدّى الفعال ، من اجل تأمين الاعلاف بمختلف الوسائل بغية تأمين استقرارية تطوير وانماء الثروة الحيوانية في البلاد .

اذن فزيادة الصادرات من المنتجات الحيوانية يفترض انماء مبرمجا للثروة الحيوانية في اطار انماء مخطط للزراعة كجزء من كل هو مجمل الاقتصاد اللبناني ، وحيث تكون الاعلاف بمثابة نقطة الارتكاز التي بدونها لن يحصل انماء حقيقي للثروة الحيوانية في البلاد ، سيما ونحن نعرف انها تشكل مابين الثلثين وثلاثة ارباع من كلفة انتاج مختلف منتجات الثروة الحيوانية . يضاف الى ذلك وبشكل عام اهمية الصناعات العلفية في ميداني التركيب والتركيز وكذلك اهمية تصنيع منتجات الحليب ومشتقاته وكذلك اللحوم الحمراء وايضا الفروج وكذلك البيض ، (بشكل بودرة) الذى يستوجب دراسة مفصّلة للتأكد من جدواه اقتصاديا ، مع

الاشارة الى المباشرة في بناء معمل صغير لانتاجه مؤخرا في البلاد .

هذا ومما يزيد الصادرات ايضا النوعية والتنويع . لذلك من الضـــرورى رفع نوعية منتجات الثروة الحيوانية في البلاد ، عبر التقيّد بالمواصفات الدوليـــة ولا سيما الصحية منها والتي وضعتها منظمة الاغذية والزراعة (FAO) بالتعـاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO) ؛ وايضا تنويعها عبر التوضيب ، للبيض مثلا بتجفيفه والفروج بتقطيعه . وبالاضافة الى ماذكرنا يتوجب تشجيع الابحاث العلمية والتكنولوجية في ميدان تربية الحيوان ، لانها تعتبر المنطلق الاول لرفـــع نوعية المنتجات ٢٧) .

تدخّل الدولة ــ

انما كل ذلك يفترض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل جـــدّى وشبه جذرى ينتج عنه تغيير اصيل في السياسة الاقتصادية القائمة في البلاد . وهكذا تدخّل اصبح من الامور المألوفة حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمـــة . ففي الولايات المتحدة الاميركية تتدخل الدولة . وقد انتهى انيتاى اتزيـــوني (Anitai Etzioni) ، عالم الاجتماع في جامعة كولمبيا ، بعد دراسة قام بهـا خلال صيف ١٩٦٠ ، انتهى الى القول ان الكلام عن انزلاق البلاد ــ الولايـات المتحدة ــ نحو اليمين لكلام مبالغ فيه كل المبالغة . "فالليبراليون يشكلون حوالي ٦٥٪ من السكان والوسط اليميني ٢١٪ والرجعيون ١٤٪" . ويقصـد اتزيوني بالليبراليين المحبذين لكل تدخل للدولة من اجل التقدّم الاجتماعي ٢٨) . بالطبع لن نأخذ هذا القول على علاته على اعتبار ان المهم في الموضوع هو من الذى

---

٢٧) وللمزيد من التفاصيل بالنسبة لهذه النقاط المتعلقة بالنوعية والتنويع بالامكان مراجعة دراسة مصلحة الدراسات الاقتصادية في وزارة التصميم العام بعنوان " تنويع الصادرات في لبنان من حيث الانتاج والتسويق" من اعداد محمـــد خير دوغان ، حزيران ١٩٧٢ .

٢٨) نقلا عن : Dialogue , Vol.3 1972, N° 4 , Jean-François Revel, Ni Marx Ni Jésus , La seconde révolution américaine , P. 33 .

سوف يستفيد من هذا التقدم ، أي فئة اجتماعية او بكلمة أي طبقة؟ هذا كما ان امكانيات التدخّل من اجل التطوير الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي لا تتوقف على موافقة نسبة معينة من السكان بل على نسبة القوة الاقتصادية وبالتالي السياسية التي تملكها من اجل فرض ماتريد . انما مهم ايضا ان تعرف ان في الولايات المتحدة نفسها حوالي ثلثي السكان مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، على اعتبار ان نتائج التدخل الاقتصادي تبرز في مستوى الحياة الاجتماعي او التقدم الاجتماعي .

والواقع ان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وقد اختبر ايام الحرب ، يبدو وكانه العلاج المفضّل لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ؛ اذ انه ، أي تدخل الدولة ، يشكل حلا اقل ايلاما بكثير من العودة الى "التوازن الطبيعي" في ظل الاقتصاد الحر القائم في الانظمة الرأسمالية .

تكلمنا حتى الان في اطار زيادة الصادرات عبر الانتاج ، أي على المدى الطويل . وبهذه المناسبة نقول ان دور التجارة قد تحول من وسيلة آلية لتكديس الاموال ، كما كان الامر في مرحلة المركنتيلية من الرأسمالية ، الى وسيلة للتراكم عبر تطور وانماء المنتجات الصناعية ، في حين انها في البلدان الاشتراكية احدى وسائل تنفيذ الخطط الاقتصادية ؛ وبالتالي فلماذا لا تكونه في بلدان العالم الثالث ، والتي منها لبنان ، أي كوسيلة من وسائل تنفيذ الخطة الاقتصادية القائمة في البلاد والمفترض ان تكون بمثابة المرشد والبوصلة الهادية الى الطريق السوي ؛ الامر الذي ينقلنا الى البحث فيما اذ كانت الخطة في بلادنا خطة بالمفهوم العلمي الاقتصادي أم لا ، الامر الذي يخرج عن نطاق بحثنا الحالي ونرجئه الى بحث آخر ، وقد سبق ووعدنا به في ختام دراسة لنا عن المرسوم ١٩٤٣ ولم نف به ونجدده الان ولابد موفين به في المستقبل غير البعيد .

انما ريثما يتم هذا المنشود ، الذي اشرنا اليه بشكل شبه مفصل ، في المدى الطويل ، لابد من عمل شيء ما في المدى المتوسط او القصير ، مع الاشارة الى نسبية كل من التسميات الثلاث طويل ومتوسط وقصير ، يتلخص بتأمين التسليف للمربين

وتسهيل شروطه ، الى جانب ماعرضنا من مقترحات بالنسبة للبيض والفروج يصلح البعض منها لكل منتجات الثروة الحيوانية،لاسيما ما يتعلق منها بالتعـــاونيات والاعـــلاف .

نوعي المصادرات ــ

قبل كل شيء هنا وللمزيد من الضوء على هذا الموضوع ــ الصادرات ، يفترض التمهيد بالتمييز بين المنتجات القابلة للتلف وتلك التي هي قابلة للخزن او المنتجات ذات الامتداد العالمي وتلك التي تعتبر منافية او مركزة اصطناعيا .

فالمنتجات القابلة للتلف كالخضار والفاكهة لايتجاوز بقاءها بعد القطـــاف الايام أو الاسابيع ، مع امكانيات تمديد الفترة الزمنية هنا للقابل منها للحفظ في البرادات . نفس الشيء بالنسبة للحوم ومنتجات الحليب والمنتجات الحيوانية بشكل عام (موضوع بحثنا) . كما ان الطابع على هذه المنتجات القابلة للتلف لايكون مفيدا لمنطقة ما الا اذا كانت هذه المنطقة مجهزة بوسائل الاســـتلام والنقل السريع او بوسائل التحويل والحفظ ، التي تسمح بجعل المواد المعنيـة (منتجات الثروة الحيوانية والفواكه والخضار) بحالة تتحمل الانتظار ومســـافة الشحن حتى نقاط الاستهلاك . أي اننا هنا تجاه اسواق لايمكن ان تنتظم الاّ بوسائل تقنية حديثة ومتنوعة وعديدة ، تمتد من خدمات وسائل النقل الـــى سلاسل التبريد ومصانع التحويل والمعلبات . وعلى سبيل المثال بالامكان ان تذكر هنا المناطق المزروعة بالخضار والفاكهة في افريقيا الشمالية ومناطق الموز في امريكـا الوسطى وافريقيا الغربية ومناطق التربية الحيوانية في الارجنتين وزيلاندة الجديدة وكندا الشرقية . فالامتداد الجغرافي لمثل هذه الاسواق متقلص نسبيا .

هذا في حين ان انتاج الحبوب غير القابلة للتلف وبالتالي قابلة للخزن يتبعه سوق ذات امتداد اكبر بكثير من السابقة . فالمنتجات هنا قابلة للخزن ثـــم التصدير المتتالي على مراحل . لذلك فوسائل الشحن ليست بحاجة هنا لان تكون مجهزة للنقل الضخم المناسب للتلبية اثر الحصاد او القطاف . كذلك نقل الكميات المباعة يمكن ان يكون لمسافات بعيدة للغاية ؛ وخير مثال على ذلك ، سواء كان

من ناحية البساطة وضخامة الانتاج ، هو انتاج وتسويق الحبوب وبشكل خـــاص القمح ، وبشكل اخص في كندا .

هذا والسلع الغذائية المذكورة السريعة التلف والمعدة للتصدير تفتـــرض تجهيزات ضخمة حديثة من وسائل نقل وتخزين وتحويل خلف مرافئ التصدير في داخل البلاد المصدّرة نفسها . وهنا لابد لعامل الخبرة وتجذره التاريخي من ان يلعب دوره ، الى جانب العامل الطبيعي ، في مركزة التخصص في بعـــض البلدان لانتاج بعض السلع المعينة [٢٩] .

هذا والمنتجات القابلة للتصدير يتطور انتاجها على اساس الاخذ بعين الاعتبار الحاجات الوطنية المحلية والوفر اللازم للخزن .

ظروف التصدير من لبنان —

بعد هذا نتساءل ماالواجب عمله لاجل تسهيل عمليات التصدير من لبنان . فالواقع ان مابين المصدر اللبناني والمستهلك العربي او الاجنبي سلسلة عقبات تعود ليس فقط للمسافة ، التي لاتصبح عامل تمييز الا للسلع ذات الوزن ، انما ايضا للفروقات الاقتصادية والاجتماعية ، وايضا لتدخل الدولة . ومن حسن حظ المصدر اللبناني ، بهذا الصدد ، ان السلطات في بلدان السوق العربية ، حيث يصرف القسم الاكبر ، اكثر من ٥٠ ٪ من صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية ، السلطات هناك لاتقيم حواجز في وجه تصريف منتجاتنا فيها . بل بالعكس ، ففـي اطار السوق العربية المشتركة من هذه السوق العربية المفتوحة لصادراتنا بشكل عام ، فان المنتجات الحيوانية اللبنانية معفاة من الرسوم الجمركية على الاستيراد ، حسب اتفاقية الجامعة العربية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت المعقودة سنة ١٩٥٣ . هذا واذا ماعتبر البيض من المنتجات الزراعية الصناعية فيما بعـــد

---

٢٩) وللمزيد من التفاصيل المتعلقة بالتفريق بين هذين النوعين من السلع بالامكان مراجعة كتاب Pierre George ; Les Grands Marchés du Monde, 4e édition , collection , " Que Sais-je " , Presses universitaires de France , 108 , Boulevard Saint-Germain , Paris , 1963 .

كالجبنة والزبدة ، فهو يخضع معها لتخفيز التعرفة الجمركية بمقدار ٢٥ أو ٥٠ ٪ [٣٠]. لذلك فصعوبات التصريف فيها ــ السوق العربية ــ تقتصر بالتالي على عامل المضاربة على منتجاتنا فيها من قبل المنتجات الاجنبية شرقية كانت ام غربية (البيض والفروج مثلا) . اما الفروقات الاقتصادية والاجتماعية فهي السلم الحضارى ، وهو بجانب المصدر اللبناني .

الواقع ان مايعقد ويصعب عملية التصدير من لبنان وبشكل خاص المنتجات الحيوانية هو تعدد السلسلة الوسائطية التي تسبق التصدير وبروز نوع من الهيمنة الاحتكارية على منتجات صناعة الدواجن .

ويحضرنا بهذه المناسبة قول الوزير الفرنسي تيير (Thiers) مابين المنتجين والمستهلكين ، اثنين او ثلاثة من الوسطاء يستولون على كل الربح [٣١] ، الامر الذى ينتج عنه ارتفاع اسعار التصدير بالتالي ، كما هو الامر بالنسبة للبنان .

هذا والى جانب الصعوبات العملية التي يصطدم بها المصدر كالمسافة والزمن والتأخير في الشحن هناك جهل اسباب تصرفات المستهلك الاجنبي ، هناك تدخل الدولة الذى يزيد من الصعوبات ولكنه يقدم في الوقت نفسه الضمانات التي لاغنى عنها لصوابية النمو والتطور الاقتصادى لكل القطاعات في البلاد ، فيؤمن حاجات السكان الغذائية وينعكس بالتالي لصالح المجموع . فبالنسبة للمصدر اللبناني ، كل هذه الصعوبات ، حتى تدخل الدولة غير وارد الا في اضيق الحدود . هذا مع الاشارة بالمناسبة الى انه من الاسهل بكثير على الحكومة ، اية حكومة ،أوالافضل القول الدولة ، تقنين الاستيراد من التأثير على التصدير ، بواسطة سياسة تجارية مناسبة ، وذلك لأن الصادرات تتوقف جزئيا على الطلب الخارجي ، الذى لايخضع لتأثير السلطات ــ الدولة ــ المباشر في البلد المصدر . بالاضافة الى ذلك فهي ، الصادرات ،مرتبطة بتطور الوضع الاقتصادى الداخلي الذى يفترض برنامج عمل أو

٣٠) الاتفاقية كما وردت في دراسة الجامعة الاميركية الآنفة الذكر .

(٣١) نقلا عن : Alain Bavelier , Le Commerce Extérieur , Collection " Que Sais-je " , Presses universitaires de France , 108 ,Boulevard Saint-Germain , Paris , 1969 .

سياسة اقتصادية ذات اهداف اوسع من اهداف السياسة التجارية وكما اقترحنا بالفعل وعمليا على المدى الطويل فيما سلف من البحث في الخاتمة . ومع ذلك لابد من الاشارة الى ان معظم الدول تساند المصدرين بواسطة السياسة التجارية الخارجية المناسبة الهادفة الى التصدير .

وفي الواقع فان تطوير وانماء الصادرات يساعد على بلوغ مستوى اعلى لتوازن المدفوعات الخارجية ، كما اشرنا آنفا الى ذلك ، خصوصا اذا ماكان هناك امكانيات لقطاعات لاتعمل بكامل طاقاتها ، بسبب الاستعمال غير الكامل لبعض عناصر الانتاج او غير ذلك من الاسباب الاقتصادية والسياسية ، الامر الذى ينعكس بشكل ايجابي على كل من الميزان التجارى وميزان المدفوعات .

السياسات التجارية والتصدير —

هذا ومن الممكن تحديد اهداف السياسة التجارية بدقة فائقة في البلدان التي فيها قطاع دولة او قطاع عام ومن اختصاصاته مهام التجارة الخارجية ، كالبلدان الاشتراكية والبلدان التي هي في طريقها الى الاشتراكية ، أى بلدان الديمقراطية الوطنية . وذلك لان عملية تخطيط الاقتصاد الوطني ،في هذه البلدان ، تسمح بتحديد الفائض المتاح والمعروض للتصدير . فتعمل وزارة الخارجية فيها على توجيه البحث عن الاسواق الخارجية وتحدد اسعار المبيع . كما لابد من الاشارة الى ان نفس المؤسسات التي تهتم بالتصدير تؤمن الاستيراد ولها ممثليها في الخارج . وقد مكن هذا الوضع التنظيمي البلدان الاشتراكية ، والتي هي في الطريق اليها ، من اخذ المبادرات الهامة . ففي السوق الرأسمالية تعمل هذه البلدان ، وخصوصا الاشتراكية منها ، في نطاق لعبة السوق الرأسمالية القائمة على المزاحمة ، هذا في حين انها ، في نطاق تعاملها مع البلدان النامية ، تضم الى المتاجرة المساعدات الفنية والاقتصادية وغيرها ،عبر شروط وتسهيلات كبيرة للقروض التي تقدمها ،كالدفع بالعملات المحلية والفائدة المخفضة (٢—٣٪) والشراء الثابت ولفترات زمنية طويلة المدى ، باسعار ثابتة ، المواد الرئيسية من زراعية ومواد خام .

هذا ومن المفيد الاشارة بهذه المناسبة الى ان ضغط التضخم النقدي الداخلي وكذلك ميوعة الطلب الخارجي على الصادرات من البلدان النامية ، يحمل حكوماتها على ضرورة عزل آثار هذه العوامل وتطورات الوضع الاقتصادي الداخلي عن الصادرات بواسطة التدابير المناسبة ، كالدعم للصادرات وتكليف المؤسسات الحكومية شراء وبيع المواد الرئيسية (وهذا احدى وسائل محاربة الغلاء بمناسبة الحملة لمكافحته عندنا في لبنان وتأمين حاجات الشعب للمواد الغذائية في الظرف القائم) . وبما ان الصادرات تشكل في هذه البلدان حوالي ٢٠ الى ٤٠ ٪ (٣٢ من الناتج الوطني الصافي او الدخل القومي ، فعلى الدولة العمل بكل الوسائل من اجل البحث عن افضل الطرق لتأمين وزيادة المتاح المعروض للتصدير . هذا مع الاشارة الى ان لبنان متأخر للغاية في هذا المضمار لان الصادرات فيه هي دون ٢٥ ٪ بالنسبة للدخل الوطني وقد تطورت صعدا مابين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٠ على التوالي كما يلي : ٦ر١٠ ٪ ، ١ر١٢ ٪ ، ٢ر١٣ ٪ ، ٤ر١٣ ٪ ، ٧ر١٤ (٣٣ ، الامر الذي يفسر بنمو الصادرات الصناعية ومنتجات الثروة الحيوانية وبشكل خاص صناعة الدواجن ، وبشكل اخص البيض منها .

ومساعدات التصدير ، التي ذكرنا واقترحنا فيماسلف من البحث للبيض مثلا (انظر القسم الثالث) ، مساعدات التصدير هذه ، يرى بعض الاقتصاديين اللبنانيين للبعض منها جوانب سلبية كالغاء الرسوم على الصادرات واعادة الرسوم وغيرها وللاخرى جوانب ايجابية كانشاء المجالس الاستشارية للتصدير والمؤسسات العامة المختصة ، امثال مجالس تشجيع التصدير ومراكز المعلومات والدعاية التجارية الخ .... والشركات المختلطة وشركات الدولة التجارية للتصدير وغيرها . الواقع ان العبرة ليست في سلبية وايجابية ماذكرنا من تدابير ، بل في من سيستفيد منها ؟ المزارع الصغير ام الكبير ، او المصدّر التاجر

(٣٢ Alain-L. Dangeard, Technique de l'exportation , Collection " Que Sais-je " Presses universitaires de France , 108 , Boulevard Saint-Germain , Paris , 1963 .

(٣٣ انظر الملحق رقم —٩— .

او الصناعي الخ .... ؟ المهم ان لاتكون وسيلة الى الاحتكار بل لمحاربته ، وكذلك خدمة للتجار او الصناعيين على حساب المزارعين ، لاسيما الصغار منهم ؛ لذلك فنحن نرى فيها مجرد تدابير ، تتوقف سلبيتها وايجابيتها على استعمالها في سبيل من من السكان في البلاد .

بالاضافة الى ذلك على البلدان النامية اعتماد سياسة تجارية تتناسب والسياسة الاقتصادية المعمول بها ، بحيث تؤمن للمنتجات الرئيسية عقد الاتفاقيات الثنائية ، من اجل توسيع الاسواق المباشرة والمشاركة في الجهود المتعددة العلاقات بغية اعادة التوازن للوضع الاقتصادي القائم في البلاد ، في حال فقدانه . اما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية فيجب تجنب تقنين تصديرها بواسطة الكوتا والضرائب والرسوم على الصادرات ، وذلك لتجنب ردة الفعل العنيفة المعاكسة من قبل البلدان التي تطالها هذه التدابير ، سواء كانت مستوردة او مصدّرة . ان سياسة التصدير ، تساعد على تأمين التوازن الاقتصادي في البلد ، اي بلد .

هذا كما لابد من الاشارة الى انه في اطار المتاجرة الحرة المشروطة بما اشرنا اليه في التمهيد من ضرورة ، فان تدخل الدولة بشكل مساعده لنشاط وجهد المصدّرين انفسهم بتوجيههم ومساعدتهم ومساندتهم بواسطة الاتفاقيات التجارية والتشجيع الرسمي للصادرات ، كما اشرنا اليه مفصّلا فيما سلف ، والتي تتلخص في المساعدات المباشرة وغير المباشرة ومساعدت الادارة للمصدّرين بواسطة المساعدات الفنية .

اخيرا نختم كلامنا قائلين ان سياسة تشجيع التصدير لاتكون مفيدة الا اذا كانت جزءا من مخطط الانماء الاقتصادي الشامل في البلاد ، والى اللقاء في بحث آخر من نوعه فيما يتعلق باستيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها في لبنان .

عاطف علبي

دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية

الجـداول الاحصائيـة

الجدول رقم —١— : مقارنة تطور قيمة صادرات المنتجات الحيوانية بقيمـــة استيرادها وبقيم المستوردات والمصدرات الزراعية ومجمـوع الاستيراد والتصدير في لبنان (خلال السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧١) .

الجدول رقم —٢— : تطور المجموع العام لقيمة صادرات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها (خلال السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧١) .

الجدول رقم —٣— : تطور المجموع العام لقيمة مستوردات لبنان من الحيوانـات الحية ومنتجاتها (خلال السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧١) .

الجدول رقم —٤— : تطور تفصيل صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية خـلال خمس سنوات .

الجدول رقم —٥— : تطور اجمالي قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانيـة الى مختلف مجموعات البلدان خلال خمس سنوات .

الجدول رقم —٦— : تطور قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الى البلدان العربية خلال خمس سنوات .

الجدول رقم —٧— : تطوّر قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الـــى البلدان العربية خلال خمس سنوات .

الجدول رقم —٨— : تطور قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الـى البلدان الشرقية خلال خمس سنوات .

الجدول رقم —٩— : تطور وهيكلية سوق الهيد اللبناني (اكل وتفقيس) .

الجدول رقم —١٠— : تطور هيكلية منتجات الثروة الحيوانية في لبنان مابين الخمسينات والسبعينات .

الجدول رقم —١١— : توقّع اجمالي الطلب اللبناني على منتجات الثروة الحيوانية في سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٥ .

الجـدول رقم —١—

مقارنة تطور قيمة صادرات المنتجات الحيوانية بقيمة استيراداتها وبقيم المستوردات والمصدرات الزراعية ومجموع الاستيراد والتصدير في لبنان
(خلال السنوات ١٩٦٧— ١٩٧١)

السنة	مجموع (١)		المنتجات الزراعية (١) (٢)		الحيوانات الحية ومنتجاتها (٣)		نسبة صادرات الحيوانات الحية ومنتجاتها (٤)					
							الى استيراداتها	الى استيراد وتصدير المنتجات الزراعية		الى مجموع الاستيراد والتصدير		
	الاستيراد ٠٠٠ ل.ل.	التصدير ٠٠٠ ل.ل	الاستيراد ٠٠٠ ل.ل.	التصدير ٠٠٠ ل.ل.	الاستيراد ٠٠٠ ل.ل.	التصدير ٠٠٠ ل.ل	(٪)	الاستيراد (٪)	التصدير (٪)	الاستيراد (٪)	التصدير (٪)
	—١—	—٢—	—٣—	—٤—	—٥—	—٦—	—٥—	—٣—	—٤—	—١—	—٢—
١٩٦٧	١٧٦٩٩٩٢	٤٥٣٣٤٧	٣٦٧٩١٥	١٦٧٤٦٠	٢٠٧٥٠٤	٥٩٢٦٣	٢٨،٦٥	١٦،١١	٣٥،٣٩	٣،٣٥	١٣،٠٧
١٩٦٨	١٨٦٥٠٨٧	٥١٠٢٦١	٣٦٩٤٠٢	١٧٠٨٠٦	٢٣٣٤٧٢	٦٠٥٨٦	٢٥،٩٥	١٦،٤٠	٣٥،٤٧	٣،٢٥	١١،٨٧
١٩٦٩	٢٠٠٦٤٣١	٥٥٤٣٠١	٣٧٢٦٧٦	١٥٥٩٢١	١٨٠٧٣٥	٦٠١٣٤	٣٣،٢٧	١٦،١٤	٣٨،٥٧	٣،٠٠	١٠،٨٥
١٩٧٠	٢٢٥١٧٥٠	٦٥٠٦١٩	٤١٥٧٦٠	١٥٣٣٨١	١٨١١٠٧	٦١٤٧٤	٣٣،٩٤	١٢،٩٧	٤٠،٠١	٢،٣٩	٩،٤٥
١٩٧١	٢٤٥١٩٢٢	٨١٥٤٣٠	٤٢٨١٩١	٢٠٢٧٤٩	١٩٠٢٣٢	٨١١٥١	٤٢،٦٦	١٨،٩٥	٤٠،٠٣	٣،٣١	٩،٩٥

جدول مركب مشغول مستمد من :

١) المجموعة الاحصائية اللبنانية ، العدد ٧ لعام ١٩٧١ ، مديرية الاحصاء المركزي ، وزارة التصميم العام ، بيروت ، لبنان .

٢) تساوي مجموع المنتجات الحيوانية والمنتجات النباتية وحسب الاختلاف بالارقام مع نشرة الهامش رقم ١) من نفس الجدول يعود لما هو وارد في شرح الهامش التالي نفسه رقم ٣)

٣) نشرة استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٠ ولسنة ١٩٧١ ، الصادرتين عن مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت، لبنان وحيث الارقام تزيد على ارقام المجموعة الاحصائية اللبنانية بسبب تضمن ارقام النشرة بنود منتجات حيوانية تدخل في الاقسام المختلفة التالية :
في القسم الثاني : الجلود الخام والسبوت ، في القسم الثالث : الدهون ، في القسم الرابع : محضرات اللحوم والاسماك ، في القسم الحادي عشر : الصوف والوبر والشعر من المجموعة الاحصائية اللبنانية الصادرة عن مديرية الاحصاء المركزي ، التي تستند في ارقامها على ارقام المديرية العامة للجمارك ، التي تعتمد اعتبارات جمركية في التبويب لا تتطابق والاعتبارات الاقتصادية في التبويب للتفريق بين ما هو زراعي وما هو صناعي من المنتجات

الجدول رقم —٢—

تطور المجموع العـــــــــام
لقيمة صادرات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها
خلال السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧١ (١)

القيمة بالآف الليرات اللبنانية

السنة	الحيوانات الحية —١—			اللحوم الطازجة أو المجلدة —٢—			محضرات لحوم ومصلبات —٣—			شحوم ودهون وزيوت حيوانية —٤—			الحليب ومشتقاته (الالبان) —٥—		
	القيمة	٪	رقم القياس	القيمة	٪	رقم القياس	القيمة	٪	رقم القياس	القيمة	٪	رقم القياس	القيمة	٪	رقم القياس
١٩٦٧	٥١١	١	١٠٠	١٤٧	—	١٠٠	٢٩٣	١	١٠٠	٢٦	—	١٠٠	٠٦٩٣	١	١٠٠
١٩٦٨	٤٣٣	١	٨٥	٢٠٣	—	١٣٨	١٦١	—	٥٥	٣٢	—	١٢٨	١١٣٠	٢	١٦٣
١٩٦٩	٣١٤	١	٦١	٥٥١	١	٣٧٥	٢٩٥	—	١٠٠	—	—	—	١٠٧٢	٢	١٥٥
١٩٧٠	٤٢٠	١	٨٢	٧٨٧	١	٥٣٥	٣٣٩	١	١١٦	٦٥	—	٢٦٠	١٥١٩	٢	٢١٩
١٩٧١	٤٣٥	١	٨٥	٤٣٨	١	٢٩٨	٤٠١	—	١٣٧	٠٣	—	١٢	٩٦١٤	١٢	١٣٨٧

السنة	مخلفات وبقايا الذبائح —٦—			الطيور الدواجن ومنتجاتها —٧—			الاسماك والحيوانات المائية —٨—			المجموع —٩—		
	القيمة	٪	رقم القياس	القيمة	٪	رقم القياس	القيمة	٪	رقم القياس	القيمة	٪	رقم القياس
١٩٦٧	٣٣٧٨٣	٥٧	١٠٠	٢٣٥٢٨	٤٠	١٠٠	٠٢٧٩	—	١٠٠	٥٩٢٦٣	١٠٠	١٠٠
١٩٦٨	٢٨٨٢١	٤٨	٠٨٥	٢٩٥٣٧	٤٩	١٢٥	٠٢٧٢	—	٩٧	٦٠٥٨٩	١٠٠	١٠٢
١٩٦٩	٣١٩٧٥	٥٣	٩٥	٥٢٦٠٩	٤٢	٢٢٣	٠٣١٨	١	١١٤	٦٠١٣٤	١٠٠	١٠١
١٩٧٠	٣١٦١٢	٥١	٩٤	٢٦٢٨٧	٤٣	١١٢	٠٤٤٥	١	١٦٠	٦١٤٧٤	١٠٠	١٠٤
١٩٧١	٣٥٩١٧	٤٤	١٠٦	٣٢٩٤٦	٤٠	١٤٠	١٣٩٧	٢	٥٠٠	٨١١٥١	١٠٠	١٣٧

(١) بالاستناد الى احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة، نقلا عن نشرتي استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد الحلفية للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٠ ولسنة ١٩٧١ والصادرتين عن مكتب الانتاج الحيواني، بيروت، لبنان.

الجدول رقم —٢—

تطور المجموع العـــام
لقيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها
(خلال السنوات ١٩٦٧—١٩٧١)[١]

السنة	الحيوانات الحيـــة			اللحوم المبردة أو المجلدة			محضرات لحوم ومصلبـــات			لحوم وأحشاء حيوانية			الحليب ومشتقاته (الالبان)		
	القيمـــة	٪	رقم القياس	القيمـــة	٪	رقم القياس	القيمـــة	٪	رقم القياس	القيمـــة	٪	رقم القياس	القيمـــة	٪	رقم القياس
١٩٦٧	٩٥١٦٥	٤٥،٨٦	١٠٠	٤٣٧٧	٢،١١	١٠٠	٧٣٨٤	٣،٥٦	١٠٠	٧٧٤٠	٣،٧٣	١٠٠	٣٧٧٦٣	١٨،٢٠	١٠٠
١٩٦٨	١١٢٠٠٥	٤٧،٩٧	١١٨	٨٨٥٩	٣،٨٠	٢٠٢	٨٩٥٧	٣،٨٤	١٢١	٨٦١٤	٣،٦٩	١١١	٣٩٠٣٧	١٧،١١	١٠٦
١٩٦٩	٦٥٩٣٢	٣٦،٤٨	٦٩	١١٩٢٢	٦،٦٠	٢٧٢	٨٥٩٥	٤،٧٦	١١٦	٦٤٧٥	٣،٥٨	٨٤	٣٦٨٢٣	٢٠،٣٧	٩٨
١٩٧٠	٥٨١٥١	٣٢،١١	٦١	١٢٥٤٣	٦،٩٣	٢٨٧	٩٢٥٠	٥،١١	١٢٥	٤٧٦٣	٢،٦٣	٦٢	٤١٧٤٦	٢٣،٠٥	١١١
١٩٧١	٣٣٢٧٩	١٧،٤٩	٣٥	١٣٠٠٠	٦،٨٣	٢٩٧	١١٣٨٨	٥،٦٩	١٥٤	١٤٠١٣	٧،٣٧	١٨١	٥٤٦٢٨	٢٨،٧٢	١٤٥

السنة	مخلفات وبقايا الدبـــائح			الطيور الدواجن ومنتجاتها			الاسماك والحيوانات المائية			المجمـــوع		
	القيمـــة	٪	رقم القياس	القيمـــة	٪	رقم القياس	القيمـــة	٪	رقم القياس	القيمـــة	٪	رقم القياس
١٩٦٧	٤٥١٧٩	٢١،٧٧	١٠٠	١١٥٨	٠،٥٦	١٠٠	٨٧٣٨	٤،٢١	١٠٠	٢٠٧٥٠٤	١٠٠	١٠٠
١٩٦٨	٤٥٤٤٥	١٩،٤٦	١٠١	١٢٧٢	٠،٥٤	١١٠	٨٣٨٣	٣،٥٩	٩٦	٢٣٣٤٧٢	١٠٠	١١٣
١٩٦٩	٤٢٤٢٢	٢٣،٤٧	٩٤	١٣٨٨	٠،٧٧	١٢٠	٧١٧٨	٣،٩٧	٨٢	١٨٠٧٣٥	١٠٠	٨٧
١٩٧٠	٤٤٥٣٧	٢٤،٥٩	٩٩	١٦٩٠	١،١٠	١٧٢	٨١٢٧	٤،٤٨	٩٣	١٨١١٠٧	١٠٠	٨٧
١٩٧١	٥١٧٢٦	٢٧،١٩	١١٤	١٧٥٦	٠،٩٢	١٥٢	١٠٤٤٢	٥،٤٩	١٢٠	١٩٠٢٣٢	١٠٠	٩٢

(١) بالاستناد الى احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة، نقلا عن نشرتي استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد الحلفية للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٠ ولسنة ١٩٧١ الصادرتين عن مكتب الانتاج الحيواني، بيروت، لبنان.

الجدول رقم —٥—

تطور اجمالي قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الى
مختلف مجموعات البلدان خلال خمس سنوات(١)

مجموعات البلدان(٢)	القيمة بالاف الليرات اللبنانية					النسبة المئوية لاجمالي قيمة الصادرات %(٣)				
	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
البلاد العربية	٢٥٤١٢	٣٣٦٩٤	٢٩٧٠٥	٣٠٧٢٥	٤١٨٢٣	٤٢،٨٤	٥٥،٦١	٤٩،٤٠	٤٩،٩٨	٥١،٥٤
البلاد الغربية	٢٤١٨٠	٢٢٠٦٨	٢٠٥٤٧	٢٠٦١٦	٣٠١٢١	٤٠،٨٠	٣٦،٤٢	٣٤،١٧	٣٣،٥٣	٣٧،١١
البلاد الشرقية	٩٦٧١	٤٨٢٧	٩٨٨٢	١٠١٣٣	٩٤٠٧	١٦،٣٢	٧،٩٧	١٦،٤٣	١٦،٤٩	١١،٣٥
المجموع	٥٩٢٦٣	٦٠٥٨٦	٦٠١٣٤	٦١٤٧٤	٨١١٥١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١ .
(٢) تفاصيل كل من مجموعات البلدان واردة على التوالي في الجداول التالية ذات الارقام ٦ و ٧ و ٨ .
(٣) حسبنا هذه النسب لضرورات الايضاح وتسهيل التعليق والاستنتاج .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجدول رقم -٦-

تطور قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية
الى البلدان العربية
خلال خمس سنوات (١)

الترتيب بالنسبة لسنة ١٩٧١	اسم البلد	القيمة بالاف الليرات اللبنانية					النسبة المئوية لاجمالي قيمة الصادرات الى مختلف البلدان ٪ ١٣					النسبة المئوية لاجمالي قيمة الصادرات الى البلدان العربية ٪ ٣)				
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
١	سوريا	١٢٩١	٢٠٨٥	٤٧٥٩	٧٨٥١	١٣٩٧٧	٢٠١٨	٣٠٤٤	٧٠٦١	١٢٠٧٧	١٧٠٢٢	٥٠٠٨	٦٠١٩	١٦٠٠٢	٢٥٠٥٥	٣٣٠٤٢
٢	السعودية	٥٤٩٣	٦٦١٦	٨٦٧٢	٧٢٩٧	١٠٨٣٤	٩٠٢٧	١٠٠٩٢	١٤٠٤٢	١١٠٨٧	١٣٠٣٥	٢١٠٦٢	١٩٠٦٤	٢٩٠١٩	٢٣٠٧٥	٢٥٠٩٠
٣	الكويت	٦٨٨٨	٧٧٨٧	٨٠٥٤	٧٣٩٥	٧٨٠٣	١١٠٦٢	١٢٠٨٥	١٣٠٣٩	١٢٠٠٣	٩٠٦٢	٢٧٠١١	٢٣٠١١	٢٧٠١١	٢٤٠٠٧	١٨٠٦٦
٤	الاردن	٢٧٣٨	٧٣٨٩	٥١٦٩	٤٩٥٦	٤٢٥٨	٤٠٦٢	١٢٠٢٠	٨٠٦٠	٨٠٠٦	٥٠٢٥	١٠٠٧٧	٢١٠٩٣	١٧٠٤٠	١٦٠١٣	١٠٠١٨
٥	العراق	٨٣٠٩	٨٩٧٩	١٦١٥	١١٨٨	٢١٣٨	١٤٠٠٢	١٤٠٨٢	٢٠٦٩	١٠٩٣	٢٠٦٤	٣٢٠٧٠	٢٦٠٦٥	٥٠٤٥	٣٠٨٦	٥٠١١
٦	مصر	٤٤	٢١١	٦٥٤	١٢١٤	١٣٨٤	٠٠٠٧	٠٠٣٥	١٠٠٩	١٠٩٧	١٠٧١	٠٠١٧	٠٠٦٣	٢٠٢٠	٣٠٩٥	٣٠٣١
٧	قطر	١٦١	١٠٦	١٦٩	٢٢٩	٣٨٣	٠٠٢٧	٠٠١٧	٠٠٢٨	٠٠٣٧	٠٠٤٧	٠٠٦٣	٠٠٣١	٠٠٥٧	٠٠٧٤	٠٠٩٢
٨	ليبيا	٤٦	١٥١	٩١	٨٩	١٣٨	٠٠٠٨	٠٠٢٥	٠٠١٥	٠٠١٤	٠٠١٧	٠٠١٨	٠٠٤٥	٠٠٣٠	٠٠٢٩	٠٠٣٣
٩	السودان	٥٠	٥٢	٩	١٤	١٠	٠٠٠٨	٠٠٠٩	٠٠٠٢	٠٠٠٣	٠٠٠١	٠٠٢٠	٠٠١٥	٠٠٠٣	٠٠٠٥	٠٠٠٢
١٠	الجزائر	٩	—	—	—	٣	٠٠٠٢	—	—	—	—	٠٠٠٤	—	—	—	٠٠٠١
١١	فلسطين	٦	—	—	١٤	—	٠٠٠١	—	—	٠٠٠٣	—	٠٠٠٢	—	—	٠٠٠٥	—
١٢	بلاد عربية اخرى ٢)	٣٧٧	٣١٨	٥١٣	٤٧٨	٨٩٥	٠٠٦٤	٠٠٥٢	٠٠٨٥	٠٠٧٨	١٠١٠	١٠٤٨	٠٠٩٤	١٠٧٣	١٠٥٦	٢٠١٤
	المجموع	٢٥٤١٢	٣٣٦٩٤	٢٩٧٠٥	٣٠٧٢٥	٤١٨٢٣	٤٢٠٨٨	٥٥٠٦١	٤٩٠٤٠	٤٩٠٩٨	٥١٠٥٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١) جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١.
٢) المقصود ببلاد عربية اخرى : امارات دبي ، ابو ظبي ، مسقط ، عمان والشارقة .
٣) حسبنا هذه النسب لضرورات الايضاح وتسهيل التعليق والاستنتاج .

الجدول رقم —٧—

تطور قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية
الى البلدان الغربية خلال خمس سنوات( )

الترتيب بالنسبة لسنة ١٩٧١	اسم البلد المستورد	القيمة بالاف الليرات اللبنانية					النسبة المئوية لاجمالي قيمة الصادرات الى مختلف البلدان (٪)					النسبة المئوية لاجمالي قيمة الصادرات الى البلدان الغربية (٪)				
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٦٢	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
	دول السوق الاوروبية المشتركة															
١	ايطاليا	٤٣٢١	٤٣٢٧	٥٠٣٢	٥٨٤٢	٧٠١٥	٧٠٢٨	٧٠١٤	٨٠٥٤	٨٠٥٠	١٠٠٦١	١٨٠٠٨	٩٠٨٥	١٠٠٥٠	١٠٠٦١	٢٠٠٤
٢	المانيا الغربية	٢٣٠٧	٢٠٠١	١٨٧٤	١٣٠١	١٧٦٥	٣٠٨٩	٣٠٤٥	٣٠١٢	٢٠٩٦	٢٠٤٧	٢٠٥٤	٢٠٨٧	٢٠٩٢	٢٠٤٧	٦٠٨٦
٣	بلجيكا	١٠٧	٢٠٧	٣٠٠	١٣٧	٢٩١	٠٠٣٠	٠٠٢٤	٠٠٥٨	٠٠٢٢	٠٠١٤	٠٠٧٣	١٠٧٦	٠٠٦٢	١٠٠	٠٠٦٦
٤	فرنسا	٩٢١	١٠٠٣	١٢١٧	٤٧٢	١١٦٩	١٠٦٦	١٠٥٧	٢٠٠٢	٠٠٧٧	٤٠٥٢	٣٠٨٥	١٠٤٣	٠٠٢٢	٠٠٦٣	٣٠٨٦
٥	هولندا	٢٢٥	٢١٤	١٢٠	١٦٨	١٦٥	٠٠٣٨	٠٠٤٣	٠٠٢٢	٠٠٢١	١٣	٠٠٦٣	٠٠٢١	٠٠٣٣	٠٠٦٣	٠٠٥٠
	المجموع	٨٠١١	٧٨٠٢	٨٧٠٢	٨٠٤	١٢٤٨٠	١٣٠٥٢	١٣٠٢	١٤٠٤٨	١٣٠٨	١٤٠٦٢	٥٠٣٨	٢٣٠١٣	٢٥٠٤	٤٢٣٨	٣٣٠٠
	دول منطقة التجارة الحرة															
٦	النمسا	٤٤٥	٢٤٣	٢٢٢١	١٥٠٥	٤١٨٣	٠٠٧٥	٠٠٤٠	٣٠٦٦	٢٠٥٩	٥٠١٧	١٠٨٤	١٠٠٨١	١٠١٠	٧٧٤	١٠٣٩٢
٧	البرتغال	٢١٠٤	٢٤٨٦	١٥٢٠	١٧١٤	٣٠٥٥	٤٠٦١	٣٠٥٣	٣٠٧٠	١٠٨٢	٧٠٨٠	١١٣٦	٧٠٨٠	٨٠٣١	٨٠٣١	٢٠٠٦
٨	النمسا	١٤٩٠	١١٤٢	٧٢٣	٩٢٨	١٠٢١	٢٠٤٥	١٠٨٦	١٠٢٧	١٠٥٣	٥٠٩٩	٥٠٣٠	٢٠٧١	٢٠٥٥	٢٠٥٥	٣٠٣٠
٩	اسبرج	٤٠٧	٦٠٢	٤٨٦	٨١٥	٨١٤	٠٠٦٦	٠٠٩٠	١٠٨١	١٠٣٣	١٠٠٠	١٠٦٨	٢٠٢٨	٢٠٩٥	٢٠٩٥	٣٠٧٠
١٠	سويسرا	٧٠١	٣٨١	٣١٣	٢٤٢	٣١٦	١٠٣٣	٠٠٦٣	٠٠٥٢	٠٠٣٠	٠٠٣٦	٣٠٢٧	١٠٧٣	١٠٣٢	١٠٣٨	٠٠٥
١١	النرج	٣١٠	٣٠٩	٢٣٦	١٩٣	١٧٧	٠٠٥٤	٠٠٥١	٠٠٣٩	٠٠٣١	٠٠٢١	١٠٣٢	١٠٤٠	١٠١٥	٠٠٦٤	٠٠٥٦
١٢	البرتغال	١٨	—	—	٣	٠٠٠٣	—	—	—	—	٠٠٠٨	—	—	—	٠٠٠١	—
	المجموع	٥٥٣٣	٥٦٨	٥٥٤٢	٥٥٠٠	٧٨٦٩	٩٠٣٤	٨٠٥٢	٩٠٢١	٨٠٩٤	٩٠٨٥	٢٢٠٨٨	٢٣٠٤١	١٦٠٢٧	١٢٠٦٨	١٦٠٥٦

تابع الجدول رقم — ٧ —

تطور قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية الى البلدان الغربية خلال خمس سنوات (١)

الترتيب بالنسبة لسنة ١٩٧١	اسم البلد	القيمة بالاف الليرات اللبنانية					النسبة المئوية لاجمالي قيمة الصادرات الى مختلف البلدان ٪ (٢)					النسبة المئوية لاجمالي قيمة الصادرات الى البلدان الغربية ٪ (٣)				
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
	باقي البلدان الاوروبية والاميركية وغيرها	٤١٨١	٤٧٩٢	٤١٩٠	٥٧٥٧	٥٦٢٢	٧٠٠٥	٧٠٦١	٦٠٩٦	٩٠٣٦	٦٠٩٣	١٧٠٢٩	٢١٠٧١	٢٠٠٣٩	٢٧٠٩٣	١٨٩٦
١٣	الولايات المتحدة الاميركية	٤٨٨٢	٢٦٣٤	٣١٩	١٧	١٩٨٤	٨٠٢٤	٤٠٣٥	٠٠٥٣	٠٠٠٣	٢٠٤٤	٢٠٠١٩	١١٠٩٣	١٠٥٥	٠٠٠٨	٦٠٥٨
١٤	ايران	٢١٣	٨١٢	٩٤٣	٥٥٠	٨٨٠	٠٠٣٦	١٠٣٤	١٠٥٧	٠٠٨٩	١٠٠٨	٠٠٨٨	٣٠٦٨	٤٠٥٩	٢٠٦٧	٢٠٩٢
١٥	اليابان	١٤١	٢٧٦	٤٤٥	٣٣٧	٤٠٠	٠٠٢٤	٠٠٤٦	٠٠٧٤	٠٠٥٥	٠٠٤٩	٠٠٥٩	١٠٢٥	٢٠١٦	١٠٦٣	١٠٣٣
١٦	اليونان	٣٢	٤	١٠٠	٢١	٢٦٤	٠٠٠٥	٠٠٠١	٠٠١٧	٠٠٠٣	٠٠٣٣	٠٠١٣	٠٠٠٢	٠٠٤٩	٠٠١٠	٠٠٨٧
١٧	اسبانيا	٢٣٣	١٧٩	١٢٥	١٤٨	٢١٩	٠٠٣٩	٠٠٢٦	٠٠٢١	٠٠٢٤	٠٠٢٧	٠٠٩٦	٠٠٨١	٠٠٦١	٠٠٧٢	٠٠٧٣
١٨	افغانستان	١٠٣	١٢٣	١٠٢	١١٧	١٠٨	٠٠١٧	٠٠٢٠	٠٠١٧	٠٠١٩	٠٠١٣	٠٠٤٣	٠٠٥٦	٠٠٥٠	٠٠٥٧	٠٠٣٦
١٩	قبرص	٢٦	٦	١٠	٣٠	٦٨	٠٠٠٤	٠٠٠١	٠٠٠٢	٠٠٠٥	٠٠٠٩	٠٠١١	٠٠٠٣	٠٠٠٥	٠٠١٤	٠٠٢٣
٢٠	فنلندا	١٥	١٠	٩	١٢	١٧	٠٠٠٣	٠٠٠٢	٠٠٠٢	٠٠٠٢	٠٠٠٢	٠٠٠٦	٠٠٠٥	٠٠٠٤	٠٠٠٦	٠٠٠٦
٢١	باكستان	٧	٦	٥	١١	١٤	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠٢	٠٠٠٢	٠٠٠٣	٠٠٠٣	٠٠٠٣	٠٠٠٥	٠٠٠٥
٢٢	نيجيريا	٨٠٣	١٦٦	٥٠	٧٦	٦٦	١٠٣٦	٠٠٢٧	٠٠٠٨	٠٠١٣	٠٠٠٨	٣٠٣٢	٠٠٧٥	٠٠٢٤	٠٠٣٧	٠٠٢٢
	المجموع	١٠٦٣٦	٩٠٠٨	٦٢٦٨	٧٠٧٦	٦٦٤٢	١٧٠٩٤	١٤٠٨٧	١٠٠٤٨	١١٠٥١	١١٠٨٨	٤٣٠٦٦	٤٠٠٨٢	٣٠٠٦٥	٣٤٠٣٢	٣٢٠٠١
	المجموع العام	٢٤١٨٠	٣٣٠٦٨	٢٠٥٤٧	٢٠٦١٦	٣٠١٢١	٤٠٠٨٠	٣٦٠٤٢	٣٤٠١٧	٣٣٠٥٣	٣٧٠١١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) جدول مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .

(٢) لتفاصيل هذا البند انظر الملحق رقم — ٥ — .

(٣) حسبنا هذه النسب لضرورات الايضاح والاستنتاج .

الجدول رقم —٨—

تطور قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية
الى البلدان الشرقية خلال خمس سنوات (١)

الترتيب بالنسبة لسنة ١٩٧١	اسم البلد	القيمة بالاف الليرات اللبنانية					النسبة المئوية لاجمالي قيمة الصادرات الى مختلف البلدان ٪ ٣)					النسبة المئوية لاجمالي قيمة الصادرات الى البلدان الشرقية ٪ ٣)				
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
	دول مجلس التعاضد الاقتصادي ٢)															
١	الاتحاد السيوفاتي	٧٨٧٨	٣٦٠٧	٥٥٥٨	٦٥٣٧	٤٨٠٣	١٣٠٢٩	٥٠٠١٦	٩٠٢٤	١٠٠٦٣	٥٠٠٩٢	٨١٠٤٦	٧٤٠٧٣	٥٦٠٢٤	٦٤٠٥١	٥٢٠١٧
٢	بلغاريا	٣	١	—	٢٧٥	٧٨٠	—	—	—	٠٠٤٥	٠٠٩٦	٠٠٠٣	٠٠٠٢	—	٢٠٧١	٨٠٤٧
٣	بولونيا	—	—	١٢٨	—	٥٣٩	—	—	٠٠٢١	—	٠٠٦٧	—	—	١٠٣٠		٥٠٨٦
٤	رومانيا	٣٣٤	٢٥	—	٧٠	٣٠٤	٠٠٥٦	٠٠٠٤	—	٠٠١٢	٠٠٣٧	٣٠٤٥	٠٠٥٢	—	٠٠٦٩	٣٠٣٠
٥	تشيكوسلوفاكيا	٣٠٩	٥١٦	١٣١	٣٨	٢٢٢	٠٠٥٢	٠٠٨٥	٠٠٢٢	٠٠٠٦	٠٠٢٧	٣٠٢٠	١٠٠٦٩	١٠٣٣	٠٠٣٨	٢٠٤١
٦	المانيا الشرقية	٢٤٧	١٣	١٣٠٣	٧٦٣	١١	٠٠٤٢	٠٠٠٢	٢٠٢٥	١٠٢٤	٠٠٠٢	٢٠٥٥	٠٠٢٧	١٣٠٦٩	٧٠٥٣	٠٠١٢
٧	هنغاريا	—	٢	٣٦	—	—	—	٠٠٠١	٠٠٠٧	—	—	—	٠٠٠٤	٠٠٣٦	—	—
	المجموع	٨٧٧١	٤١٦٤	٧٢٠٦	٧٦٨٣	٦٦٥٩	١٤٠٨٠	٦٠٨٨	١١٠٩٩	١٢٠٥٠	٨٠٢١	٩٠٠٦٩	٨٦٠٢٧	٧٢٠٩٢	٧٥٠٨٢	٢٠٣٣
٨	الصين الشعبية	٣٢١	٢٠	٢٧	—	—	٠٠٥٤	٠٠٠٣	٠٠٠٤	—	—	٣٠٣٢	٠٠٤١	٠٠٢٧	—	—
٩	يوغوسلافيا	٥٧٩	٦٤٣	٢٦٤٩	٢٤٥٠	٢٠٤٨	٠٠٩٨	١٠٠٦	٤٠٤٠	٣٠٩٩	٣٠١٤	٥٠٩٩	١٣٠٣٢	٢٦٠٨١	٢٤٠١٨	٧٠٦٧
	المجموع العام	٩٦٧١	٤٨٢٧	٩٨٨٢	١٠١٣٣	٩٢٠٧	١٦٠٣٢	٧٠٩٧	١٦٠٤٣	١٦٠٤٩	١١٠٣٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١) جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١.

٢) اى السوق الاشتراكية المشتركة .

٣) حسبنا هذه النسب لضرورات الايضاح وتسهيل التعليق والاستنتاج .

الجدول رقم —٩—

تطـــور وهيكلية سوق البيض اللبنانـــي

(أكل وتفقيس) ١)

الترتيب بالنسبة لعام ١٩٧١	اســـم البلـــد	١٩٦٧ القيمة بالاف الليرات	١٩٦٧ النسبة المئوية	١٩٦٨ القيمة بالاف الليرات	١٩٦٨ النسبة المئوية	١٩٦٩ القيمة بالاف الليرات	١٩٦٩ النسبة المئوية	١٩٧٠ القيمة بالاف الليرات	١٩٧٠ النسبة المئوية	١٩٧١ القيمة بالاف الليرات	١٩٧١ النسبة المئوية
١	السعودية	٤٢١٣	٢١،١٨	٥٥٩٩	٢٣،٠٧	٧٤٢٦	٣٣،٢٩	٥٩٤٤	٢٤،٦٦	٩١٩٤	٣١،١٧
٢	سوريـــا	٥٦٨	٢،٨٦	٧٤٧	٣،٠٩	١٩٦٧	٨،٨٢	٥٩٨٣	٢٤،٨٣	٧٣٧١	٢٤،٩٩
٣	الكـويـت	٦٣٢٠	٣١،٧٨	٧٣٢٧	٣٠،١٩	٧٤٥٠	٣٣،٤٠	٦٩٩٦	٢٧،٧٩	٦٦٤٣	٢٢،٥٢
٤	الاردن	١٢٧٢	٦،٣٩	٣٥٧٣	١٤،٧٢	٣٧٣٢	١٦،٧٣	٤٢٥٠	١٧،٦٤	٣٦٩٤	١٢،٥٣
٥	العـــراق	٦٦٠٨	٣٣،٢٢	٦٧٠٥	٢٧،٦٣	١١٧١	٥،٢٥	٨٣٤	٣،٤٦	٩٧٣	٣،٣٠
٦	ايـــران	٤١١	٢،٠٧	٢١	٠،٠٩	٥	٠،٠٢	—	—	٧٠٥	٢،٣٩
٧	قطـــر	٧٨	٠،٣٩	٦٩	٠،٢٨	١٤٦	٠،٦٥	٦٦	٠،٢٧	٢٩٩	١،٠١
٨	ليبيـــا	٧	٠،٠٤	١٠	٠،٠٤	٣٠	٠،١٣	٢	٠،٠١	٣٥	٠،١٢
٩	باكستـــان	١٠	٠،٠٥	٨	٠،٠٣	٨	٠،٠٤	١٠	٠،٠٤	١٥	٠،٠٥
١٠	بلاد عربية اخرى ٢)	٤٠١	٢،٠٢	١٩٠	٠،٧٨	٣٧٢	١،٦٧	٣١٢	١،٢٦	٥٦٤	١،٩١
١١	بلاد مختلفة ٣)	١		٢٠	٠،٠٨	—	—	٢	٠،٠١	٢	٠،٠١
	المجموع	١٩٨٨٩	١٠٠	٢٤٢٦٩	١٠٠	٢٢٣٠٧	١٠٠	٢٤٠٩٩	١٠٠	٢٩٤٩٥	١٠٠
	رقم القياس	١٠٠		١٢٢		١١٢		١٢١		١٤٨	

١) جدول مركب مشغول بالاستناد الى احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن مديرية الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٠ هذا كما لابد من الاشارة الى ان المقصود بالبيض هنا هو بيض الاكل وبيض التفقيس من دون التفريق مع ملاحظة ان نسبة بيض التفقيس هي حوالي ١٠٪ من المجموع ويؤكد ذلك ما ورد في نشرة اجمالي كمية وقيمة صادرات بعض المنتجات الحيوانية بالنسبة للاصناف والبلدان التي تنار مكتب الانتاج الحيواني في شهادات المنشأ المتعلقة بها خلال السنتين ١٩٧٠ و ١٩٧١.

٢) المقصود ببلاد عربية اخرى امارات دبي وابو ظبي ومسقط وعمان والشارقة .

٣) المقصود ببلاد مختلفة هو ما صدر الى افغانستان خلال عام ١٩٦٧ — والى اميركا بمبلغ ١٨ الف ل.ل. وهنغاريا بمبلغ الفي ل.ل. خلال عام ١٩٦٨ والى ليبيـــريا خلال عـام ١٩٧٠ — والى النمسا خلال عام ١٩٧١.

الجدول رقم —١٠—

تطور هيكلية منتجات الثروة الحيوانية في لبنـــــان

مابين الخمسينات والسبعينات(١)

المنتجـــــات	متوسط ١٩٥٤/٥٦(١)	متوسط ١٩٥٦/٥٨(٢)	متوسط ١٩٦٤/٦٦(١)	متوسط ١٩٦٧/٦٩(٢)
الحليب ومشتقاته	٢٥ر١	٣٠ر٠	٢٨ر١	٢١ر١
البيض المعد للاكل	٨ر١	٨ر٦	٢٤ر٠	٢٨ر٩
البيض المعد للتفقيس		—		١ر٨
لحم الفروج والدجاج	٦ر٧	٧ر٧	٢١ر٨	٢٦ر٧
اللحوم الاخرى الحمراء	٤٤ر١	٣٢ر٢	١٩ر٤	١٣ر٠
السمك		١٢ر٧		٣ر٥
غيرها من المنتجات الحيوانية	١٦ر٠	٨ر٨	٦ر٧	٥ر٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

1) Production and Supplies of Agricultural products in Lebanon, 1954-1966, prepared by FAO experts Khaled M. Abed and Abdus Sattar, Ministry of Agriculture, Beirut, May 1967.

وحيث التفصيل لبيض الاكل وبيض التفقيس غير متوفر وكذلك للحوم الاخـــــرى (الحمراء) والسمك .

٢) رانداوى ، نمو الزراعة في لبنان ، ١٩٧٢ ، نقلا عن د. رى. وم. دينتنفل وطلعت س.الدادا ، التقرير النهائي لدراسة عن "دخول لبنان السوق العربية المشتركة وتأثيره على القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني" ، بيـــــروت ، ٢٣ شباط ١٩٧٣ ؛ الجدول رقم —٥٠— ص ٣٨ .

الجـدول رقم —١١—

توقع اجمالي الطلب اللبناني على منتجات الثروة الحيوانيـة
في سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٥ (١)

الكمية : بالاف الاطنان
القيمة : بملايين الليرات اللبنانية
والاسعار الثابتة لمتوسط
٦٦/١٩٦٤

السلع، الكمية القيمة، الرقم القياسي / السنة	١٩٦٦/١٩٦٤	١٩٧٥		١٩٨٥	
		الحد الادنى	الحد الاقصى	الحد الادنى	الحد الاقصى
الحليب ومشتقاته (٢)					
الكمية	٢٢٦،٢	٣٣٦،٩	٣٣٧،٢	٤٦٦،٢	٤٩٩،٧
القيمة	٧٣،١	١٠٨،٨	١٠٨،٩	١٥٠،٦	١٦١،٤
الرقم القياسي	١٠٠	١٤٩	١٤٩	٢٠٦	٢٢١
البيض					
الكمية	١١،٦	١٧،٥	١٧،٨	٢٣،٢	٢٤،٧
القيمة	١٩،٤	٢٩،٢	٢٩،٧	٣٨،٧	٤١،٢
الرقم القياسي	١٠٠	١٥١	١٥٣	٢٠٠	٢١٣
مجموع اللحوم					
الكمية	٦١،٨	٩٦،٤	٩٧،٣	١٣٠،٧	١٤٠،٦
القيمة	١٥٦،٢	٢٤١،٤	٢٤٤،٠	٣٢٩،٢	٣٥٤،٢
الرقم القياسي	١٠٠	١٥٥	١٥٦	٢١١	٢٢٧
منها (٣)					
الكمية: الفروج	١٥،١	٢٤،٨	٢٤،٨	٣٢،٢	٢٤،٥
الكمية: لحوم الابقار والاغنام	٣١،٠	٤٧،٣	٤٧،٩	٦٦،٠	٧١،٣
الكمية: غيرها من اللحوم	١٥،٧	٢٤،٣	٢٤،٦	٣٢،٥	٣٤،٨
السمك					
الكمية	٥،٨	٦،٧	٦،٩	١٤،٣	١٥،٩
القيمة	١٥،٥	٢٥،٨	٢٦،٤	٣٨،١	٤٢،٤
الرقم القياسي	١٠٠	١٧٠	١٧٤	٢٥٠	٢٧٦
العسل					
الكمية	٠،٢	٠،٥	٠،٥	٠،٧	٠،٧
القيمة	١،٤	٣،٦	٣،٦	٤،٧	٤،٧
الرقم القياسي	١٠٠	٢٥٠	٢٥٠	٣٥٠	٣٥٠
مجموع المنتجات الحيوانية (٤)					
القيمة	٢٦٥،٦	٤٠٨،٨	٤١٢،٦	٥٦١،٣	٦٠٣،٩
الرقم القياسي	١٠٠	١٥٤	١٥٥	٢١١	٢٢٧

وزارة الزراعة
مكتب التوثيق الزراعي
الفنار

١) جدول مركب مستمد جزئيا من كل من الجداول رقم —٦— و —١١ — و — ١٢— من :

Prospective deamand for food and Agricultural products in Lebanon, 1975,1985 ; prepared by FAO expert Khaled M. Abed and Joseph Chami, Ministry of Agriculture , Beirut, December 1967 .

٢) بالحليب المعادل بالدابع

٣) لم ندخل في تفاصيل القيمة والرقم القياسي للفروج ولحوم الابقار والاغنام وغيرها من اللحوم لعدم توفرها ولعدم الحاجة الملحة لحسابها ، الممكن مما بين ايدينا من معطيات .

٤) حيث اقتصرنا على المنتجات القابلة للاكل ولم ندخل مخلفات وبقايا الذبائح وغيرها لضرورة الانسجام مع بنود الجدول رقم —٦— من المرجع المذكور في الهامش (١) والذي لا يحوي المنتجات الحيوانية غير القابلة للاكل كالجلود والصوف والعظم الخ . . . .

المخططات البيـــانية

المخطط البياني رقم —١— : تطور اجمالي قيمة صادرات لبنان من الحيوانـــات الحية ومنتجاتها (خلال السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧١) .

المخطط البياني رقم —٢— : تطور قيمة تركيب اجمالي مجموعات صـادرات لبنـان من المنتجات الحيوانية (خـلال السنوات ١٩٦٧— ١٩٧١) .

المخطط البياني رقم —٣— : تطور قيمة تركيب صادرات لبنان من المنتجـــات الحيوانية (خلال السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧١) .

المخطط البياني رقم —٤— : تطور اجمالي قيمة صادرات لبنان من المنتجـات الحيوانية الى مختلف مجموعات البلـــدان (خلال السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧١) .

المخطط البياني رقم—٥— : تطور قيمة صادرات البيض اللبناني (اكل وتفقيس) .

المخطط البياني رقم —٦— : هيكلية سوق البيض اللبناني (خلال الســـنوات ١٩٦٧ — ١٩٧١) .

ملاحظة : جرى تدوير ارقام النسب المئوية هنـا بغيـة توضيـح المخططات وتخفيفها .

المخطط البياني رقم-١-

تطور اجمالي قيمة صادرات لبنان
من الحيوانات الحية ومنتجاتها خلال خمس سنوات
(١٩٦٧ - ١٩٧١)

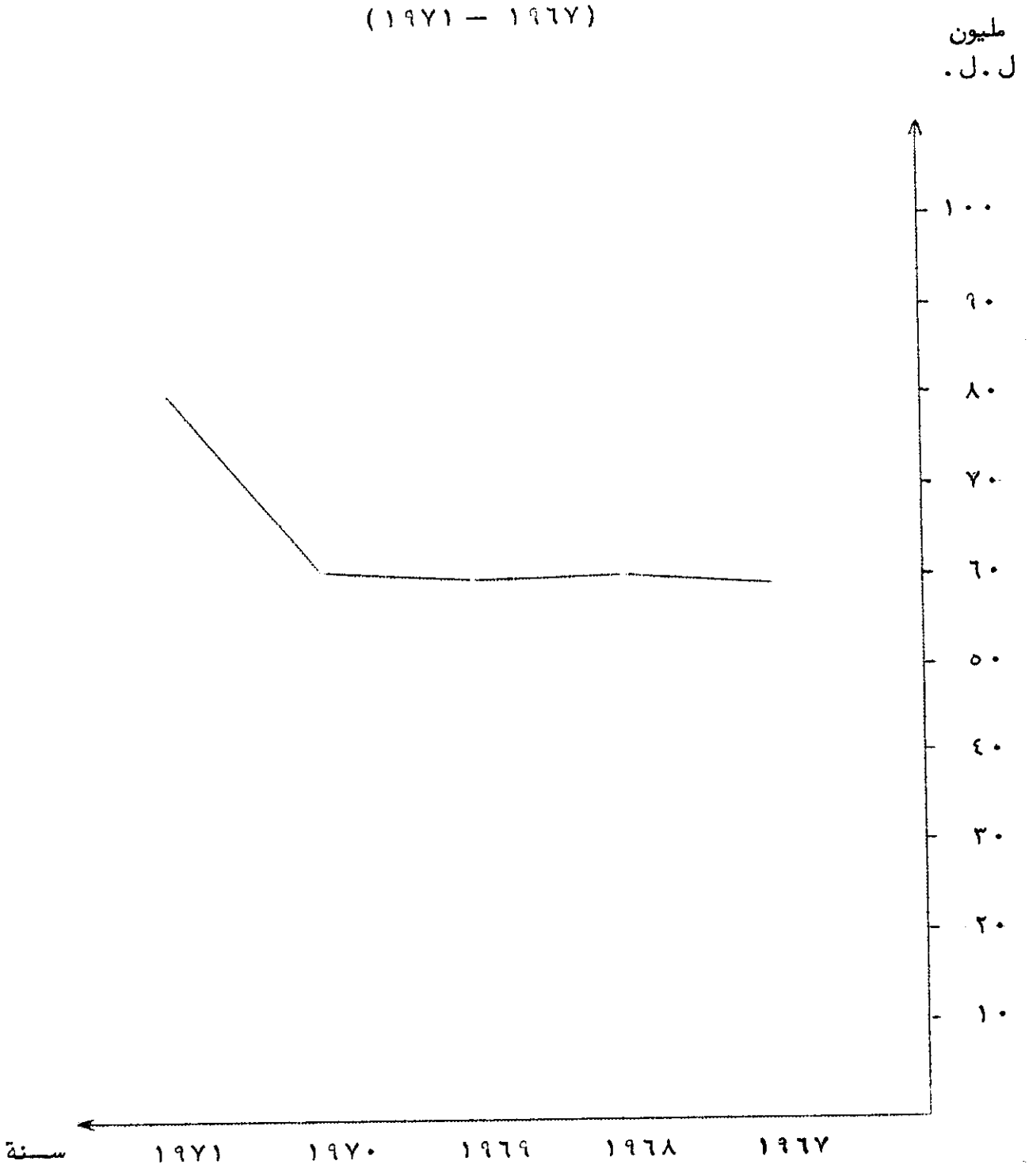

المخطط البياني رقم —٢—

تطور قيمة تركيب اجمالي مجموعات صادرات لبنان
من المنتجات الحيوانية
خلال خمس سنوات (١٩٦٧— ١٩٧١)

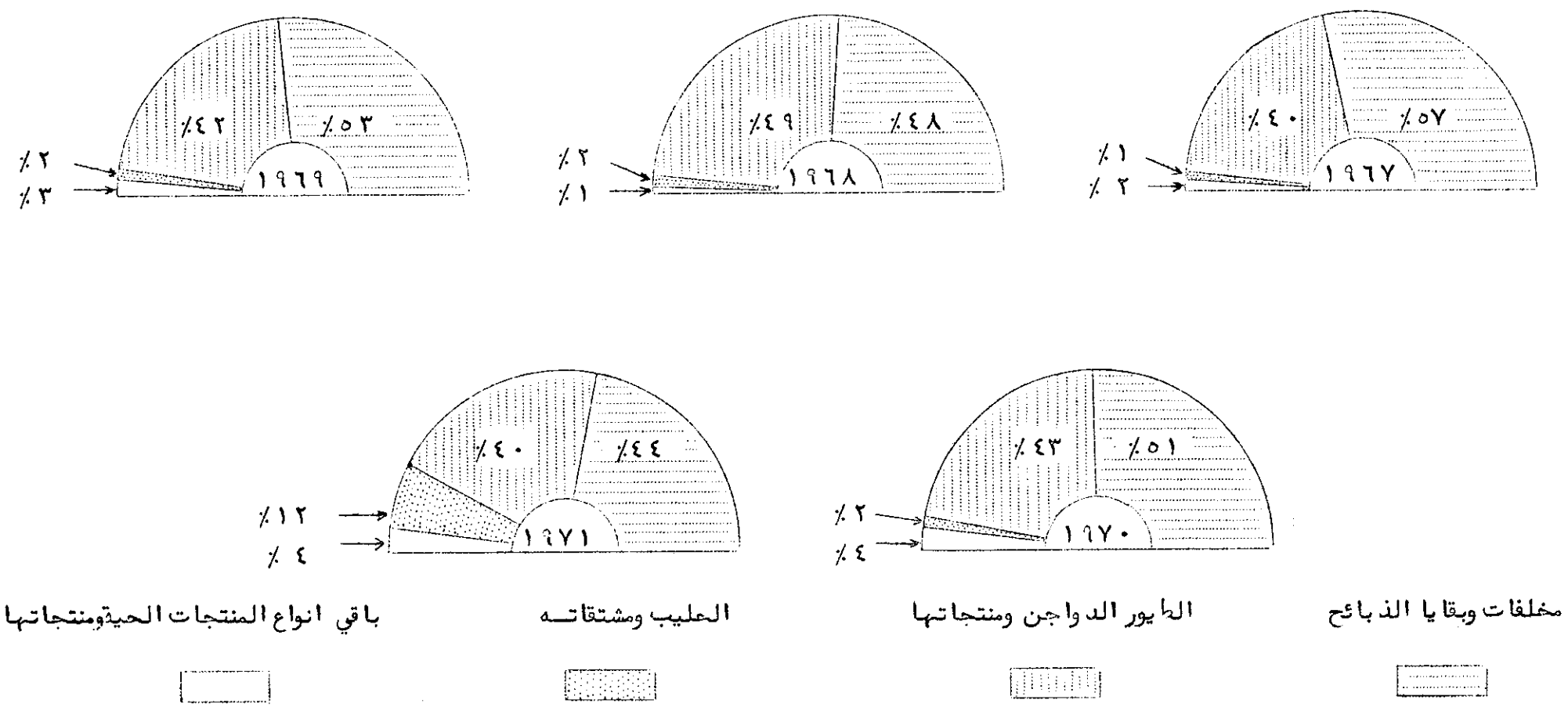

المخطط البياني رقم ـ٣ـ

تطور قيمة تركيب صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية
خلال خمس سنوات (١٩٦٧ـ١٩٧١)

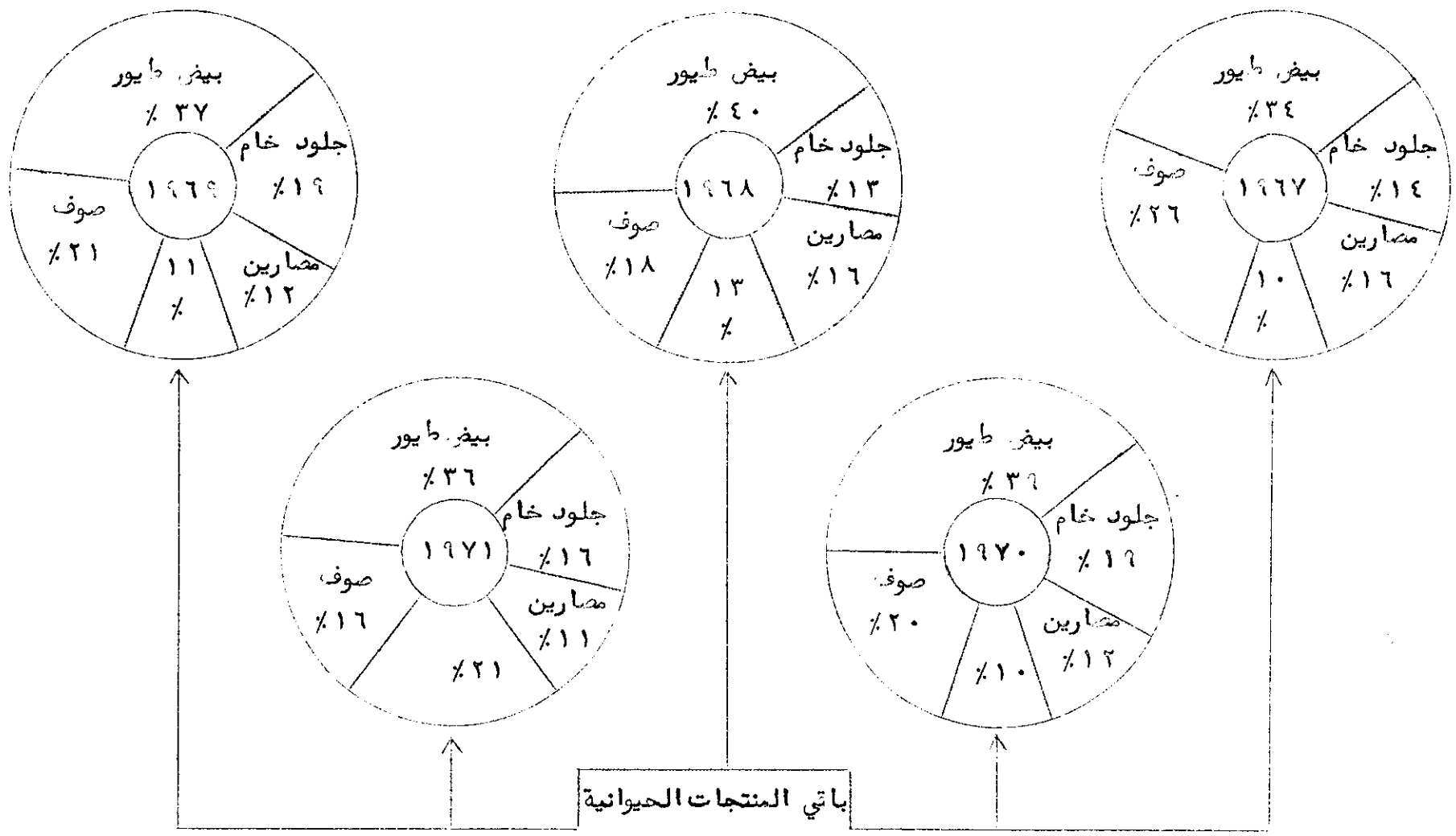

المخطط البياني رقم -٤-

تطور اجمالي قيمة صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية
الى مختلف مجموعات البلدان
خلال خمس سنوات (١٩٦٧-١٩٧١)

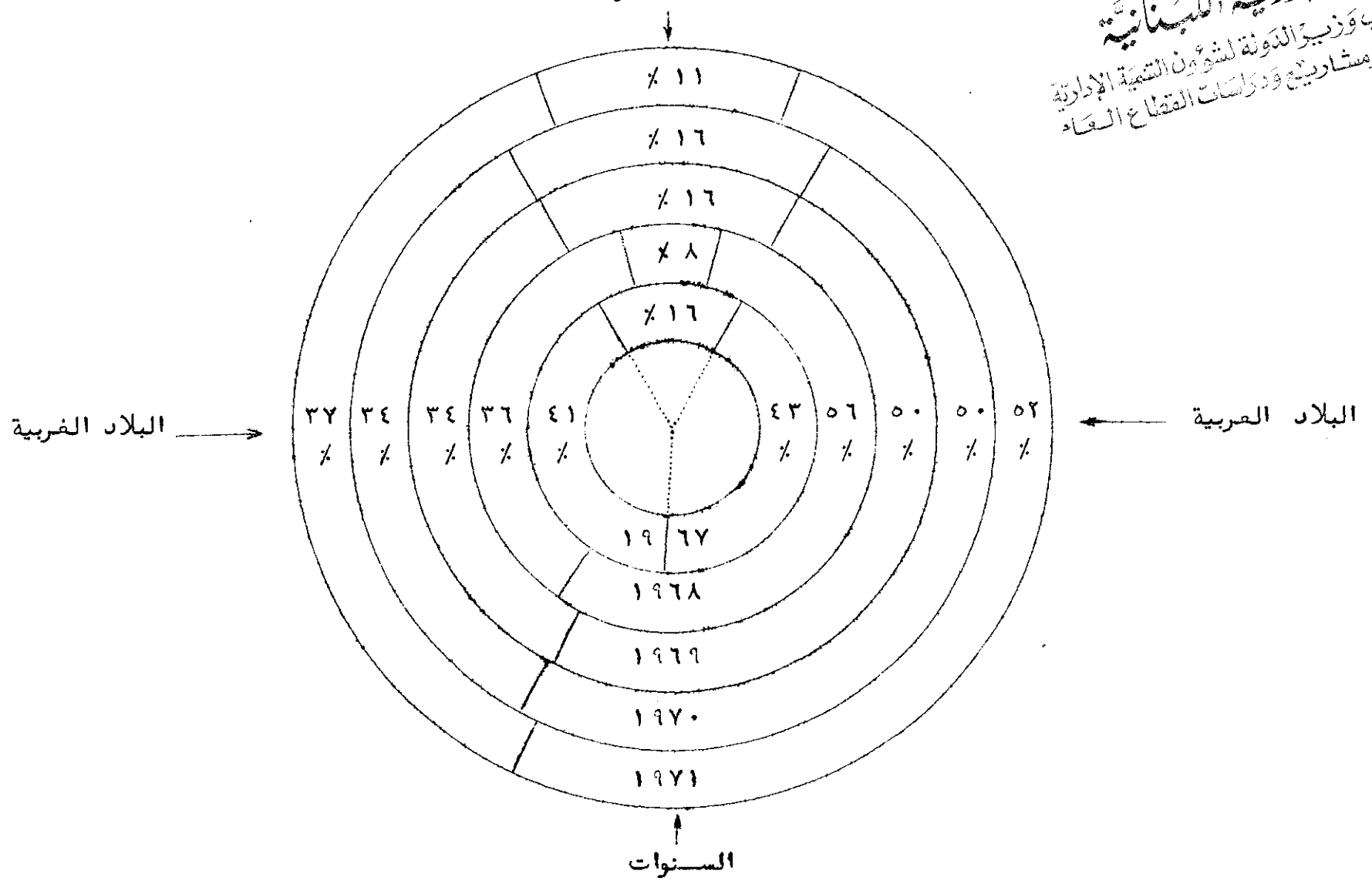

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المخطط البياني رقم-٥-

تطور قيمة صادرات البيض اللبنـاني
(اكل وتفقيـس)

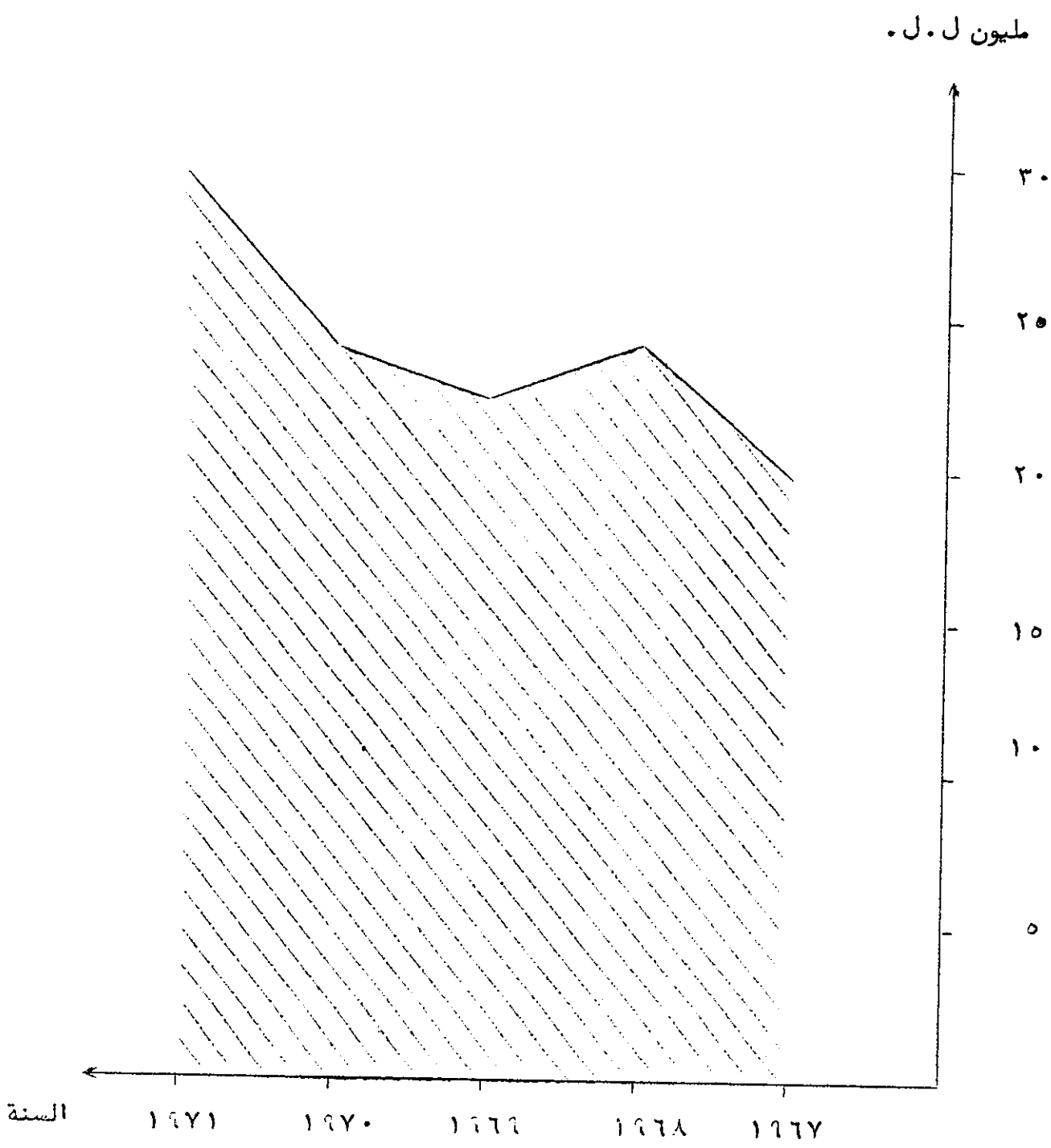

المخطـــط البياني رقم —٤—

هيكلية سوق البيض اللبناني

خـــلال خمس سنوات (١٩٦٧—١٩٧١)

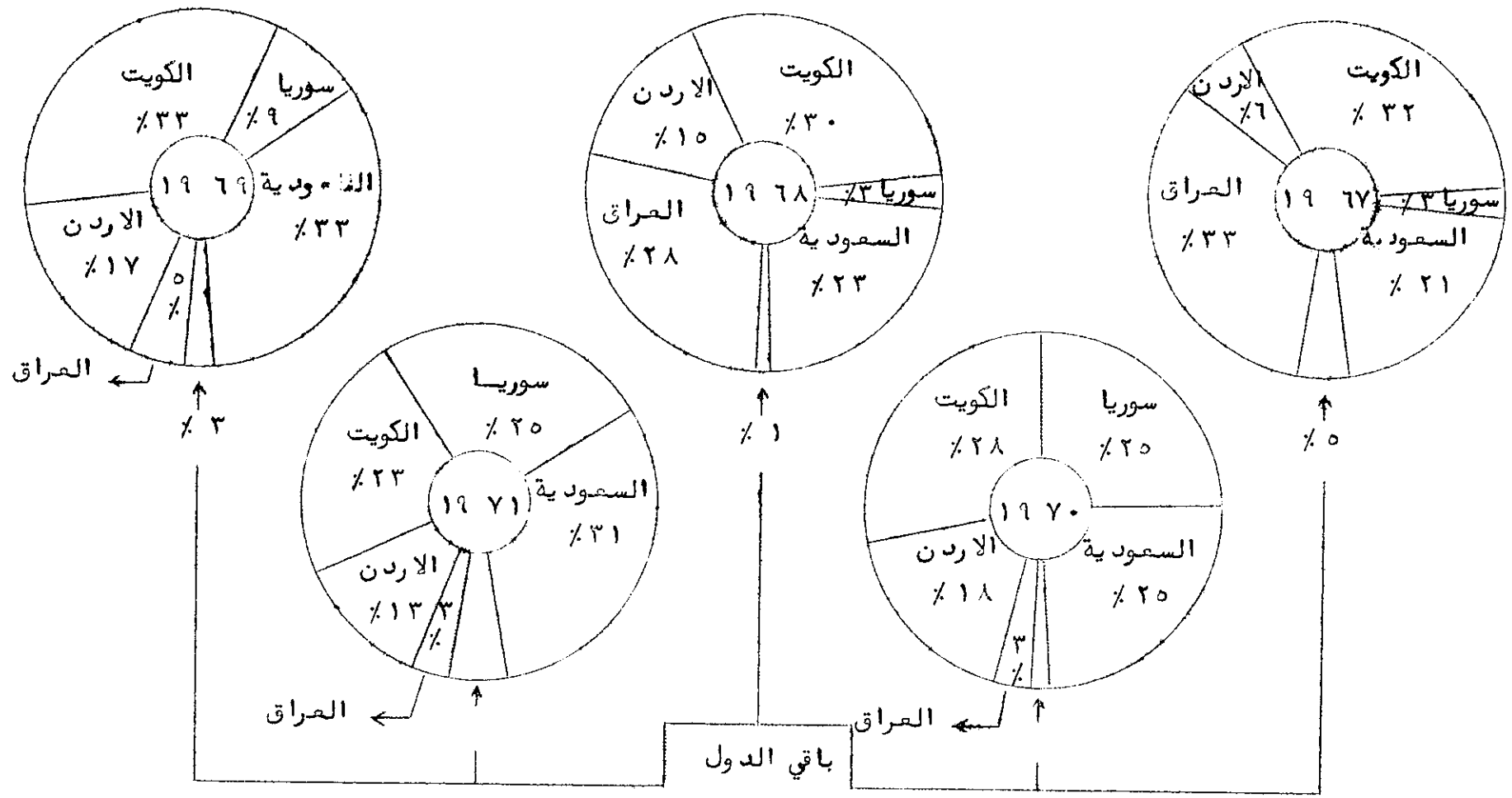

الملاحق

الملحق رقم —١— : تطور اجمالي وتفصيل صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية خلال خمس سنوات .

الملحق رقم —٢— : استيراد وتصدير الصيصان خلال خمس سنوات .

الملحق رقم —٣— : استيراد وتصدير الحليب ومشتقاته خلال خمس سنوات .

الملحق رقم —٤— : تصدير بيض الاكل الى مختلف الدول العربية (خلال السنوات ١٩٦٦ — ١٩٧٠) .

الملحق رقم —٥— : بلاد غربية اخرى .

الملحق رقم —٦— : تركيب مصدرات لبنان الى السوق العربية المشتركة وبعض البلدان العربية خارج السوق (متوسط ١٩٦٠ /١٩٦٨)-

الملحق رقم —٧— : نسبة سعر كيلوغرام بيض الاكل المصدر الى الكويت من مختلف البلدان بالنسبة الى سعر تصديره من لبنان .

الملحق رقم —٨— : كميات وقيم مختلف انواع البيض المصدرة الى الكويت من مختلف البلدان (خلال السنتين ١٩٦٨ — ١٩٦٩) .

الملحق رقم —٩— : تطور نسبة الصادرات الى الدخل الوطني في لبنان خلال خمس سنوات .

الملحق رقم -١-( )

تطور اجمالي وتفصيل صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية
خلال خمس سنـــوات

الكمية : بالاطنان
القيمة : بالاف الليرات

السنـــــــــــــوات	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١	
تفاصيـــل مجموعـــات الاصنـــــاف	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
البقـار	١٠٨	٢٢٨	١٥١	٢٨٠	١٠٤	١٨١	٤٢	٧٩	١٦	٣٠
الغنام	٦٤	١٠٠	٤	١٠	١٤	٢٠	٧٧	٩١	٩٢	١٠١
الماعز	٤	٧	٥	٧	١	٢	١١	٢٥	١٩	٦٠
الخنازير	٢٤	٣٠	—	—	—	—	—	—	—	—
الخيول	١٥٦	١٤٦	١٢٣	١٣٦	١٠١	١١١	١٠٩	٢٢٥	٨٧	٢٠٥
مجموع الحيوانات الحية	٣٥٦	٥١١	٢٨٣	٤٣٣	٢٢٠	٣١٤	٢٣٩	٤٢٠	٢١٤	٤٣٥
لحم بقر	٢٠	١٠٩	١٨	١١٨	٦٨	٢٨٤	٣٤	٢١٠	٣٥	١٠٧
لحم غنم	٦	١٢	٢٤	٦٣	١٢٠	٢٣٦	١٣٧	٣١٠	٦٥	١٧٧
لحم خنزير	٢	٩	٣	١٩	١	٧	—	١	١	٣
غيرها من اللحوم	٩	١٦	—	١	٣	٧	٢	٨	١٢	٢٣
لحوم واحشاء واطراف اخر	—	١	—	٢	٩	١٧	٥٣	٢٥٨	٧	٨
مجموع اللحوم المبردة أو المجلدة والاحشاء الصالحة للأكل	٣٧	١٤٧	٤٥	٢٠٣	٢٠١	٥٥١	٢٢٦	٧٨٧	١٢٠	٤٣٨
محضرات ومعلبات من لحوم البقر والغنم	١	٢	١	٢	٥٠	٨١	٣٠	٨٨	١٢	٦
محضرات ومعلبات من لحوم حيوانات اخرى	٣٨	١١٨	٢٨	٨٥	٤٢	١٠٧	٣٠	١٠٩	٤٧	١٦٩
غيرها : مملحة أو مجففة أو مدخنة	٤	١٩	٥	٢٧	٤	٢٣	٣	١٩	٢	٢
فخذ وكتف الخنزير (جامبون)	٣	٢١	٢	٩	—	—	—	٢	١	٦
سجق	٤٠	١٣٣	١٠	٣٨	٢١	٨٤	٣٣	١٢١	٥٣	١٨
مجموع محضرات لحوم ومعلبات	٨٦	٢٩٣	٤٦	١٦١	١١٧	٢٩٥	٩٦	٣٣٩	١١٥	٤٠١

(تابع) الملحق رقم —١—

الكمية : بالاطنان
القيمة : بالاف الليرات

السنـــــــــــــــوات	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١	
تفاصيل مجموعات الاصنـــــاف	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة	كمية	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة
شحوم ودهون البقر والغنم والماعز	٢٨	١٤	—	—	—	—	١٠٥	٥٨	—	—
شحوم وزيوت حيوانية اخـــــرى	١٠	٦	—	—	—	—	١١	٧	١	٣
احماض دهنيـــــــــة	١١	٩	٤٦	٣٢	—	—	—	—	—	—
مجموع شحوم ودهون وزيوت حيوانية	٤٩	٢٩	٤٦	٣٢	—	—	١١٦	٦٥	١	٣
البان وقشدة دازجة غير مركزة ولا محلاة	٤٢	٤٦	٢٩	٣٥	٣٢	٣٩٩	١٢	٢١	٢٠	٣٦
حليب مجفف معد للصناعـــــة	—	—	٩	١٤	—	—	١٦	٢٤	١١	١٤
حليب مجفف في علب معدنية (٢٥٪ كلخ فما دون)	٢	٥	٢	٤	—	١	٨	١٠	—	٢
حليب مجفف بعبوات اخرى (دسم ٢٥٪ واكثر)	٤	٤	٢	٣	١	١	٤	٦	١	٢
غيره من الحليب المجفف	١٧	٣٠	٤١	٧٠	١٥	٣٦	٨	٢١	٦	١٣
حليب معدل في علب معدنية (٢٥٪كلخ فما دون)	—	٢	—	١	—	١	١٩	٤	٢	٣
زبـــــــدة	٣٨	١٥٠	٢١٥	٣٧٨	٥٦٥	٥١٢	٥٥٦	٦٣٢	١٧٢٢	٤٣٩٤
سمـــــــن	١٣	٦٨	٨٤	٢١٩	٢١	١٠١	٤٦	١٥٦	١٢٤٥	٣٤١١
جبـــــــن	١٦٢	٣٨٨	١٦٠	٤٠٦	١٥٠	٣٨١	٣٠٥	٦٤٥	٧٤٨	١٧٣٩
مجموع الحليب ومشتقاته (الالبان)	٢٧٨	٦٩٣	٥٤٢	١١٣٠	٧٨٤	١٠٧٢	٩٧٤	١٥١٩	٣٧٥٥	٩٦١٤
جلود خام (بقر — غنم — ماعز)	٦٤٤٥	٨٦٠٤	٦٥٢٦	٧٧٨٤	٩١٠١	١١٥٥٠	٨٤١٠	١١٤٥٢	٩٥٦٠	١٢٩٠٣
متارين ومعد حيوانات	٧٢٣	١٣٣٠	٨٠٧	٩٦٣٧	٩٠٩	٧٠١٣	٨٤٥	٧٣٨٣	٩٣٨	٩٠٨١
عظم وقـــــرون	١٢٦٧	٢١٢	١٢٤٥	١٧٥	١٦٣٨	٢١١	١٦٥٢	٣٠٠	٤٣٧٨	٨١٦
صـــــــوف	٦٦٥٧	١٥٢٦٦	٥٤٧٩	١٠٨٨١	٧٢٦٦	١٢٨٤٠	٧٦٢٨	١٢٢٥٢	٦٩٢١	١٢٩٣٥
شعر ووبر حيواني وفضلات	٣٢٦	٣٤١	١٧٠	٣٤٤	٢٨٦	٢٨١	١٨٧	٢٢٥	٨٢٨	١٨٠٢
مجموع مخلفات وبقايا الذبائح	١٥٤١٨	٣٣٧٨٣	١٤٢٢٧	٢٨٨٢١	١٩٢٠٣	٣١٩٧٥	١٩٠٢٢	٣١٦١٢	٢٢٦٢٥	٣٥١٧٣

(تابع) الملحق رقم - ١ -

السنـــــــــــوات	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١	
تفاصيل مجموعات الاصنـــــاف	كميـة	قيمـة	كميـة	قيمـة	كميـة	قيمـة	كميـة	قيمـة	كميـة	قيمـة
صيصان من فئة ابن يوم	١٩٣	٢٦٤٠	١١٧	١٥٦٣	١٥٦	٢٢٠٣	١٩٥١	١٢٣	٢٣٥	٢٣٢٢
غيرها من الدايور الحية	٣٢٧	٥٩٩	١٥٥٣	٢٨٠٢	٦٠٢	٩٢٧	٥	١	٤	١٠
دجـــاج مذبـــوح	١٧٢	٣٢١	٦٢	١٦٠	٩٧	١٦١	٢٠٣	١١٢	٥٢	١١١
احشـــاء واطراف	٤	١٤	٣٣٩	٦٤٨	٣	١١	١٨	٦	٢	٨
بيض طيـــــور	١١٢٥٦	١٩٩٥٤	١٤٢٠٩	٢٤٣٦٤	١٢٧٠٨	٢٢٣٠٧	٢٤١١٠	١٤٥٩٦	١٨٣٠٩	٢٩٩٥
مجموع الدايور الدواجن ومنتجاتها	١١٩٥٢	٢٣٥٢٨	١٦٢٨٠	٢٩٥٣٧	١٣٥٦٦	٢٥٦٠٩	٢٦٢٨٧	١٤٨٣٨	١٨٦٠٢	٢٤٤٦
اسماك طازجة او مبردة او مجمدة	١٨٠	١٩١	١٦٨	١٧٤	٢١٦	٢٢٦	٢٤٣	٢٢٩	٣٧٣	٨٦
قريدس طازج أو مبرد أو مجمد	٥	٣٣	٨	٥٥	٩	٥٨	٦٤	٦	١	٩
ذات القشور والرخوة	—	٢	—	١	—	١	٧٧	١١	١٧٧	١٣٣
اسماك مملحة أو مجففة أو مدخنة	١٠	١٦	٦	١٧	٤	١٦	١٦	٣	٦	٣٤
كافيـــــار	—	١٩	—	٩	—	٨	٣٥	—	—	١٧
طـــــون	—	—	٢	٥	١	١	٢	١	—	١
سردين	١١	١٥	٤	٧	٤	٥	١٤	٧	٣	٧
باقي المحضـــرات	٢	٣	٢	٤	٢	٣	٤	٢	٤	١٠
مجموع الاسماك والحيوانات المائية	٢٠٨	٢٧٩	١٦٠	٢٧٢	٢٣٧	٣١٨	٤٤٥	٢٥٩	٥٦٤	١٩٧
المجموع العـــام		٥٩٢٦٣		٦٠٥٨٩		٦٠١٣٤	٦١٤٧٤			١١٥١

١) بالاستناد الى احصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن الجمارك العامة ، نقلا عن ثمانية جداول تفصيل المجموعات الثمانية التي اتينا على ذكرها في الجدول رقم ـ٢ والمأخوذة من نشرتي استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد الحلفية للسنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ، ولسنة ١٩٧١ الصادرتين عن مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت، لبنان .

الملحق رقم – ٢– ( )

استيراد وتصدير الصيصان

(١ = استيراد الصيصان حسب البلدان (كمية)

الكمية : بالاطنان
القيمة : بالاف الليرات

سنة	اميركا		هولندا		انكلترا		المانيا الغربية		ايطاليا		كندا		دول مختلفة		المجموع	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٦٧	٠٦	٤٢٦	٧	١٢٧	٤	١٦٠	٢	٠٧١	١	١٠٦	٠٠٢٨	٢١	١	٤٧	٢١	٠٩٥٨
١٩٦٨	٠٤	٣١٦	٢	٢٢٤	٢	١٣٤	٢	٠٥٧	٠٠١٥	٠٨٢	٠٠٧١	٦٣	٠٠٣٤	٣٥	١٢	٠٩١١
١٩٦٩	٠٦	٣٣١	٣	٢٨٧	١	١١٥	٥	٢٦٢	٠٠١٠	٠١٢	٠٠١٥	١١	٠٠٣٥	٣٧	١٦	١٠٥٥
١٩٧٠	١٠	٦٦٨	٦	٣٨٧	٥	٢٩٥	٥	٢٣٩	—	—	٠٠٢٢	١٣	٠٠٣٨	٤٨	٢٦	١٦٥٠
١٩٧١	٨	٥٥٩	٤	٤٣٠	١	٥٩	٥	٢٧٧	٢	١٠٦	٠٠	—	١	٤٤	٢١	١٤٧٥

٢ = استيراد الصيصان حسب البلدان (عدد)

العدد :بالالاف
القيمة : بالاف الليرات

سنة	اميركا		هولندا		انكلتترا		المانيا الغربية		ايطاليا		كندا		دول مختلفة		المجموع	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة)	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٦٧	١٤٠	٤٢٦	١٦٠	١٢٧	٠٧٦	١٦٠	٠٥٢	٠٧١	٢١	١٠٦	٠٦	٢١	٢٨	٤٧	٤٨٣	٠٩٥٨
١٩٦٨	٠٩٥	٣١٦	٠٤٩	٢٢٤	٠٥٤	١٣٤	٠٤٢	٠٥٧	١١	٠٨٢	١٦	٦٣	٠٨	٣٥	٢٧٥	٠٩١١
١٩٦٩	١٢٢	٢٣١	٠٧٧	٢٨٧	٠٢٩	١١٥	١٢٠	٢٦٢	٠٢	٠١٢	٠٣	١١	٠٨	٣٧	٣٦١	١٠٥٥
١٩٧٠	٢١٦	٦٦٨	١٢٩	٣٨٧	١٠٤	٢٩٥	١٠٢	٢٣٩	—	—	٠٥	١٣	٠٨	٤٨	٥٦٤	١٦٥٠
١٩٧١	١٧١	٥٥٩	١٠٠	٤٣٠	٢٠	٥٩	١١٦	٢٧٧	٤١	١٠٦	—	—	١٠	٤٤	٤٥٨	١٤٧٥

المقصود بدول مختلفة (عن مجموع السنوات الخمس)

فرنسا : ٢٥ الف صوص بقيمة ١٠٠ الف ل.ل. والباقي : ٣٧ الف صوص بقيمة ١١ الف ل. استوردت من عدة دول اهمها : بلجيكا وايرلندا .

(تابع) الملحق رقم -٢-(١)

٣ - تصدير الصيصان حسب البلدان (كمية)

الكمية: بالاطنان
القيمة: بالاف الليرات

سنة	السعودية		العراق		سوريا		الاردن		ايران		اليونان		دول مختلفة(١)		المجموع	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٦٧	٥٣	٨٩٠	٤٠	٥٥٧	١٤	١١٦	٦٥	٥٩٣	١٠	٣٠٩	٠،٢٢	٠١٧	١١	١٥٨	١٦٣	٢٦٤٠
١٩٦٨	٢٣	٤٦٣	٢٦	٣١٢	٣٠	٢٣٧	٠٩	٠٩٥	١٧	٢٦٧	٠،٨٠	٠٥٠	٠١	٠٣٩	١١٧	١٥٦٣
١٩٦٩	٤٠	٦١١	٣٠	٤١٧	٧٠	٥٧١	٠٢	٠٣٣	٠٢	٠٤٩	٤	٣٨٠	٠٨	١٤٢	١٥٦	٢٢٠٣
١٩٧٠	٣٥	٦٥٤	١٣	٣١٢	٤٨	٣٩٨	٠٣	٠٤٢	—	—	٣	٢٢٦	١٥	٢٢٣	١١٧	١٨٥٥
١٩٧١	٥٢	٦٧٠	٤٠	١٠٤٣	١١١	٨٩٣	١	٢٣	—	—	=	—	٣١	٣٩٣	٢٣٥	٣٣٢٢

٤- تصدير الصيصان حسب البلدان (عدد)

العدد : بالالاف
القيمة : بالآف الليرات

سنة	السعودية		العراق		سوريا		الاردن		ايران		اليونان		دول مختلفة(١)		المجموع	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة
١٩٦٧	١١٨١	٨٩٠	٨٨٦	٥٥٧	٠٣١٨	١١٦	١٤٣٩	٥٩٣	٢١٨	٣٠٩	٥٥	٠١٧	٢٤٧	١٥٨	٤٢٦٤	٢٦٤٠
١٩٦٨	٠٧٢٣	٤٦٣	٥٧٦	٣١٢	٠٦٦٧	٢٣٧	٠٢٠٥	٠٩٥	٣٧٨	٣٦٧	١٧	٠٥٠	٠٢٦	٠٣٩	٢٥٩٢	١٥٦٣
١٩٦٩	٠٨٩١	٦١١	٦٧٣	٤١٧	١٥٥٤	٥٧١	٠٠٣٤	٠٣٣	٠٤٥	٠٤٩	٩٨	٣٨٠	١٧٩	١٤٢	٣٤٧٤	٢٢٠٣
١٩٧٠	٠٧٧٩	٦٥٤	٣٠٠	٣١٢	١٠٥٥	٣٩٨	٠٠٧٤	٠٤٢	—	—	٦٣	٢٢٦	٣٤٢	٢٢٣	٢٦١٣	١٨٥٥
١٩٧١	١١٥٧	٩٧٠	٨٨٢	١٠٤٣	٢٤٧٢	٨٩٣	٠٠٢٦	٠٢٣	—	—	—	—	٦٧٧	٣٩٣	٥٢١٤	٣٣٢٢

المقصود بدول مختلفة (عن مجموع السنوات الخمس)

(١) الكويت : ١٠٥٩ ألف صوص بقيمة ٦٨٥ ألف ل.ل. والباقي ٤١٢ ألف صوص بقيمة ٢٧٠ ألف ل.ل. صدرت الى عدة دول اهمها : قطر وليبيا.

(١) جداول الملحق رقم -٢- مأخوذة من نشرتي استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد الحلفية للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ولسنة ١٩٧١ الصادرتين عن مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت، لبنان ، والمستندتين الى احصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المديرية العامة للجمارك.

الملحق رقم - ٣ - (١)

استيراد وتصدير الحليب ومشتقاته (الالبان)

(١ - الاستيراد حسب الاصناف

الكمية : بالاطنان

القيمة : بالاف الليرات

سنة	البان وقشدة طازجة غير مركزة ولا محلاة		حليب مجفف ممدد للصناعة		حليب مجفف في علب معدنية (٢،٥ كلغ فما دون)		حليب مجفف بعبوات اخرى (دسم ادنى من ٢٥٪)		حليب مجفف بعبوات اخرى (دسم ٢٥٪ واكثر)		غيره من الحليب المجفف	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٦٧	٢٠	١٧	١٧٩	٢٣٧	٤٨٠٦	٠٩٧٤٢	٠٥٠	٠٤٦	١٥٨٧	٢٢٠٤	٥٦٨	٧٣٩
١٩٦٨	٢١	١٤	٢٩٩	٣٥٥	٦٢٥٨	١٢٩٦٩	١٣٥	٠٨٨	١٢٨٩	١٧٣٥	٥٤٥	٦٧٦
١٩٦٩	١٦	١٥	٢٠٨	٢٢٠	٦٢٤٠	١٢٧٣٧	٠٨٨	٠٥٦	١٠٣١	١٢٧٨	٥٥١	٧٣٤
١٩٧٠	١٣	٠٩	١٩٤	٢١٠	٥٩٧٩	١٢٥٣٣	٠٨٨	٠٧٢	١٧٣١	٢١٣٣	٤٤٩	٥٦٧
١٩٧١	٠٦	١١	١٦٩	٣١٠	٦٨٦١	١٦٥٤٦	٢٧٦	٣٤٠	١٧٨٦	٢٨٩٧	٦١٥	٨١٨

سنة	حليب مجفف ممدد في علب معدنية (٢،٥ كلغ فما دون)		زبدة		سمن		جبن		المجموع		رقم القياس	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٦٧	٢٢٦	٧٩١	٢٣٢٢	٤٤٩١	٠٧٦٩	٣٩٧٩	٧٠٠٠	١٢٧١٩	١٧٥٢٧	٣٤٩٦٥	١٠٠	١٠٠
١٩٦٨	٢٥٩	٩٧٨	٣٠٤٨	٤١٤٤	٠٨١٨	٤١٩٠	٧١١٩	١٢٧٢٢	١٩٧٩١	٣٧٨٧١	١٠٨	١١٣
١٩٦٩	١٦٦	٧٨٥	٣٩٨٢	٤٧٢٦	٠٧٠١	٢٧٨٢	٧٨٤٧	١٣٤٩٠	٢٠٨٣٠	٣٦٨٢٣	١٠٥	١١٩
١٩٧٠	١٥١	٧٤٦	٥٤٨٥	٦٤٢٣	٤٥٧٤	٦١٤٨	٧٢٣٠	١٢٦٣٠	٢٥٨٩٤	٤١٧٧١	١١٩	١٤٨
١٩٧١	١٩٨	٩٨٦	٣٢٥٩	٧٢٨٨	٣١١٧	٧٠٣١	٩٠٦٣	١٨٤٠٠	٢٥٤١٣	٥٤٦٣٠	١٥٦	١٤٥

الحليب ومشتقاته (الالبان)

٢ـ التصدير حسب الاصناف

الكمية : بالاطنان
القيمة : بآلاف الليرات

سنة	البان وقشد طازجة غير مركزة ولا محلاة		حليب مجفف معد للصناعة		حليب مجفف في علب معدنية (٢٫٥ كلغ فما دون)		حليب مجفف بعبوات اخرى (دسم ادنى من ٢٥٪)		حليب مجفف بعبوات اخرى (دسم ٢٥٪ واكثر)		غيره من الحليب المجفف	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٦٧	٤٢	٤٦	—	—	٢	٠٥	—	—	٤	٤	١٧	٣٠
١٩٦٨	٢٩	٣٥	٠٩	١٤	٢	٠٤	—	—	٢	٣	٤١	٧٠
١٩٦٩	٣٢	٣٩	—	—	٠٣٩	٠١	—	—	١	١	١٥	٣٦
١٩٧٠	١٢	٢١	١٦	٢٤	٨	١٠	—	—	٤	٦	٠٨	٢٠
١٩٧١	٢٠	٣٦	١١	١٤	٠٣٩	٠٢	—	—	١	٢	٠٦	١٣

سنة	حليب معدل في علب معدنية (٢٫٥ كلغ فما دون)		زبدة		سمن		جبن		المجموع		رقم القياس	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٦٧	٠٢٦	٠٢	٠٠٣٨	٠١٥٠	٠٠١٣	٠٠٦٨	١٦٢	٠٣٨٨	٠٢٧٨	٠٦٩٣	١٠٠	١٠٠
١٩٦٨	٠٢٣	٠١	٠٢١٥	٠٣٧٨	٠٠٨٤	٠٢١٩	١٦٠	٠٤٠٦	٠٥٤٢	١١٣٠	١٩٥	١٦٣
١٩٦٩	٠١١	٠١	٠٥٦٥	٠٥١٢	٠٠٢١	٠١٠١	١٥٠	٠٣٨١	٠٧٨٤	١٠٧٢	٢٨١	١٥٥
١٩٧٠	١٩	١٢	٠٥٥٦	٠٦٣٠	٠٠٤٠	٠١٣٦	٣٠٥	٠٦٤٣	٠٩٦٨	١٥٠٢	٣٤٨	٢١٧
١٩٧١	٠٢	٠٣	١٧٢٢	٤٣٩٤	١٢٤٥	٣٤١١	٧٤٨	١٧٣٦	٣٧٥٥	٩٦١٤	١٣٥٥	١٣٨٧

(١) جدول الملحق رقم ـ٢ـ مأخوذة من نشرتي استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية للسنوات ١٩٦٧ـ١٩٧٠ ولسنة ١٩٧١ الصادرتين عن مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت، لبنان ، والمستدنين الى احصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن المديرية العامة للجمارك .